موسوعة العلوم الإجتماعية
إشراف
أ.د السيد على شتا
٧

نماذج البحث الإجتماعي

وبناء التفسيرات في العلوم الإجتماعية

إعداد
ومراجعة التعريب و الترجمة
أستاذ الدكتور
فادية عمر الجولاني

المكتبة المصرية
٣ش أحمد ذو الفقار - لوران الإسكندرية
تليفاكس: ٠٠٢/٠٣/٥٨٤٠٢٩٨
محمول: ٠١٢/٤٦٨٦٠٤٩

موسوعة العلوم الاجتماعية

إشــــراف

أ.د. السيد علي شتا

كتاب رقم (٧)

نمــاذج البحــث الإجتمــاعــي
وبناء التفسيرات في العلوم الإجتماعية

إعـداد

ومراجعة التعريب والترجمة

أ.د. فـاديـة عمر الجولاني

٢٠٠٩



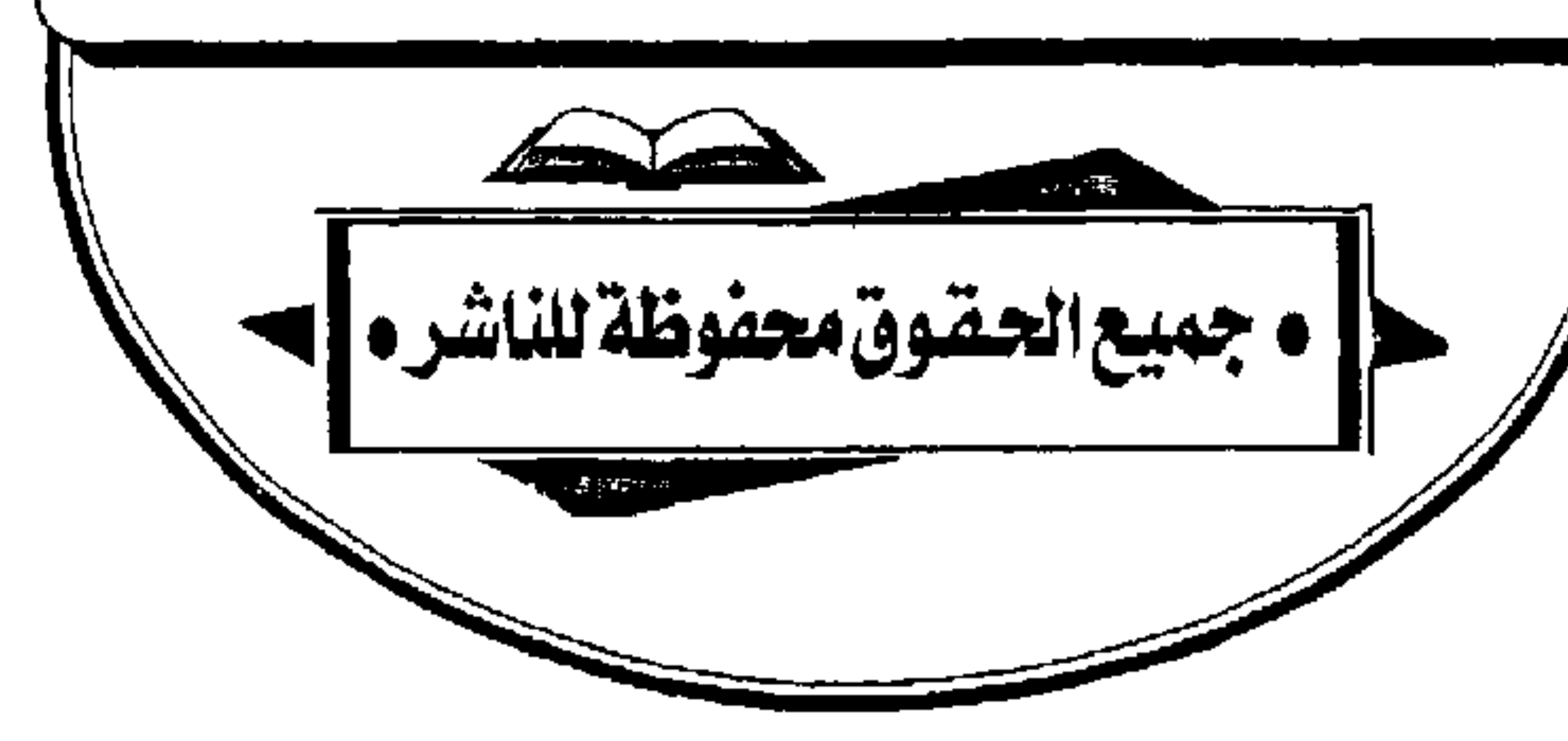
٨ ش يوسف فهمي الجزايري عزبة الحرية

الإبراهيمية - الإسكندرية

تليفاكس ٠٠٢/٠٣/٤٢ ٠٦٩٣٤

محمول ٠١٢٠١١٥٠٤٠٨

□اسم الكتــــاب: موسوعة العلوم الإجتماعية - كتاب رقم (٧)
نماذج البحث الإجتماعي وبناء التفسيرات
في العلوم الإجتماعية
□اسم المؤلـف: إشراف/ أ.د. السيد علي شتا - إعداد
ومراجعة التعريب والترجمة/ أ. د. فادية
عمر الجولاني
□اسم الناشـر: المكتبة المصرية
٣ ش أحمد ذو الفقار - لوران - الإسكندرية
تليفاكس: ٠٠٢٠٣/٥٨٤٠٢٩٨
□الطبعــة: الطبعة الأولى
□رقم الإيداع: 2008/ 13198
□الترقيم الدولي: I. S. B. N. 8 - 410 - 411 - 977



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

خصصنا هذا الكتاب لموضوع نماذج البحث الإجتماعى فى العلوم الإجتماعية، والتى قدمناها من خلال مدخل للبحث الإجتماعى، واتجاهات البحث وعملياته.

وأيضاً موضوع نماذج البحث الإجتماعى وما تشتمل عليه من بحوث وصفية وتفسيرية فضلاً عن البحوث التاريخية، والتحليل الإجتماعى، وأنواع التفسيرات المرتبطة بمختلف البحوث، بما فيها البحوث التجريبية والبحوث التاريخية.

وتشكل عملية بناء التفسيرات الإجتماعية وضعاً خاصاً فى هذا الكتاب، لما تغطيه من مصطلحات، ومفاهيم، ومعالجات للفروض، ومقارنة النظريات المحققة والتقليدية والإجرائية ببعضها.

ومن بناء التفسيرات فى العلوم الإجتماعية ننتقل إلى نماذج البحوث العلمية الوصفية والتفسيرية، مع طرح نموذج البحوث التاريخية فى العلوم الإجتماعية وبذلك تتكامل فصول هذا الكتاب لتقدم لنا معرفة متكاملة حول نماذج البحوث العلمية فى العلوم الإجتماعية وبناء التفسيرات العلمية لمعطيات تلك البحوث.

والله الموفـــــق،،،

أ. د. فادية عمر الجولاني


أهم جروبات علي تليجرام
باحثون
هنا سور الازبكية
غواص في بحر الكتب
قناة مصر الثقافية و الفنية

الفصل الأول

المدخل للبحث العلمي في العلوم الإجتماعية

- اتجاهات البحث الإجتماعي.
- عملية البحث العلمي.


أهم جروبات علي تليجرام
باحثون
هنا سور الأزبكية
غواص في بحر الكتب
قناة مصر الثقافية و الفنية

الفصل الأول
المـدخـل للبحـث العـلمـي الإجتمـاعـي

تمهيد :

يهدف هذا الفصل إلى محاولة تقديم إطار يمكن من خلاله استعراض كثيراً من طرق البحث المستعملة هذا اليوم فى العلوم الإجتماعية، وسنحاول أن نقدم طريقة يمكن أن تؤدى إلى فهم أسباب استعمال هذه الطرق بالذات، وما هى نواحى القوة والضعف فيها، وبالتأكيد لا يهدف بحثنا هذا أن يجعل هذه الرؤيا كمقدمة، لأن ذلك يتطلب وقتاً طويلاً وفراغاً أطول، لأن هناك العديد من الاعتبارات المتوفرة سابقاً، والتى يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار فى هذا الفصل.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه من وجهة نظرى الخاصة لابد لنا عند تناول طرق البحث أن ننصح التلميذ بأن يمارس القراءة وبشكل موسع، من خلال مطالعته لنصوص عديدة.

أولاً: اتجاهات البحث العلمي :

إن اتجاهنا وفهمنا لطريقة محددة، يتأثر بكل من فهمنا العام لدور علم الإجتماع، والتصور النظرى الذى نفضله. وهذا ينعكس دونما أدنى شك فى كتب طرق البحث الإجتماعى.

وهكذا فإننا نجد عالم الإجتماع المعروف (بلالوك) فى كتابه مقدمة فى البحث الإجتماعى يكشف لنا عن اهتمامه الواضح بالسببية، ويميل إلى تجاهل جمع المعلومات للبحث. فلم يذكر المعلومات التاريخية، والملاحظة

المشاركة، ويعتبر «بلالوك» أن كثيراً من الطرق تعتبر من الصعوبة بمكان، لأنها تدخل فى هذا الاتجاه. ثم نتجه إلى (تورمس ديتزن) الذى كتب فى مؤلفه (دور البحث فى علم الإجتماع) ما يبين بوضوح تفاعله من خلال منظور التفاعل الرمزى، ويظهر لنا إهتمامه بطرق جمع البيانات بشكل واسع، ولكن القارئ يحصل على فكرة بسيطة. والسبب فى ذلك يرجع إلى أن قياس بعض الباحثين يعتمد على التركيز على مشكلة العلم الإجتماعى، أو لوجود كثير من الكتب التى تقوم على التحليل السببى، والتى نمت سريعاً لدرجة أن المرء أحياناً كثيراً ما يقارن فيما إذا كان ذلك النمو سرطانى أم لا.

وأنا أميل إلى الرأى القائل بأن استعمال طرق البحث ستتحسن كثيراً، إذا بذل علماء الإجتماع جهداً أكثر لفهم الاتجاهات التى تختلف عن اتجاهاتهم. إن كثيراً من الكتب الموجودة لا تشجع على هذه العملية، وذلك راجع لأن مؤلفيها يكتبون من وجهة نظر واحدة. حتى لو كانت وجهة النظر هذه ناصعة. ولا أخفى عليكم إذا قلت أن هذا الفصل سيتغلب على هذه المشكلة، كما أننى فى حقيقة الأمر أعطى شعوراً متعاطفاً مع هذه المناقشة التى تبدو مستحيلة.

وعلى الرغم من كل الصعوبات المحتملة، فإننى سأحاول إعطاء خطوط عريضة من الأفكار التى تبدوا لى أنها تندرج تحت طريقة البحث الإجتماعى. وعلى الرغم من وجود خلافات حقيقية جداً فإننى أرغب فى تقليلها إلى أدنى حد بين علماء الإجتماع ذوى الفلسفات، والنظريات المختلفة فى الإعداد وأننى مقتنع أن كثيراً من المسائل بين كل من الأساتذة والطلاب مبنية على الجهل النسبى وبطرق البحث التى طالما هاجموها. وعليه أسعى من خلال هذا الفصل إلى توفير حجة واضحة لوضع مزيد من التسامح مصحوباً بالانتقاد من وضع أكثر قوة منه ضعفاً. وهذه المحاولة لا يجب أن

ندرجها فى حساب الفهم، وهى لا تلقى اللوم أيضاً على (المنشئية) .. أصل الموضوع.

وسأكون قد حققت هدفى، إذ اكتسب القارئ بعض الشعور العام بأنه قد تفهم المسار العام للطرق، التى يتم فيها إجراء البحث التجريبى. أو إذا رغب القارئ فى دراسة أكثر فى هذا المجال. وقد حاولت جاهداً تقديم المراجع الكافية فى هذه العملية وقد يكون من الضرورى هنا اعطاء تحذير مهم، وهو أن كثيراً من النصوص تُعنى عناية فائقة بوصف مثالية خطوات البحث أكثر من العناية بإجراءاته الفعلية، ولكنا نرجوا من هذا البحث أن لا يقع فى نفس الفخْ. وإذا حصل وقوعه فنرجوا أن يكون ذلك نسبياً إلى حد ما، وهذا يوضح جانباً هاماً، هو أن كثيراً من البحوث قد جانبت طريق الصواب بشكل كبير.

وهذا يعيدنى إلى ملاحظاتى النهائية فى المقدمة. فأنا لن أشغل نفسى بالمشاكل الفلسفية الأساسية، وهذا بالتأكيد ليس عائداً إلى عدم اعتبارى لأهميتها، ولكن لأننى أعتقد أنه يمكن النظر فيها لأغراض الفصل نفسه، ولتجنب سوء الفهم يجب أن نقول أنه لا يوجد أى جزء من بحث بأن علم الإجتماع محاط بما يمكن عمله فى هذا الاطار، وبشكل خاص لأرغب أن ينظر إلي كمجادل فى سبيل علم إجتماع إيجابى. والإيجابية هنا كلمة قد يساء استعمالها، وهذا ما يحدث كثيراً، ويبدوا فى بعض الأحيان أنها عبارة عن جميع الأشياء لجميع الناس أكثر منها الاشادة إلى رؤيا علمية واضحة، وعادلة وأنا لأعتبر نفسى إيجابياً، وأنه من الواضح على أى حال الطرق والوسائل المبحوثة فى هذا الفصل، وهى أساساً (وليس كلياً) مما يمكن تسميته بالمذهب التجريبى، وأن التطرق لذلك يجعل الأمور أكثر وضوحاً، ولابد من التأكيد أنه يوجد هناك طرقاً للبحث فى علم الإجتماع أكثر عدداً فيما يمكن أن نقترحها، وأكثر من الحساب المحدد لجدول رئيسى.

ثانياً: عملية البحث العلمي :

تبدأ كثير من الكتب في سرد ما يسمونه بالطريقة العلمية، معتبرين العملية التي يرونها خطوة مرحلية أكثر مما يليها، ونحن نبدأ بنظرية يمكن للتسهيل أن توصف بأنها سلسلة من الحقائق المنطقية التي تتدخل في مختلف مستويات الفهم والادراك والعلاقات، وهكذا...، من ذلك يمكننا أن نستنتج بعملية منطقية (فرضية)، ونحن عندئذٍ يمكننا أن نحرك الافهام في الفرضيات ونصنع تصميماً لبحث تجريبي من أجل أن نختبره، وإذا ظهر أن الفرضية صحيحة فإن قناعتنا بالنظرية ستزيد، وعلى العكس من ذلك، إذا ثبت أن النظرية غير صحيحة فعلينا في هذه الحالة أن نعدل النظرية بطريقة (ما) بشكل تجعلنا نأخذ في الحسبان الاختبارات الخاصة بالفرضيات السابقة، ونتيجة هذا الاختبار، والخطوة بهذه الحالة يفترض أن تستمر كما كانت في السابق.

وكتقدير مثالي لما يحدث في العلوم الطبيعية ربما قد يحدث، في بعض العلوم الإجتماعية، ولا يوجد (ضَيرُ) في ذلك على الرغم مما في البحث العلمي الحقيقي التي تُحْمَلُ أيضاً على اختلافات معينة.

ويعتبر «برج مان» أحد الداعمين المتحمسين لعملية (التفهيم) وهي تقريباً عملية قياس الفهم، وقد ذكر مرة أن الطريقة العلمية ما هي إلا عبارة عن ذلك. ولكن كوصف للبحث في علم الإجتماع، فإن هذه الطريقة وخطواتها تعتبر بعيدة عن القناعة، وكثيراً منا يشك في اعتبار هذه الطريقة، كطريقة يمكن إتباعها في البحوث الإجتماعية، وهناك أسباب كثيرة لذلك. ومعظم العلماء يوافقون على أن الخطوات الاستنتاجية تلعب دوراً كبيراً وأكثر من الفكرة التي تقوم على تبسيط النظريات. وفي علم الإجتماع فإن حالة

تطور النظريات فى هذه الحالة يعتبر فى البحث الإجتماعى استنتاجى لدرجة كبيرة ومعظم نشاطات وجهود البحث تتضمن عملية التفريق بين الاستنتاج وبين جمع البيانات.

ان الإدعاءات والإجراءات مثل التصنيع والتعديل غالباً ما تأخذ شكلاً يحول بين الاختبار المباشر (فوق الحقيقة)، أو التزيف أو التمويه، ولكنها تعتمد كثيراً على الاستنتاج. وإن الناحية العملية ليست مقبولة بشكل كبير أوسع، حتى فى العلوم الطبيعية، ولا تعتبر مؤثرة أبداً فى علم الإجتماع، وأن الأفعال التى تتعلق بالطريقة التجريبية ذات أهمية عظيمة، ويؤكد «كوهين» على الطبيعة النسبية للنظرية والطريقة التى لا تنتمى فيها النظريات إلا بعد أن يتضح فيها كثيراً من الثغرات والعيوب، وعدم حصانتها، وأنها غير قابلة للتنفيذ. وأخيراً وبغض النظر عن حقيقة النظرية الإجتماعية، فإنه بالتأكيد بإمكاننا أن نتقدم أكثر إذا أعطينا انتباه أكثر إلى جيل النظريات، فى الوقت الحاضر، أكثر من فحص النظريات نفسها.

الفصل الثاني

النظرية «والنماذج والفروض»

- تمهيد.
- أولاً: النموذج Model.
- ثانياً: الفروض Hypotheses.
- ثالثاً: نماذج الإستقراء والإستنتاج.
- رابعاً: النظرية Theory.

الفصل الثاني
النظرية «والنماذج والفروض»(*)

تمهيد :

إن مفهومات علم الإجتماع والتى تمثل تجريدات عن الواقع، وهى ما تعرضنا لها سلفاً، لا يمكن تواجدها وهى منعزلة عن بعضها وعن النسق الفكرى لعلم الإجتماع، وعن الظواهر التى يعنى بها. وعليه فإنه لكى يمكن فهمها والوقوف على وضعها فى النسق النظرى والمنهجى لعلم الإجتماع علينا أن ننظمها. وهذا هو الأمر المتبع عادة عند تناولنا تلك المفهومات، حيث يتم إيضاح جوانبها المختلفة داخل أنساق المفاهيم المترابطة. ونعنى بهذه الأنساق إعادة عرض أنساق الظواهر التى يهتم بها عالم الإجتماع.

وكما يتبين من مراجعتنا للتراث المتعلق بالعلوم الإجتماعية، فقد واجهنا حتماً العديد من تلك المفاهيم والأنساق، وغالباً ما تعرض تلك المفاهيم السابقة والأنساق تحت مسميات مختلفة. مثال ذلك: فقد يواجهنا النسق التصورى Conceptual System والذى يشار إليه على إنه إطار مرجعى "Conceptual Framework". أو أن تواجهنا تصنيفات مثل النموذج Model أو النظرية Theory.

وعليه فإنه بالإمكان التمييز بصورة ما بين تلك الإختلافات الفرعية من حيث المعانى المتعلقة بكل من تلك المسميات، وليست جميعها يحظى بالقبول

(*) Forcese, D. P. & Richer, S., Social Research Methods, New Jersey, Prentic Hall, INC., Englwood, 1973.

بصورة مطلقة إذ أن بعضاً منها قد لا يحظى بالقبول. ولكنها جميعاً لها خاصية المرجعية العامة بالنسبة لبعض الترتيبات النسقية المختلفة المفاهيم المستخدمة فى النظام العلمى المعنى. الذى يمثله علم الإجتماع.

ونحن بدورنا سوف نتناول بإيجاز وظيفة تلك الأنساق التصورية فى العلم، ومع ذلك علينا بادئ الأمر أن نوضح بعض القواعد الأساسية والتى سوف نكشف بها عن بعض الإختلافات القائمة بين تلك المسميات التصورية العديدة.

أولاً: النموذج Model :

عند التمييز بين النموذج والنظرية عادة ما يستخدم تعبيرين يستعملان فى الغالب لوصف التنظيمات التصورية فمثلاً طبيعة نظرتنا للأشياء سواء كانت حب أو كره فهى تمثل نموذج تلك النظرة، وهذا أبسط تعبير عن مفهوم النموذج. فالنموذج بهذا التعبير البسيط هو تقليد أو تجريد من الواقعية التى تميل إلى نظام، وتبسيط نظرتنا لهذه الحقيقة الواقعية، وفى نفس الوقت تحتفظ بخصائصها الأساسية. ونوضح ذلك بمثال بسيط فقد يقوم مهندس بتصميم نموذج لآلة طائرة.

ومن ثم النموذج الخاص بالطائرة للتمثيل الفيزيقى والنظرى لتمثيل وإيضاح خصائص الطائرة وأكثر من ذلك قد يستخدم هذا النموذج لكى يحل محل الآلة الحقيقية لكى يختبر معالم بنائية محدودة، وهنا يتعين على المهندس أن يراعى عند وضع هذا النموذج تأثيرات الريح وظروف البيئة. وبذلك يمكن أن يحدد الكيفية التى يتم فيها إنجاز آلة الطائرة. ويعكس هذا المثال الحالة التى يكون فيها إدراكنا للنموذج شيء عادي.

وإذا ما طبقنا هذا المثال فى علم الإجتماع فإن النموذج يشتمل على

الرموز أكثر من المادة الفيزيقية، وإن خصائص بعض الظواهر تشتمل على عناصر متغيرة، وتمثل العلاقات بين هذه العناصر فى التنظيمات بين الكلمات أو المفهومات وفق نظام معين، وإن هذه العلاقة قد تكون متخصصة بعناية ولكن قد تكون هذه المفهومات المنتظمة أحياناً واضحة فى جزء كبير منها وقد يصاحبها عدد من المفهومات وفق نظام متفق عليه، تلك غالباً ما تكون عليه طبيعة الوصف.

وكلما إزداد أهمية الهدف فإنه يتطابق مع خصائص الظاهرة فى الإستفسار أكثر من أن يكون متخصصاً فى العلاقات بين العناصر المتغيرة. وفى كل الظروف فإننا نتعامل مع النماذج فى مواقف مختلفة مستخدمين فى لك مصطلحات تصنيفية مثل الإطار التصورى أو مثل تنميط معين وهذا يشير إلى وجود اصطلاحات تتناسب مع الظاهرة المحددة، ويستخدم فى الوظيفة التى يشار إليها للتمييز بين الظاهرة والأنواع التى تتطابق معها وعلى سبيل المثال فإن «روبرت ردفيلد» وآخرين قد وضعوا العديد من المفهومات والخصائص التى تميز بين «المجتمعات الشعبية» والمجتمعات «الحديثة» والمجتمعات «الصناعية».

ويتميز المجتمع الشعبى بأنه صغير وبسيط ومنعزل، ومتجانس مع نسبية بسيطة من التخصص فى العمل. بينما يتميز الأخير بأنه كبير ومعقد وتتعدد فيه وسائل الإتصال. وغير متجانس. وقد صيغت خصائص المجتمعات الشعبية والحضرية بدون أى وضوح عن طبيعة العلاقات بين العوامل العديدة، ولكن الترشيد فى تمييزها يكون أساساً فى القدرة على إقتراح العلاقات الممكنة ولأن النماذج تشتمل على إقتراح علاقات تفسيرية فإننا قد نتكلم عن هذه العلاقات على أنها صور تفسيرية أو مخطط نظرية بحيث يقترح كل مخطط منها علاقات تفسيرية تربط بين المتغيرات كما أن

العلاقات تكون ممكنة أكثر من أن تكون علاقات مؤكدة. ويوضح «روبرت ميرتون» ذلك فى مثاله حيث نجد العلاقات تكون أكثر وضوحاً من أن تكون ضمنية، حيث يتناول توضيح العلاقات الخاصة بين تحديد الأهداف المجتمعية، وتحديد الوسائل المجتمعية، وذلك لتحقيق الأهداف التى تتناسب مع أنماط السلوك من حيث الأشكال المختلفة للإنحراف.

وقد يوضح ذلك فى الجدول الآتى :

أنماط السلوك	الأهداف	الوسائل
المجاراة	+	+
الطقوسية (الروتينية)	−	+
التجديد	+	−
الإنسحاب	−	+
الثورى	+ −	+ −

ويقصد بالإشارة الموجبة (+) أن هذا السلوك مقبولاً من حيث الهدف والوسيلة أما الإشارة السالبة (−) مرفوضاً من حيث الهدف أو الوسيلة وتتوقف استجابة الشخص وقبوله أو رفضه على التعريف المجتمعى للأهداف والوسائل كما أن التفاوت بين الأهداف والوسائل يقترح تفسيراً معيناً للأنماط السلوكية.

ثانياً: الفروض Hypotheses :

يقترح نموذج «ميرتون» توضيح أنماط السلوك، ويعتبر ذلك مصدر الفروض، والفروض التفسيرية هى تلك العلاقة بين متغيرين أو أكثر والتى لم تختبر، أو لم يتم التحقق منها والبرهنة عليها. على سبيل المثال فإننا نفترض

أن ازدياد طموح الطلاب يُحدث تأثيراً كبيراً فى الغش بينهم، وهنا تكون العلاقة بين متغيرين الأول وهو «مستويات الطموح»، والثانى وهو سلوك الغش.

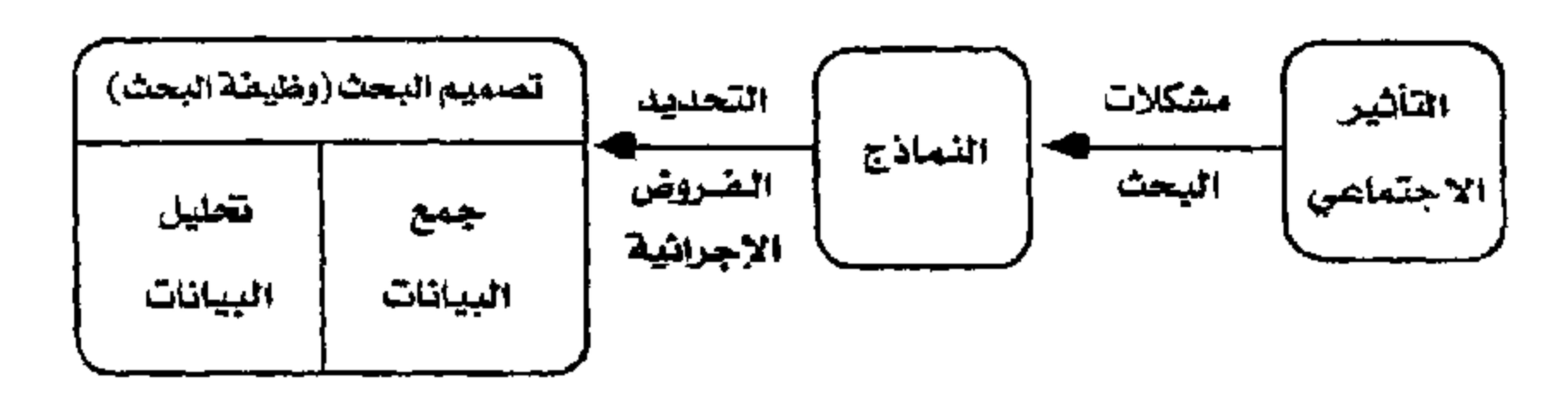
ويقترح «ميرتون» فى نموذجه أن النسق الإجتماعى الذى ينطوى على قبول الأهداف التى تتمثل فى السلوك الإنحرافى تجعله يقتفى أثر هذه الأهداف، وخاصة إذا كانت الوسائل المشروعة غير ملائمة فى بعض الأحوال. ومنطقياً حينئذ كلما ازدادت مستويات الطموح، فإن الإحتمالية تزداد بدرجة أكبر، وأن الوسائل المشروعة قد تبرهن على عدم التوافق مع الأهداف غير المشروعة التى يزداد استخدامها، وعليه فإن الطالب الذى يطمح بأن يكون صيدلياً على سبيل المثال قد يكون أكثر إحتمالاً للغش فى المدرسة أكثر من الطالب الذى يكون طموحه أقل.

والواقع أن تكوين الفروض وصياغتها يكون له وظيفة هامة أكثر من النموذج، وقد ينظم النموذج أدوات تصوراتنا، بالإضافة إلى إقتراح العلاقات بين هذه المفهومات. كما أن النموذج يقترح أيضاً وصف الفروض فى ضوء التوقعات التى قام الباحث بدراستها بالنسبة للظاهرة وذلك ما يساعد على توقع هذه الظاهرة على سبيل المثال: فقد يستمر الباحث فى مباشرة دراسة مجتمع زراعى فى افريقيا ويتوقع أن يكون هذا المجتمع متجانساً فى الأخلاق والتركيب الطبقى مع وجود نسبة بسيطة من تقسيم العمل، وذلك وفق إقتراح نموذج «ردفيلد» عن الأنساق الإجتماعية الشعبية أو القروية، وهنا فإن النموذج يقترح فروضاً وصفية تمد الباحث بخطوط إرشادية للبحث.

وقد سبق أن ناقشنا الحالة التى يكون فيها التأثيرات البيئية المختلفة فاعلة فى التأثير على إختيار مشكلة البحث. وذلك علـــى سبيل المثال ربما أن ذلك قد يزعجنا أخلاقياً أو ربما نقول ذلك تخريباً فإننا قد نهتم فى البحث عن أسباب غش الطالب وهذا الإهتمام العام للبحث سوف يتركز على الحسيات

الباطنية الخاصة أو يركز على الفروض على أساس معلومات سابقة. أو تأمل حول فاعلية النموذج الذى قد يسهم فى توجيه البحث أيضاً، واقتراح نوع البيانات المطلوب جمعها، والمعانى المتصلة بتلك البيانات. وذلك ما يوضحه الشكل التالى.

ويوضح الشكل التالى توجهات مشروع البحث :



ثالثاً: نماذج الإستقراء والإستنتاج :

غالباً فى العلم ما تميز بين الإستقراء والإستنتاج. الإستقراء هو عملية تنظيم الملاحظات أو الحقائق المنعزلة إلى بعض مجموعات منتظمة ذات علاقات أو تعميمات منظمة، وعلى العكس من ذلك يشير الإستنتاج إلى نشأة العلاقات التى لا يمكن ملاحظتها من التعميمات السابقة.

ويبدأ الإستقراء من مجموعة الملاحظات التى يستدل منها على نظام من القضايا العليا التى تبدو كتفسير لهذه الملاحظات.

وبذلك يتحقق التوضيح المعقول لهذه الملاحظات. وعلى سبيل المثال فإننا قد يكون لدينا عديد من الملاحظات التى تدل على أن الطلاب الذين رسموا مستقبلهم المهنى يكونوا أكثر إحتمالاً للغش فى المدرسة أكثر من غيرهم ممن يكون مستوى طموحهم للمهن المنخفضة، هذه الملاحظات قد تقترح بالنسبة لنا قضية أكثر عمومية. أنه كلما ازداد مستوى الطموح كلما

ازداد إحتمال السلوك الإنحرافى وقد تعرف هذه بدورها كحالة خاصة مشتقة من نموذج «ميرتون» الذى يتعامل مع المعانى والأدوات، وباختصار فإن الملاحظات الأولية قد تكون أخيراً واضحة بالرجوع إلى النموذج العام للظاهرة التى تم ملاحظتها فى ظرف خاص، وقد يختلف التوضيح الذى أنجز بالإستنتاج.

وقد بدأنا سابقاً بنموذج «ميرتون» واشتققنا الفروض عن الطالب الغشاش إذا كان النموذج العام صادق فإنه قد تختبر الفروض بمقارنة سلوك الغش بالتوجيه المهنى للتلاميذ وبدون التوجيه المهنى للتلاميذ. وإذا وجد سنداً إمبيريقيا للفروض تزيد ثقتنا فى متضمنات النموذج فى علاقته مع الأهداف سواء الخاصة منها أم العامة، وعندما تتم عملية الإستقراء تماماً فإننا نتحرك من الخاص إلى العام. ويفضل الإستنتاج هنا لأنه يشتق العلاقات التى لم تلاحظ مسبقاً من أنساق العلاقات.

لا يوجد دليل ... على أن الإكتشاف العلمى الوحيد قد تم بواسطة الإستقراء كما تخيله «بيكون» "Bacon" بل على العكس من ذلك فمن الواضح تماماً أنه لكى تشترك فى البحث بدون إثارة وإرشاد الفروض، والقواعد والمفاهيم السابقة، وما شابه ذلك من متغيرات للضبط فإن نشاطنا يكون عبثاً وغير مجد (Newman Vol. 191).

وعلاوة على النموذج المثالى للإستقراء عند «بيكون» فإن ما نجده هو استمرار التفاعل بين الملاحظات ونماذج المفهومات العلمية وهكذا تخدم النماذج الوظيفية الإرشادية والإستكشافية وتؤسس نموذج علاقات المقارنة خلال تراكم الملاحظة والتأمل النظرى المنطقى والذى يختبر حقيقة فى عالم الواقع. والعلاقات فى النموذج هى الفروض – وأحياناً تتحقق عموماً فى

شكل عام يقصد تطبيقها على مدى واسع من السلوك مثل الإنحراف عموماً أكثر منه على الغش بشكل خاص.

وعموماً تكون هذه الحالة عند أى نموذج يخدم الدور الحتمي للحقيقة وذلك بتحديد العوامل فى أى علم وكمرشد للحقيقة العلمية فإن النماذج سوف تقود الباحث إلى توقيع نتائج محددة وإدراك أشياء محددة ويفشل فى إدراك أشياء أخرى على سبيل المثال فإن «باربر وفوكس» (Barber & Fox 1958) وصفا البحث الطبى الذى يدرك منه عالمان نفس الظاهرة بتوجهات مختلفة حيث يكتشف أحدهما «العلية» "The Cause" للظاهرة فى حين أن الآخر يفشل فى ذلك، علاوة على ذلك فإن النماذج عندما يفرط فيها من قبل العالم فإنها تصير بالمثل كفروض ارتباطية أو معتقدات يصاحبها فشلنا فى عزل علاقة معينة.

رابعاً: النظرية Theory :

بالإضافة إلى ذلك فإن الباحث قد يستنتج العلاقات من النظرية وبمعنى آخر «تكون النظرية النموذج الذى قد يختبر، وبتحديد أكثر فإن المفاهيم التى استخدمت فى النموذج قد تكون إجرائية وتكون العلاقات بين هذه العوامل التى قد تم التأكد من صحتها. والنظرية عند «ديومنت وويلسون Dumont & Wilson» هى «نظريات توضيحية» ولها دلالة معرفية و «دلالة إنشائية». وتشير الأولى إلى المفهومات الإجرائية الإنشائية أى أن كل الكلمات أو المفهومات التجريدية مرتبطة بالعالم الواقعى وقد تكون موضع الملاحظات فى العالم الأمبريقى وتكون مرتبطة أكثر بقواعد التطابق وتعنى «الدلالة الإنشائية»: أن المفهومات تؤلف النظرية التى تترابط داخلياً لكى تخدم التنبؤ وتوضح أمبريقيا السلوك المدرك. فالنظرية حينئذ تشتمل على مجموعة من

الإقتراحات المتداخلة وكل فرض يؤخذ على أنه قضية مؤكدة من العلاقات بين المتغيرات ويلاحظ أن الإختبار غير الناجح والموجه بنموذج قد يرجع إلى العوامل الأربعة الآتية :

١- أن النموذج خطأ بالفعل ويحتاج إلى إعادة تجديده أو تحقيقه.

٢- تفتقر المفهومات إلى الجانب العلمى لدرجة إننا لا نختبر حقيقة ما نفكر فيه.

٣- أن إستنتاجنا للفروض من النموذج غير ملائم.

٤- استخدم الباحث طريقة غير ملائمة لإختبار الفروض أو إحتمال فشله فى ضبط المتغيرات والسيطرة عليها.

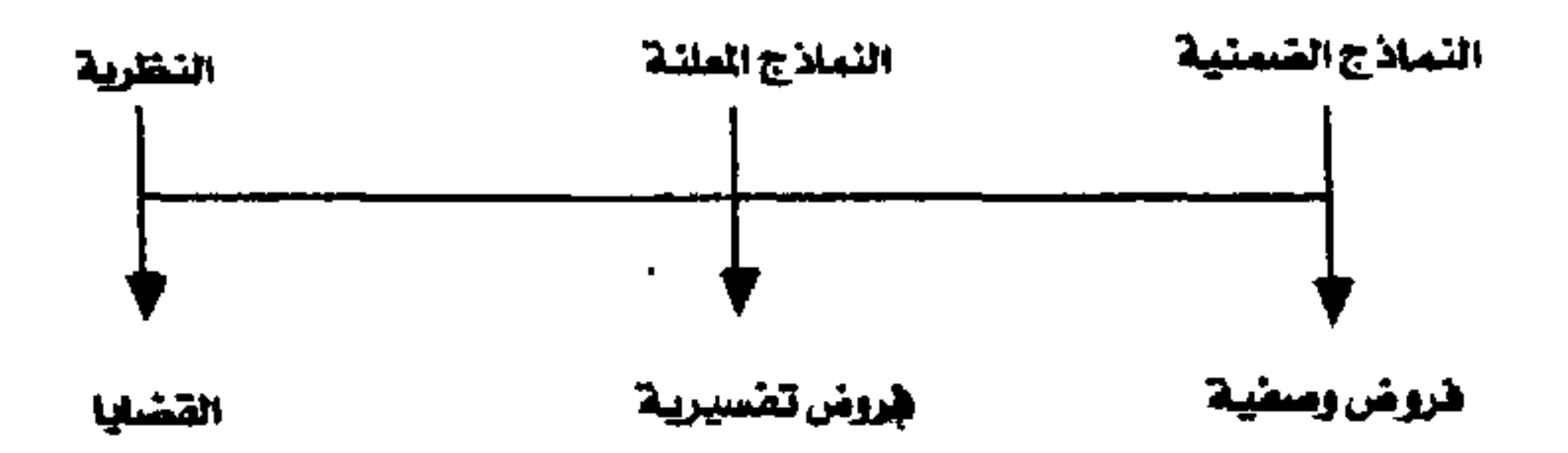
والواقع أن عملية إختبار الفروض والتأكد منها هى عملية أساسية فى بناء النظرية وإن العلاقات المعبرة فى النظرية تعرف بالقضايا، فالقضية هى التى تبرهن على وجود علاقات بين المتغيرات. وهذا يشير إلى أن عناصر مفهومات النظرية قد اختبرت سابقاً، وبذلك تكون المتغيرات التى ينطوى عليها النموذج قد فحصت امبريقياً أى أن العلاقات بينها قد برهنت. على سبيل المثال كثيراً من المفهومات التى صاغها تالكوت بارسونز Talcott Parsons فى نموذج أنساقه لم تختبر كلها وتلك الأولى اختبرت مؤقتاً فالنظرية حينئذ تحتوى على قضايا، وعند تنظيم هذه القضايا يمكن استنتاج القضية الصغرى من القضية الكبرى، مثال على ذلك القضية التى سبق أن تعرضنا لها وهى «كلما ازداد الطموح المهنى كلما ازداد حدوث تأثير الغش» ولكى يمكن صياغة هذه القضية بثقة تكون القضية فيها أكثر عمومية مثال «كلما ازداد الطموح، كلما ازداد حدوث تأثير الإنحراف».

وبالطبع فإننا لم نختبر أو نبرهن النموذج بصورة تامة. غير أننا قد

نختبر الفروض التى تسحب من النموذج ونقيم البرهان عليها بالتحقيق منها. ويتمخض عن هذا الإختبار القضايا التى تستكمل أساس بناء النظرية، وعليه فإن إهتمامنا بالنظرية على أساس أنها القسم المكمل لبعض النماذج وعلى نحو ما أسلفنا تكون تلك العلاقات داخل النظرية معروفة لنا باعتبارها قضايا. والقضية بهذا ليست سوى تلك العلاقة القائمة بين المتغيرات والتى تم برهنتها وتأكيدها. وهذا يشير إلى أن العناصر التصورية للنظرية كانت إجرائية من قبل لكونها كانت ضمن تلك المتغيرات المكونة للنموذج والتى تم إختبارها تجريبياً حيث خضعت العلاقة القائمة بين تلك المتغيرات للتجريب وإقامة البرهان عليها. وهذا الأمر مغاير لما عليه حال النموذج الذى لا تكون معظم مفاهيمه المكونه له إجرائية أى إنها خضعت للعمل الإجرائى.

مثالاً لتلك المفاهيم العديدة التى تشكل نموذج النسق عند تالكوت بارسونز فهى جميعاً غير إجرائية، وذلك ما يتسق مع الطبيعة النظرية للنموذج.

وتلك العلاقة العامة بين الفروض والنماذج والقضايا والنظريات يمكن النظر إليها على متصل متواز كما هو موضح فى الشكل التالى :



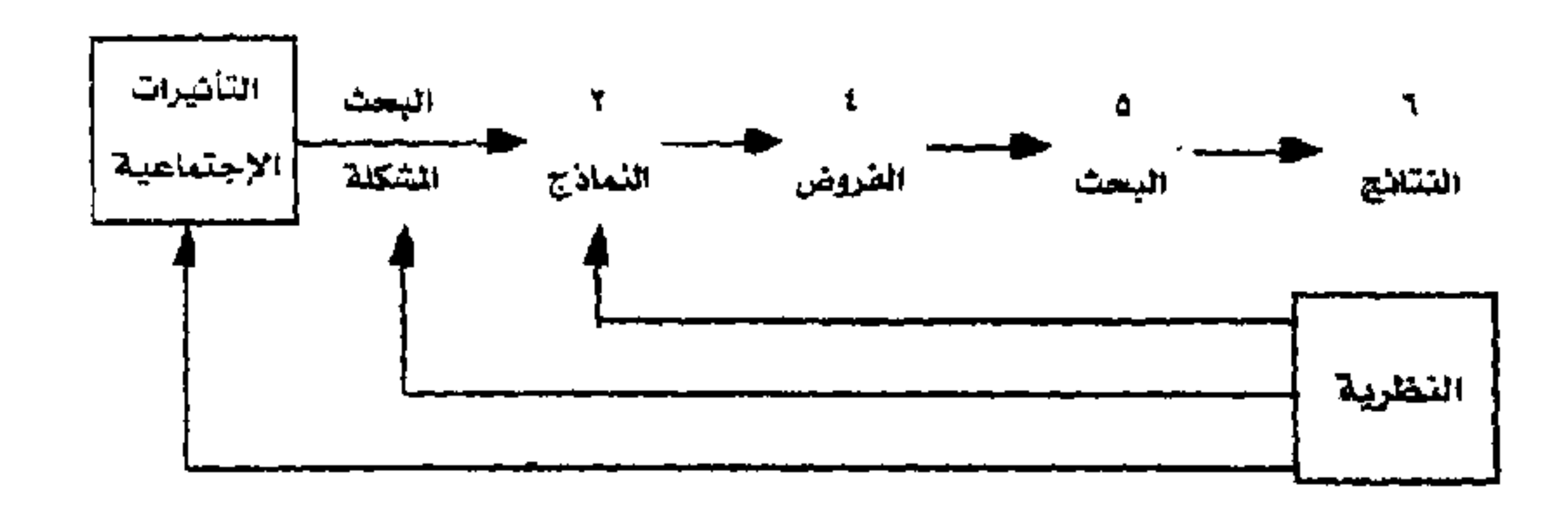
١- عزل المفهومات:

لقد اتخذنا نظرة تؤكد على النظام التصورى والفرضية التى استقيناها هى أن النموذج الثانى لأى علم يكون هى النظرية الإيضاحية، وهو نسق تفسيرى

وهذا النسق يؤكد رؤيتنا الأولية لهدف العلوم الإجتماعية على أنه التفسير والتنبؤ. ومن الضرورى ملاحظة أنه ليست كل المفهومات ضرورية وإنما ترتبط بالأخرى بإحكام ولكن هناك ما عرفه «ديمونت وويلسون» والمفهومات المعزولة (Dumount and Wilson, 1967, p. 44). هذه الكلمات غامضة لأن تعريفها يشتمل على معانى كثيرة فهى تعانى من سوء تعريف العلاقة بالنسبة للسلوك الملاحظ ومصدر إشتقاقها. وهذا يدل على أنه ليس كل المفهومات يمكن تطبيقها وإن عزلت المفهومات عن بعضها يحدث أنه غالباً ما تكون فضفاضة فى المعانى وغير محددة أو غير واضحة. وإن المفهومات التى يمكن تطبيقها هى التى تؤدى إلى الأهداف. ونلخص ذلك أنه لا يوجد علم تكون جميع مفهوماته قابلة للتطبيق والإجرائية وذلك لعدم تحديدها إجرائياً.

٢- النظرية والبيئة الإجتماعية :

سبق أن أشرنا فى الفصل الثانى إلى أن نتائج البحث يمكن تطبيقها، على سبيل المثال. فإنه يوجد إهتمام لتصحيح بعض المشكلات الإجتماعية مثل «الجنوح» ومن هنا تأتى إلى أن البحث والنظرية يؤثران فى البيئة كما أن البيئة ذاتها تؤثر فى البحث، بمعنى أنه يوجد تفاعل بين البحث والبيئة المطبق فيها البحث والمخطط الآتى يوضح هذه العلاقة :



الخلاصة:

لا غرابة فى إختيار العلماء الإجتماعيين لمشكلات البحث بصورة عشوائية، ولا من عملهم للتوقعات من البيانات التى جمعوها بصورة عشوائية لأنهم فى يوم ما سوف يدركون ذلك.

فمشكلة البحث تقتضى أن تعزى بواسطة العالم إلى تأثيرات إجتماعية متعددة. ويتم ترشيدها بالمفاهيم القائمة سلفاً فى النظام العلمى المعطى أو الذى ندرس المشكلة فى سياقه ومن منظوره.

وإذا ما نظرنا للأمر بصورة مثالية نجد أن الباحث لكى يتناول مشكلة ما، عليه أن يستنتج الفروض من الأنساق التصورية العليا المصاغة. غير أن الإستنتاج قد يوضح مدى تأثير الباحث بالنماذج المعلومة له أم لا.

وفيما يلى الإطار العام لخطوات البحث:

الخطوات العامة:	مثال
– إختيار المشكلة	الغش بين التلاميذ
– إختيار النموذج المقبول (النظرية)	نموذج «ميرتون» للعلاقة بين الأهداف المجتمعية والوسائل والإنحراف.
– إستنتاج الفروض	العوامل الأخرى مثل الطبقة الإجتماعية، والتوصية المهنية مثل التطلعات العالية.
– تعميم المفاهيم	التمييز بين حالات الغش.
– التحليل	المقارنة بين موجهات الغش.

مراجع الفصل

- Hempel, Carl, Fundamentals of Concept Formation in Empitical Science. Chicago: University of Chicago Press, 1952.
- Kuhn, Thomas The Structure of Scientific Revolution. Chicago: University of Chicago Press. 1962.
- Merton Theory, "The Bearing of Empirical Research Upon The Development of Social Theory, "American Sociological Review, Vol. 5 (1948(, 505 - 55; Reprinted in Forces and Richer, Stages of Social Research, pp. 14 - 27.
- Merton, Robert, Social Theory and Sensibility, Vols, I and 2. New York: Simon & Schuster, 1961.
- Parsons, Talcott, The Social System. New York: Free Press, 1951.
- Redfield, Robert, "The Folk Society", American Journal of Sociology, Vol. 52 (1947), 293 - 308.

قراءات مختارة:

- Homans, George, "Bringing Men Back in", American Sociological Review, Vol. 29 (1964), 809 - 18; Reprinted in Forcese and Richer, Stages of Social Research, pp. 379 - 90. A famous, or infamous paper, depending upon one's point of view, in which Homans outlincs what he behaves theory to be.

- Homans, George, The Nature of Social Science, New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1967. A brief monograph in which Homans elaborates his view of the prepositional basis of theory and its explanatory function.

- Willer, David, Scientific Sociology: Theory and Method. Englowwod Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1967. A Monograph Attompting to Distinguish among Types of Models and Theories.

الفصل الثالث

نماذج البحث الإجتماعي والبرهان العلمي في العلـوم الإجتماعية

- نماذج البحوث الوصفية والتفسيرية في العلوم الإجتماعية .
- الوظائف الأساسية للعلم.
- نماذج التحليل الإجتماعي.
- نماذج التحليل الإجتماعي وعلاقته بالوصف والتفسير.
- علم الإجتماع الوصفي.
- علم الإجتماع التفسيري كنظام للتحليل السسيولوجي.
- أنماط البحوث التجريبية في العلوم الإجتماعية.
- البحوث التاريخية في العلوم الإجتماعية.

الفصل الثالث

نماذج البحث الإجتماعي والبرهان العلمي في العلوم الإجتماعية(*)

أولاً: نماذج البحوث الوصفية والتفسيرية في العلوم الإجتماعية:

هناك نموذجان أساسيان فى البحث الإجتماعى:

١- نموذج البحوث الوصفية:

تستخدم البحوث الوصفية لإكتشاف الحقائق الإجتماعية كيف يتصرف أو يسلك الناس، وحقيقة المجتمع عندما يدرس عالم الإجتماع، مثلاً كم طالب جامعى يتعاطى المسكرات، وكم منهم يقرأون الجرائد اليومية، ويشاهدون التليفزيون. وكذلك إذا أراد عالم الإجتماع أن يدرس الظروف الإقتصادية للزنوج، وهل تحسنت فى العشرين سنة الأخيرة، أو يدرس هل للطلبة الجامعيين علاقات جنسية، مثل الزواج أكثر مما كان لمثلهم فى الماضى.

فى بعض الأحيان تتعقد الدراسة الوصفية عندما تبحث موضوعات من الصعب دراستها. مثال: كان عند أحد العلماء فكرة وهى أن الموت يتأثر بالظروف الإجتماعية، أى عندما يموت فإن الموت ليس محكوماً فقط بالعوامل البيولوجية. وفى دراسة لعدد كبير من الحالات إكتشف أن الأيام التى لها دلالة إجتماعية، مثل أيام العطلات، أو الأشهر التى يقع فيها أعياد ميلاد، يحدث فيها نسبة وفاة أقل من بقية الأيام، وهذا أكد الفرض الأساسى

(*) Stephen, coal, The sociological method, chapter 2. The logic of proof.

الذى مؤداه أن للموت دلالة إجتماعية ولإثبات ذلك فإن الدراسة معقدة، وأخذت مجهوداً كبيراً فى البحث، وفى معرفة استعمال أدوات وأساليب إحصائية بسيطة. فى هذه الحالة بالذات يقول بعض الناس أن اكتشاف الدلالة الإجتماعية للموت شيء واضح ولا يحتاج إلى دراسة.

وغالباً ما يهتم بالناس علماء الإجتماع الذين يقومون بدراسات وصفية، بأنهم يصفون شيئاً ضخماً من الأمور فعلاً، أو أنهم «علماء الإجتماع» يقولون بطريقة معقدة ما يعرفه الناس جميعاً. وأصبح علماء الإجتماع متعودون على سماع فكرة الناس المتشائمة (لماذا يحتاجون كل هذه الأرقام، وهذه الكلمات الطويلة لتجربتنا فى هذا؟ أنا أعرف هذا بنفسى. والحقيقة أن الأدعاء بأن البحوث الوصفية تتعامل مع الواضح وهو ليس خطأ بصورة كلية، خذ على سبيل المثال دراسة كبيرة أجريت خلال الحرب العالمية الثانية، هذه الدراسة طبقت فى أربعة أجزاء كبيرة بعنوان «الجندى الأمريكى» وكان هدف فريق البحث الذى ترأسه «سمويل إستوفر» وهو عالم إجتماع فى جامعة هارفرد، دراسة الروح المعنوية، أو (المورال) عند الجنود، ومن ضمن النتائج لهذه الدراسة أربعة نتائج واضحة وهى:

١ – الرجال الأحسن تعليماً ظهرت عليهم أعراض نفسية مرضية أكثر من الرجال الأقل تعليماً، (ومن المعروف أن المثقفين يميلون للعصبية، وأقل ثباتاً، واستقراراً من الناس العاديين).

٢ – الرجال ذوى الخلفية الريفية كانت معنوياتهم أحسن حالاً خلال حياتهم العسكرية من الجنود ذوى الخلفية الحضرية، (وهذا كان متوقعاً مادام الرجال اللذين يأتون من الريف متعودون على العمل العضلى ومعتادين على معايشة البيئة الصعبة.

٣- الجنود البيض كانوا أكثر حماساً ليصبحوا ضباطاً دائمين بصورة أكثر من الرجال الزنوج (وذلك لأن الظروف الإجتماعية التى ينشأ فيها الزنوج تجعلهم أقل طموحاً من البيض، كذلك بعض الزنوج كانوا يشعرون بعدم الأمان، وهو يعطى أوامر للرجال البيض).

٤- الجنود القادمون من الجنوب كانوا أكثر تحملاً للطقس فى جزيرة جنوب البحر الحارة من الجنود القادمون من الشمال (ماذا يمكن أن يكون أكثر بداهة ووضوحاً من هذا؟ الجنوبيون بالطبع متعودون على الجو الحار).

لماذا أنفق كثيراً من علماء الإجتماع الكثير من الوقت والمال ليتوصلوا إلى نتائج بديهية؟.

الشىء الوحيد الخاطئ من هذه النتائج البديهية هو أن «هوستوفر» وزملائه وجدوا أن عكس ما هو معروف بداهة هو الحقيقى فى كل حالة من الرجال الأحسن تعليماً أظهروا أعراضاً نفسية مرضية أقل من الرجال ذوى التعليم الأقل. فالرجال ذو الخلفية الدينية لم تكن روحهم المعنوية أحسن من الرجال ذو الخلفية الحضرية خلال حياتهم العسكرية. وكان الزنوج حقيقة أكثر حماساً من البيض ليصبحوا ضباطاً دائمين فى الجيش، حتى أكثر الأفكار أو المعلومات بداهة كانت خاطئة، وهى أن الجنود القادمين من الجنوب لم يكونوا أحسن تكيفاً مع طقس جزيرة جنوب البحر من الجنود القادمين من الشمال.

وما يستفاد من هذا الخداع هو أنه فى الحقيقة يعتبر قليلاً جداً من السلوك الإنسانى بديهى إلى أن نتأكد بالبحوث العلمية أنه حقيقى، ذلك لأن كل مظاهر السلوك الإنسانى يمكن إدراكها أو استيعابها، وكثيراً من القارئين يستجيبون لدراسة تقرر أموراً عادية بقولهم، طبعاً، هذه هى الطريقة التى توجد عليها الأحوال. ولكن مادام كل نوع من أنواع السلوك الإنسانى يمكن

استيعابه، فإنه من المهم جداً معرفة ما هو رد الفعل الذى غالباً يحدث وبصفة متكررة وتحت أية ظروف.

هذه هى مهمة الدراسات السوسيولوجية، أى أن نكتشف أيا من البديهيات صحيح، وأيا من المعتقدات المتصارعة حقيقى.

٢- نموذج البحوث التفسيرية :

الدراسات الوصفية، كما أوضحت من قبل، تصف فقط الوقائع الإجتماعية، ولكنها تفشل أن توضح لماذا؟ توجد الأشياء على ما هى عليه، ماذا يجعل الناس يسلكون بالطريقة التى يسلكونها عندما يحاول علماء الإجتماع الإجابة على هذا السؤال، فهم يبدأون الخطوة التالية، أى يشتركون فى البحوث التفسيرية. وأحسن طريقة لفهم البحوث التفسيرية. أن ننظر إلى هذا المثال:

فى عام ١٩٧٢ تركز إنتباه آلاف الأمريكيين على واحدة من أخطر الأزمات السياسية التى واجهناها فى القرن العشرين، ألا وهى أزمة «الواتن» حيث محاولة تغطيتها، وكل الأمور المتعلقة بها، والتى جعلت الأمريكان يسألون للمرة الأولى فى أكثر من مائة سنة هل يمكن عزل رئيس الدولة. فقد دارت مناقشات حادة لموضوع العزل بدأ فى أواخر عام ١٩٧٣، واشتد النقاش بصورة حادة خلال عام ١٩٧٤ إلى أن قدم الرئيس ريتشارد نيكسون استقالته فى ٩ أغسطس ١٩٧٤ خلال سنة ١٩٧٤ أخذ مجموعة من علماء الإجتماع فى جامعة نيويورك الحكومية فى منطقة «ستونى روك» أجروا سلسلة من المسوح بهدف اكتشاف كيف شعر سكان منطقة «لونج إيلاند» تجاه العزل أى عزل الرئيس ولماذا شعروا بما يشعرون به.

فقد فضل سكان منطقة «لونج ايلاند» نيكسون بشدة فى ١٩٧٢ خلال إنتخابات الرئاسة. إذ أن ثلثى هؤلاء السكان انتخبوا نيكسون، وثلثهم فقط

انتخبوا منافسه جورج ماكجفرن، ولكن فى ربيع وصيف ١٩٧٤ حوالى نصف الناس الذين تمت مقابلتهم قالوا أنهم يفضلون عزل نيكسون، والنصف الآخر عارض العزل. لماذا كان البعض يؤيد العزل بينما الآخرون عارضوه. البيانات التى جمعت فى مسوح متعددة حللت لتوضيح اتجاهات سكان منطقة «لونج ايلاند» تجاه العزل. ومن بين نتائج هذه المسوح ما يلى:

١- اليهود كانوا أكثر تأييداً للعزل من المسيحيين.

٢- الناس العاملون بشهادات جامعية كانوا أكثر تأييداً للعزل من أولئك الذين لم يتخرجوا من كليات.

٣- الجمهوريون كانوا أقل تأييداً للعزل من كل الديموقراطيين والمستقلين.

على هذا المستوى لدينا فقط وصف، تقريرى للوقائع لمن فعل ماذا. السؤال التالى الذى يجب أن نسأله هو لماذا، لماذا كان اليهود أكثر تأييداً للعزل من المسيحيين؟، لماذا حاملى الشهادات الجامعية كانوا أكثر تأييداً للعزل من غير الجامعيين؟ والديمقراطيين والمستقلين أكثر تأييداً من الجمهوريين، الإجابة على هذه الأسئلة هو بداية للتحليل التفسيرى.

قبل أن نبدأ الإجابة يجب أن نعرف أولاً عدداً من المفاهيم الأساسية التحليل التفسيرى يحتوى دائماً على حد أدنى وهو ثلاثة عناصر:

١- العنصر الأول: هو سلوك أو اتجاه نريد أن نفهمه فى هذه الحالة، وهو إتجاه نحو العزل. نحن نريد أن نفهم لماذا بعض المواطنين كانوا أكثر تأييداً للعزل من الآخرين.

٢- العنصر الثانى: محددات السلوك، والأتجاه فى هذه الحالة، محددات السلوك أو الأتجاه نحو العزل هى: الدين (يهودى ومسيحى)، التعليم

(تعليم جامعي وغير جامعي) الانتماء للحزب السياسي (جمهوري، ديموقراطي، «مستقل».

٣- العنصر الثالث: هو وراء العنصر السببي الذي يؤثر على السلوك أو الإتجاه لماذا كان اليهود أكثر تأييداً للعزل من المسيحيين.

في كل العلوم، الظاهرة تحت الدراسة هي المتغير التابع في العلوم الإجتماعية. وقد يكون المتغير التابع عادة سلوكاً أو إتجاهاً :

والمتغير هو أي تصنيف لناس يحتوي كل فئتين أو أكثر والفئة تقسم في جدول للتقسيمات، لذلك يجب ألا يضع الفرد في أكثر من فئة كما يجب أن يجد كل فرد فئة يوضع فيها. ويوجد عدد غير محدود من المتغيرات، بعض هذه المتغيرات الشائعة في علم الإجتماع، الطبقة الإجتماعية، (الطبقة العاملة) (الطبقة المتوسطة) ومتغير الانتماء السياسي (ديمقراطي وجمهوري). ومتغير الجنس (ذكر وأنثى) وما شابه ذلك، الظاهرة تحت الدراسة تسمى «متغير تابع» لأنها تعتمد على أو محدودة بمتغيرات أخرى. على سبيل المثال الاتجاهات نحو العزل (متغير معتمد) محكوم بأن نرى في كل العلوم المتغير الذي يسبب المتغير التابع هو المتغير المستقل، الدين واحد في المتغيرات المستقلة في كل العلوم، المتغير الذي يسبب المتغير التابع يسمى المتغير المستقل الدين واحد من المتغيرات المستقلة، في المثال الذي عرضناه الدين تحكم في إمكانية تفضيل العزل، ولكن هل يمكن أن يتحكم اتجاه نحو العزل في ديانة شخص ما؟.

في معظم الحالات الإجابة تكون لا، لأن الناس كونوا إنتمائهم الديني قبل أن يظهر موضوع العزل، ولم يكن لديهم الاستعداد لتغيير ديانتهم كنتيجة

لشعورهم نحو موضوع العزل، لأن الاتجاهات نحو العزل لا تغير الأديان، لذلك نقول أن الدين متغير مستقل لهذا الاتجاه إذن المتغير المسبب يسمى المتغير المستقل.

ولسوف نلاحظ أن هناك علاقة زمنية بين المتغير المستقل، والمتغير التابع، المتغير المستقل يجب أن يسبق المتغير التابع فى الزمن. لأن سلوكك اليوم لا يمكن أن يسبب بواقعة غير معروفة قد تحدث غداً.

ما اعتقده الناس أو فعلوه بعد استقالة نيكسون لم يكن من الممكن أن يكون سبباً لاتجاهاتهم خلال مناقشة العزل. واتجاهات الناس نحو العزل خلال المناقشة، لم يكن حتى من الممكن أن تكون سبباً فى أعمارهم أو دينهم أو جنسهم أو طبقتهم الإجتماعية أو إنتمائهم السياسى.

العنصر الثالث فى البحوث التفسيرية هو السبب فى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع. هذا المتغير ليس له اسم موحد فى بعض الأحيان يسميه علماء الإجتماع المتغير التفسيرى، أو عامل الاختبار، ونحن سنعتمد على هذا المسمى الأخير وهو فى الحقيقة عبارة عن متغير مستقل.

ولما كان عامل الاختبار صعب التفسير، فمن الممكن أن نفهم معناه باعطاء بعض الأمثلة، دعنا نسأل مرة أخرى لماذا أثر الدين على الاتجاهات نحو العزل (أى عزل الرئيس نيكسون) ؟

لماذا كان اليهود أكثر تفضيلاً للعزل من المسيحيين؟

هل هناك فئة من الدين اليهودى نفسه تفضل العزل؟

يمكن لا. إذن الإجابة يجب أن توجد فى بعض الخصائص التى تتمشى أو تتناسب مع اليهود، ومن الممكن أن تتكون إتجاهات اليهود نتيجة لاضطهادهم كأقلية عبر القرون، اضطرتهم لأن يفضلوا الاتجاهات السياسية اللبرالية.

معظم الدراسات السسيولوجية للسلوك السياسى، وحتى أن اليهود دائماً ديمقراطيين، يؤيدون مقاييس دولة الرفاهة، ويؤيدون الحقوق المدنية، وباختصار أكثر، اللبرالية فى أى جماعة دينية أو عرقية.

ان عالم الإجتماع «جير هارد لنسكى» فى كتابه عن الدين يقرر أن الإحصاءات توضح أن اليهود أكثر تأييداً لتأميمهم الصناعات الكبيرة. وقد أوضحت دراسة أخرى أن يهود نيويورك منتمين إلى ثقافة التجاريين الأشتراكيين، كما أن معظم اتجاهاتهم السياسية تميل لإنتخابهم الحزب الثالث اليسارى أكثر من غيرهم، لذلك من الممكن أن يفضل اليهود العزل أكثر من المسيحيين نتيجة لإتجاهاتهم السياسية العامة.

إذن اللبرالية هى عامل الإختيار، السبب وراء لماذا الدين (متغير مستقل) يؤثر على الاتجاهات نحو العزل (متغير تابع).

هذه النظرية يمكن اختبارها كما يلى :

اليهود أكثر تفضيلاً للعزل أكثر من المسيحيين، لأن اليهود أصل للبرالية، واللبراليون يفضلون العزل. معظم الناس يقبلون هذا التحليل كما هو، ولكن علماء الإجتماع والباحثين الإجتماعيين لا يقبلوا هذا التحليل إلا إذا كانت هناك بيانات تدعمه ليتأكدوا أن تحليلهم صحيحاً. ومن المؤكد أن هناك تفسيرات أخرى منطقية للعلاقة بين الدين والاتجاهات نحو العزل.

مثلاً، إنها حقيقة أن اليهود أكثر من المسيحين بالنسبة لمن تخرجوا من جامعات، ولقد ذكرنا سابقاً أن خريجوا الجامعات فضلوا العزل أكثر ممن لم يتخرجوا منها، لذلك ربما يكون تفضيلهم للعزل كان نتيجة لأنهم فى مستوى أعلى من التعليم.

النظرية الثانية إذن يمكن أن تكون كما يلى:

أن اليهود يفضلون العزل أكثر من المسيحيين، لأن اليهود على مستوى تعليمي أعلى، وأن الناس ذوى التعليم العالى يفضلون العزل.

وأحد الأشياء العظيمة في البحوث الإجتماعية أننا لسنا فى حاجة إلى الجدل على أى واحدة من هاتين النظريتين لأنها صادقة، ويمكننا أن ننظر للبيانات ونثبت واحدة أو الأخرى أو أن كلاهما صح أو خطأ.

ثانياً: الوظائف الأساسية للعلم:

لقد لازم الحوار حول وظائف العلم على المستوى النظرى والعملى ما إذا كانت وظيفة العلم التفسير فقط أم أنها الوصف فحسب أم أنها الوصف والتفسير معاً باعتبارهما مهمان فى تحقيق العلم بغرض التنبؤ. ولقد بلغ الحوار النظرى والمنهجى فى هذا الشأن حد تقرير الوصف والتفسير كوظيفتين أساسيتين لعلم الإجتماع كعلم إجتماعى، ولتصنيف البحوث الإجتماعية العلمية إلى نمطين أساسيين هما البحوث الوصفية والبحوث التفسيرية.

اهتم «راند وللر» فى تحليل نظرية علم الإجتماع ومنهجه، بإيضاح وظائف العلم الأساسية، والتى حددها فى الوصف والتفسير، وبكلمة أوضح أن العلم إذا ما أراد أن يتجاوز حدود الوصف فإنه يحتاج لقوانين عامة، والتفسير عنده يشرح العلاقات العامة بالتأويل والتفسير، وأكد على صياغة النموذج العلمى ووصفه. قد لاحظ «شيرشمان» على أن وظيفة العلم التفسيرية أعلى من الوظيفة الوصفية، وعلى إثر ذلك أكد فورسيز ورشر فى مؤلفهما مناهج البحث الإجتماعى سنة ١٩٧٣ على أن وضع الوظيفة التفسيرية فى وضع معين بالنسبة للعلم، والهدف من الجانب الوصفى والجانب التفسيرى هو تحقيق الفهم. والفهم يمثل الغرض النظرى للعلم، والغرض العملى التنبؤ بمجريات الأمور، والكيفية التى تعمل بها الظواهر.

وقد كان التأكيد على الوظيفة التفسيرية للعلم باعتبارها هدف أول للعلم،

ولقد أبرزها لفيف من العلماء كي تتبوأ العلوم الإجتماعية مكانتها العلمية بين العلوم الطبيعية الأخرى، وقد تأثر فريق من العلماء بوضعية عالم الإجتماع أوجست كونت، وهم «أرنست كوخ» و «استفان» و «كارلي بيرسون» ، وقد أنكر هذا الفريق القانون العلمي التفسيرى، وذلك لأنهم اعتقدوا بأن العلم وصفى واعتبرها وظيفة أساسية للعلم.

وقد كان «فرنسيس بيكون» و «جون استورت ميل» و«جاليلو» لا يقبلون الاتجاه للتأكيد على الوصف باعتباره وظيفة أساسية للعلم، وقالوا إن العلم يعتمد على وصفه وتفسيره ونجد الأغراض الأساسية للوصف تتمثل فى جمع البيانات وقياس الوقائع، لتقدير حجمها، وتلخيص البيانات، وتحديد خصائصها. ومن ثم نجد أن الوصف يتضمن تفسير لكى يستكمل معناه العلمي، ولكى يؤدى وظيفة العلم الأساسية المتمثلة فى الوصف والتفسير.

١- الوصف:

يشير الوصف إلى جمع البيانات حول الظواهر الإجتماعية، وخصائصها، ومكوناتها، حتى نستطيع أن نتوصل إلى فهم الظاهرة الإجتماعية.

٢- التفسير:

يشير التفسير إلى العوامل التى أدت إلى وجود الظاهرة الإجتماعية واختبار العلاقات المفترضة بين المتغيرات، والتأكد من مدى صدقها وأهميتها. وهو يسمح لنا بصياغة التعميمات. لذلك لا يمكننا الفصل بين البحث الوصفي والتفسيرى فى علم الإجتماع، لأن موضوع علم الإجتماع هو السلوك البشرى الإجتماعى، وأن وصف السلوك البشرى وتفسيره وصولاً لفهمه هو الهدف من دراسته.

٣- الهدف من الربط بين التحليل الوصفي والتحليل التفسيرى:

أ - هو فهم أعمق وأدق نظراً لطبيعة الموضوع المعقدة واتسامه بالتغير، وعدم الثبات الذى يقتضى جهداً علمياً لكشف أبعاده وصوره، وما ينطوى عليه من ظواهروحوادث تدخل فى نطاق دراسات علم الإجتماع.

ب- هذا بالإضافة إلى أن الفروض الوصفية فروض مؤقتة تقبل التطوير وهى قابلة للتحقق والتغيير فى ضوء الوقائع التى نتناولها، وإذا كان الوصف يتناول بيانات تتعلق بالظواهر والوقائع، فإنه من الممكن أن نتحقق من صحة البيانات امبريقياً عن طريق ما يسمى بالبحوث التفسيرية، ولذلك ينبغى القول بأن الوصف هو وظيفة للعلم، لأن وظيفتى العلم الرئيسية هى الوصف والتفسير.

جـ- وللبحث الوصفى أهميته وموضوعه وهما يتحددان على النحو التالى:

(أولاً) اكتشاف وإيضاح بعض الظواهر، أو بعض جوانب الظاهرة التى لا يتوفر حولها المعلومات الحقلية المحددة الكافية، فى حين نجد أن البحث التفسيرى يتحدد موضوعه، وهو اختبار العلاقات المفترضة بين المتغيرات بالإضافة إلى أن البحث التفسيرى يسمح لنا بصياغة التعميمات، وهو أكثر من مجرد المحاولة لوصف الوجود، وطبيعة بعض الظواهر على نحو ما هو حادث بالنسبة للبحث الوصفى.

لذلك لابد من الاعتماد المتبادل بين البحث الوصفى والبحث التفسيرى لأن:

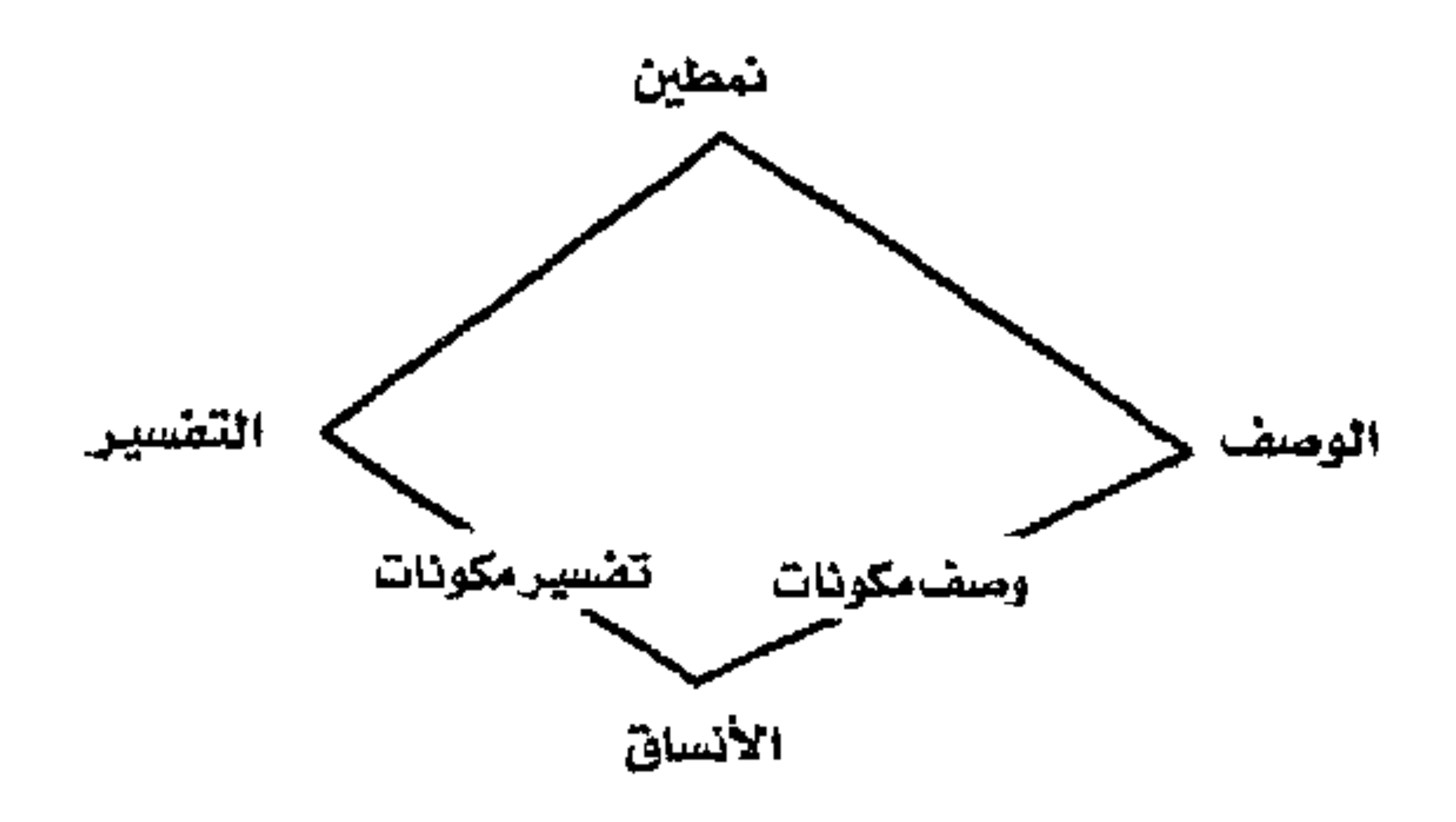
أ- البحث الوصفى يحتاج لقدر كبير من التفسير للبيانات، والفئات التى تصنف فى ضوء الفروض الوصفية.

ب- أنه بدون البحث الوصفى الأولى يكون التحليل التفسيرى أمراً صعباً، وغير ممكناً فى علم الإجتماع.

جـ- وهناك أهمية أخرى للبحث التفسيرى والوصفى أقرها «وليم شاميلر» و«توماس ريتسر» فيقول إن موضوع علم الإجتماع هو السلوك البشرى، وأن وصف السلوك البشرى وتفسيره هو الهدف من دراسته حتى نحقق الفهم للواقع الإجتماعى، وظواهره، ونظمه، وأنساقه الإجتماعية.

والحقيقة أن الهدف من التأكيد على التحليل الوصفي والتفسيرى، هو إيجاد مخرجاً لقلق علماء الإجتماع المعاصرين بالنسبة لصدق الفهم، وثبات التعميمات، وقابلية التنبؤات للتحقق فى مجال الوقائع الإجتماعية، التى تتعرض للتغير وعدم الثبات النسبى بالقياس لموضوعات العلوم الطبيعية، ويذلك أيضاً رد على بعض العلماء الذين يؤكدون على أنه لا يمكن تحقيق الفهم أو التنبؤ فى العلوم الإجتماعية، لأن الظواهر الإجتماعية، والعلاقات الإجتماعية البشرية متغيرة. ولفهم السلوك البشرى اهتم فورسز ورشر بالتحليل الوصفى والتفسيرى باعتبارهما نظامين علميين للنسق العلمى العام لعلم الإجتماع، والنظام العلمى الذى يساعد على تحقيق الفهم، يهتم بتحقيقه على المستوى النظرى والمستوى الامبريقى.

(ثانيا)الأنساق النظرية في علم الإجتماع :



مثل المفاهيم والتعريفات والقضايا

والمفاهيم والتعريفات والقضايا تشكل الاطار التصورى والنسق العلمى للنظرية.

ثالثاً: نماذج التحليل السسيولوجي بين الوصف والتفسير:

الغـرض الأسـاسى لعلم الإجـتـمـاع هو طرح الأسـئلة حـول الحـيـاة الإجتماعية، والإجابة عليها من خلال النظرية الإجتماعيـة، أو البحوث الامبريقية، ومحاولة الإجابة عليها. هنا نكون بصدد ارساء دعائم التحليل السيولوجى. بمحاولة الإجابة على الأسئلة حول الحياة الإجتماعية، والإجابة عليها من خلال النظرية الإجتماعية أو البحوث الامبريقية.

وبمحاولة الإجابة على الأسئلة تكون بصدد ارساء دعائم التحليل السسيولوجى.

معنى التحليل السسيولوجي: أن فهم الحوادث والظواهر والوقائع الإجتماعية يقتضى ضرورة تطوير المنظورات، والمداخل التحليلية التى يستخدمها الباحث الإجتماعى للدراسة وفهم الحوادث وتفسيرها. وكما سبق ذكره أن الهدف فى علم الإجتماع هو أن نسمى ذلك التحليل. التحليل (الإجتماعى) لأنه يشير للمنظورات المنطقية، والمداخل المنجية لتحليل الحياة الإجتماعية.

وهناك فرق بين التحليل السسيولوجى والتحليل الإجتماعى:

التحليل السسيولوجي: مدخله أوسع من مدخل التحليل الإجتماعى فى فهم الحوادث، وذلك لأن التحليل السسيولوجى يتناول بالتحليل منظورات علماء الإجتماع التى يستند إليها فى فهم الحوادث الإجتماعية من ناحية، كما أنه يحاول أن يربط الحوادث الإنسانية الخاصة وتصنيفها فى أنماط من العلاقات الإجتماعية الكبرى. لتقديم الإجابة على الأسئلة المطروحة حول أنماط تلك العلاقات الإجتماعية والنماذج السسيولوجية للتحليل.

ويشير التحليل الإجتماعي إلى وضع حوادث الحياة الإجتماعية البشرية الخاصة في بعض الأنماط الكبرى والبحث فى القوى أو العملية التى تلعب دوراً فى تشكيل تلك الأنماط التى يرتبط البشر بعضهم ببعض خلالها.

التحليل السسيولوجي له بعدان أساسيان :



النظري: يتعلق بالمنظورات التحليلية حول الواقع.

المنهجي: إجراءات البحث الأمبريقى الذى يتناول الواقع الإجتماعى وأنماط العلاقات وما بينها من علاقات والقوى التى تعمل خلف هذا الواقع والتى توجه بعض المنظورات من تحقيق التحليل السسيولوجى.

رابعاً: نماذج التحليل السسيولوجي وعلاقته بالوصف والتفسير:

إن علم الإجتماع يحتوى على عدة أفكار مصاغة بشكل منظورات، وكل منظور يؤثر على عالم الإجتماع فى تناوله للواقع الإجتماعى وظواهره، وبحثه لتلك الظواهر ومحاولة جمع بياناته وربطها ببعضها وتصنيفها، أى وصفها تمهيداً لوضعها فى إطار أوسع للتفسير، والواقع أن صياغة تلك المنظورات الإجتماعية للتحليل الإجتماعى تتأثر بخبرة عالم الإجتماع وتوجهات معانيه الأمر الذى تتمخض عنه نماذج تحليلة متباينة فى نظرتها ومدخلها المنهجى لتحليل الواقع، والمثل الواضح لذلك النموذج هو: التحليل البنائى الوظيفى، ونموذج التحليل الصراعى، وما يرتبط بكل منهما من منظورات تحليلية مختلفة فى علم الإجتماع. ولا شك أن مثل تلك النماذج ضرورية بالنسبة لعلم الإجتماع وغيرها من العلوم الأخرى. وذلك لأنها

بمثابة تصور عقلي يكشف عن الإرتباطات القائمة بين جوانب موضوع الدراسة وأبعادها، والكيفية التى تعمل بها تلك الصلات والارتباطات. وقد تشكل مجموعة النظريات فى علم الإجتماع نموذج النظرية العامة فى علم الإجتماع على نحو ما فعل «ولتر وللس» أو قد يشكل بعضها نظرية عامة على نحو ما فعل فان دن برج، إذا ما تم تطوير تلك النظريات فى ضوء النموذج العلمى العام. وقد تكون أى من تلك النظريات من القوة إلى الحد الذى يتخذ منها نموذجاً عاماً على نحو ما يذهب كل من أنصار النظرية الوظيفية، وأنصار النظرية الجدلية فى علم الإجتماع، وقد أكد كثير من العلماء بصياغة التحليل السسيولوجي الذى يتمثل فى النظام الوصفى التحليلى والنظام التفسيرى، وهما نظامان فى علم الإجتماع، ويتصل كل منهما بتوجيه عالم الإجتماع النظرى بالنظرية السسيولوجية العامة، والنماذج النظرية المختلفة. ويتسق فى إجراءاته المنهجية مع القواعد الأساسية للطريقة العلمية، والاستراتيجية المنهجية، لعلم الإجتماع فى صياغة التعميمات.

خامساً: علم الإجتماع الوصفي:

١- النظام الوصفى نظام علمى أساسى من نظامى التحليل السسيولوجى المتمثلان فى الوصف والتفسير والحقيقة أن النظام يتضمن:

أ - البناء النظرى.

ب- والبناء المنهجى الامبريقى.

وبالرغم أن علم الإجتماع لا يهدف إلى اختبار النظريات، لأن ذلك من عمل علم الإجتماع التفسيرى، إلا أنه يهم بصور ضمنية بصياغة النظرية، وخاصة ما يتعلق بها.

أ – الوصف لفئات المفاهيم والقضايا والعلاقات بين المفاهيم، وتقديم التعريفات لها، وهذه هى العناصر الأساسية للنظرية.

ب- كما أن المعالجة الامبريقية للنظرية فى ضوء علم الإجتماع التفسيرى ترتكز بصورة أساسية على التحليل الوصفى لتلك المفاهيم، والقضايا وعلاقاتها، وتعريفاتها فى ضوء الوصف الأساسى، الذى يسهم به بالنسبة للعالم الواقعى، لأن وصف الواقع يتم فى ضوء مصطلحات المفهومات، مثال ذلك: السكان والمنافسة الإجتماعية وتوزيع أنساق الأعتقاد تقدم لنا إسهاماً ضخماً بالنسبة للنظريات وذلك بواسطة المفهومات المقترحة والتى تستخدم لرؤية السلوك البشرى، كما أن تحديد فئات الواقع وظواهره ووصفها مثل معدل الزواج ومعدل الطلاق تستخدم فى اختبار النظريات.

ويشير البناء المنهجى لعلم الإجتماع الوصفى إلى المداخل وطرق وأساليب منهجية خاصة، وهو يتمتع بكفاءة منهجية معينة فى الدراسة الوصفية مستخدمين أدوات منهجية تلائم الطرق المنهجية، وتحقق الغرض من الدراسة الوصفية. والحقيقة أن علم الإجتماع الوصفى يستخدم المداخل المنهجية التاريخية والانثربولوجية والنفسية، والتى تستعين بأساليب منهجية تتمثل فى أسلوب دراسة الحالة، وأسلوب المسح، كطريقتين أساسيتين للدراسة الوصفية. وهذه المداخل عندما تستعين بأساليب منهجية تتمثل فى أسلوب دراسة الحالة، وأسلوب المسح الإجتماعى، بطريقتين أساسيتين للدراسة الوصفية. وعند استخدامه لإسلوب دراسة الحالة فإنها تستعين بأدوات منهجية أساسية لجمع البيانات تتمثل بصفة أساسية فى الملاحظة، فى حين يعتمد المسح على المقابلات، والاستمارات، والتحليل الثانوى، أى تحليل البيانات ذات القيمة للبحث، وقد يستخدم القياس لتقدير حجم الظاهرة.

ووحدة التحليل فى علم الإجتماع الوصفى الفرد والجماعة، أو الأنساق الكبرى مثل المجتمع. وتخضع الفروض الوصفية للقياس، والتحقق فى ضوء الإجراءات المنهجية التى تشكل البناء المنهجى لعلم الإجتماع الوصفى، وذلك يتم فى سياق أنواع معينة من البحوث الوصفية تتمثل فى البحوث الاستطلاعية، والبحوث النفسية، والبحوث الأنثروبولوجية، ولكل من هذه البحوث الوصفية مداخلها المنهجية، وطرقها، وأساليبها، وأدواتها المنهجية، التى تتناسب مع مداخلها المنهجية. كما أن لكل منها وحدات تحليلها التى تناسبها.

وعلم الإجتماع الوصفى يتبع نفس خطوات المنهج العلمى التى تبدأ:

أ – بالملاحظة.

ب– وصياغة الفروض.

جـ– ثم التحقيق من الفرض الوصفى المصاغ، وتكون لدينا بعض التعميمات الوصفية حول قضايا النظرية، ومعطيات الواقع الإجتماعى وظواهره.

وهذه التعميمات الوصفية تستند لعمليات التحليل الوصفى المحتملة، والمتمثلة فى جمع البيانات حول الظاهرة. وتحليل هذه البيانات، وتلخيصها، وتصنيفها لفئات معينة، سواء كان ذلك على مستوى النظرية ومفهوماتها وقضاياها وتعريفاتها، أو على مستوى الواقع وبياناته، وفئات ظواهره، وتعتبر دراسة الحالة والمسح الأساليب المنهجية الأساسية الوصفية بأنواعها المتعددة والتى تتمثل فى الدراسة الاستطلاعية والدراسة التتبعية والدراسة الأنثربولوجية، والفرق بين أسلوب دراسة الحالة فى الدراسة الوصفية أنه يفيد فى تزويدنا بالمعرفة العميقة، كما أن الباحث يستطيع من نتائج المسح أن يعمم على مستوى الجماعات، ومن ثم فإن اختيار أسلوب دراسة الحالة أو

اسلوب المسح يعتمد على التوجه الخاص للباحث الإجتماعى، بالنسبة للبحث الإجتماعى. وإذا كانت دراسة الحالة تخدم فى توفير العمق فى البيانات التى تسنح للباحث أن يتبعها بالبحث التفسيرى، فإن نقص أى من المعطيات المتراكمة حول الموضوع يرشدنا لأهمية البحث المسحى الاستطلاعى كما أن المسح يفيد فى ارشادنا للبحوث التفسيرية التى تتبع مرحلة إجرائه:

١- البحوث الاستطلاعية: وصفية وتكون عندما لا يعرف المرء شيء حول المشكلة أو الظاهرة، حيث يكون من الضرورى فهمها بطريقة عامة قبل البدء فى دراستها.

٢- التصنيف: عملية فرز الناس أو الموضوعات، وتطوير نظام للفئات التى تمثل الكل، والتى تتمايز فيما بينها فى ضوء خصائص وسمات فئية. أما بالنسبة للقياس فهو يتناول حجم الظاهرة على أساس بعد أو أكثر مثل الوزن، السرعة.. وغيرها من أبعاد تكون ذات أهمية فى نظر الباحث بالنسبة للمقارنة، فإنها ذات أبعاد عديدة، وهى إما على مستوى ظواهر مجتمع معين، أو أنماط سلوكية معينة بين الرجل والمرأة، ومما لا شك فيه أن المقارنة بمثابة نمط فرعى للقياس.

سادساً: علم الإجتماع التفسيري كنظام للتحليل السسيولوجي:

ومما سبق اتضح أن علم الإجتماع التفسيرى يعتبر نظاماً علمياً للتحليل السسيولوجى والنظام له بعدان:

* نظـــــرى ، * منهجـــى.

ويعتبر التفسير وظيفة أساسية من وظائف العلم، لأن علم الإجتماع يهدف إلى إختبار العلاقة بين المتغيرات.

البناء المنهجي :

يتحدد البناء المنهجى لعلم الإجتماع التفسيرى فى ضوء الأهداف الأساسية للتفسير العلمى فى علم الإجتماع. وقد اتفق علماء المناهج المحدثين والمعاصرين على أن هناك ثلاثة أهداف للتفسير العلمى تتحدد فى ضوء أنواع التفسير التى تتحدد بدورها فى ضوء :

١- التعرف على العلاقات السببية والتأثيرية.

٢- الكشف عن طبيعة العلاقة بين ظاهرتين مترابطتين ومتفاعلتين، ويتسع هذا التفسير ليشمل تحديد العلاقات بين المتغيرات وما بينها فى تبادل التأثير والأداء الوظيفى.

٣- التفسير الوصفى الذى يستهدف الكشف عن العلاقة بين القوانين أو التعميمات النظرية التى سبق الوصول إليها، والتى تشكل بناء النظرية، لأن كشف مثل تلك العلاقة، والرابطة بين القوانين تساعدنا على فهمها من ناحية، والتعرف على ما بين انساقها من علاقات وبالتالى قبولها من ناحية أخرى.

وإذا كان الهدف من التفسير هو التعرف على طبيعة العلاقات السببية، والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات، والعلاقة بين القوانين. فإن هذا يشير إلى أن التفسير هنا تفسيراً وصفياً وذلك ما يجعله يكتسب صفة التفسير العلمى.

والتفسير الوصفى يعتبر محوراً أساسياً لنظام علم الإجتماع التفسيرى، وتسمى وحدات العلاقة التحليلية تلك المتغيرات، وهذه المتغيرات الأساسية للتفسير ذات كيفيات، وأشكال مختلفة، تتعلق بما يلى :

١- سمات وخصائص الحياة الإجتماعية.

٢- وقد تتعلق بالفعل والاتجاه.

٣- وقد تتعلق بالقضايا المكونة للنظرية فى علم الإجتماع، والتى على أساسها يمكن تقديرنا للنظرية فى عملية البحث.

ومما هو جدير بالذكر فإن المعرفة التفسيرية لا تؤدى وظيفتها الأساسية، وهى صياغة القوانين، والتنبؤ. إلا إذا عولجت بمنهجية محددة ودقيقة، لأن اختبار العلاقات المفترضة بين المتغيرات تتطلب أساليب منهجية معينة تتمثل فى التجربة والمسح، وكل منها له أثره، وأهمية كبيرة فى عملية التحقق من تلك الفروض.

المدخل التجريبى:

يرتبط المدخل التجريبى بصورة مباشرة بأنماط الدراسات التفسيرية وذلك لأن:

١- التجربة تساعدنا على عزل المتغيرات، واختبار التفاعلات القائمة فيما بينها من ناحية، وفيما بينها وبين الظواهر موضوع البحث من ناحية أخرى.

٢- أن التجربة تحقق لنا التحكم الدقيق فى عملية اختبار العلاقات والتفاعلات القائمة بين المتغيرات، بعزل بعضها أو استبعاد البعض أو تناول ما بينها من تفاعل خلال عملية البحث، وبالتالى تمكننا من معرفة العوامل المستقلة، والعوامل التابعة، والعوامل الوسيطة، وبالتالى تساعد الباحث على التحكم فى المتغيرات الغريبة أو الدخيلة.

٣- كما أن البحث التجريبى يتسم بخاصية القابلية لإعادة التطبيق.

وتشمل وحدة الدراسة الفرد، أى تجمع البيانات عن طريق الأفراد، وذلك عندما تكون متغيرات معينة مثل الطبقة الإجتماعية، والعمر، وغيرها من عوامل، هى محور الدراسة التجريبية، حيث يأخذ جماعة ضابطة، وجماعة

تجريبية. نطبق عليها التجربة فى وقت معين، أو فى فترتين أو أكثر. يكون نمط الدراسة التفسيرية من النوع الثانى، حيث تكون الجماعة هى وحدة الدراسة والتفسير الأساسية.

وعندما نختبر الفرض التفسيرى باستخدام طريقة المسح، فإننا نقوم بدراسة مقارنة لقطاع من السكان فى وقت واحد فقط، لمعرفة ما يؤيد منهم إسلوباً معيناً فى التعليم، وهنا تكون وحدة الدراسة هى الفرد، وقد تنطبق الدراسة المقارنة على التلاميذ بأن ندرس تلاميذ فى مدارس معينة ثم نقارنها بعدد آخر من تلاميذ بالمدارس الأخرى بالنسبة لإسلوب التعليم التقليدى والحديث.

عندما نستهدف ربط التفسير بالخلفية الثقافية للمجتمع حيث تتم الدراسة أو البحث على مستوى مجتمعين أو أكثر، لإختبار فرض تفسيرى، تكون الجماعة وحدة التحليل الأساسية، وهنا يكون المدخل مقارن باستخدام طريقة المسح.

سابعاً: أنماط البحوث الاميريقية في العلوم الإجتماعية:

١- البحوث التجريبية:

تعتبر البحوث التجريبية العمود الفقرى للبحث التفسيرى وأساس التغير هو طبيعة علاقة الظواهر الإجتماعية وارتباطها بعضها مع بعض، والاسهام الذى يقدمه التفسير هنا هو مقارنة الظواهر بعضها ببعض.

وهناك نوعان من التفسير: **التفسير الوصفي**، والذى يقوم بتحليل العلاقات القائمة بين المتغيرات على أنها نسق.

والتفسير الفرضي أو الصوري: وهو التفسير الذى يقوم على فروض لا تقبل التحقق التجريبى المباشر، حيث يتم تفسير التعميمات التجريبية المستخلصة فى التفسير العلمى، والتفسير غير العلمى، أو التفسير الوصفى عن

طريق الربط بين تلك التـعـمـيـمـات التى أمكن التوصل إليـهـا عن طـريق التجريب بالتعميمات التى تتضمنها نظرية، تساعدنا على قبولها والتحقيق غيـر المباشر من تلك الفروض يتمثل فى اخضاع القضـايا المستنبطة فى التفسير الفرضى الصورى للتحـقق التجريبى الذى يكشف عن مدى صحة القضـايا المستنبطة من التـفسيـر الصورى، مثل نظرية مـاكس فيـبـر عن البيروقراطيـة المرضـيـة، فإنهـا نظرية تصورية كـلاسيكيـة، ومن ثم يأتى الباحث ويستنبط منها فرضـاً معيناً ويحاول إثبات صحته هل من الممكن أن يطبق أم لا بعكس الحال التفسير الوصفى، حيث أن الدراسـات الوصـفية قد أثبتت صحة الفرض، ونحاول اختباره، والتحقق منه فى الواقع الإجتماعى، وبالتالى نصل إلى التعميمات.

ومن خطوات البحوث التجريبية:

١- تحـديد المتـغيـرات التـى يجب أن تكون ذات تـأثيـر على الظاهرة، والتى ستخضع للمعالجة، على أن يقوم بعد ذلك يحصر باقى التعميمات التى يعتبرها غير تجريبيـة مع ضبطها والتحكم فيها، لكى لا تؤثر على سير الدراسة. بمعنى آخر (تحديد المتغيرات الضابطة والمتغيرات التجريبية).

٢- على أن يكون فى اعتبار الباحث طبيعة المجتمع الذى سيجرى عليه الدراسة، ومدى تمثيل عينة الدراسة للمجتمع الأصلى، ولذلك يحتاج الباحث لإجراء بعض الدراسات الاستطلاعيـة التى تمكنه من التعرف على الجـوانب الأساسيـة التى تحكم الدراسـة التجـريبيـة، ومن ثم تعمم الدراسة التجريبية وفقاً لنوع الفروض المطروحة للإختبار والتفسير، سواء كانت فروضاً علمية أو فروضاً وصفية، أو فروضاً صورية. ومن الشروط المهمة التى يجب أن يهتم بها الباحث هى أن تكون لديه القدرة العلمية

على ضبط ظروف التجربة حتى يتمكن من دراسة المتغيرات لطلاب دراسته سواء كانت فى وضع المتغيرات المطلوب دراستها، أو كانت فى وضع المتغيرات المستقلة، أو المتغيرات التابعة. وحتى يستطيع تحديد العلاقات القائمة بين المتغيرات، والتعبير عنها، أى عن تلك العلاقة بصيغة رياضية.

ثامناً: البحوث التاريخية في العلوم الاجتماعية:

للبحوث الإمبريقية التاريخية أهمية كبرى فى علم الإجتماع بخاصة والعلوم الإجتماعية عامة لأنها تمد علم الإجتماع بمعلومات ومعطيات تساعد على فهم الماضى، وتفسير الحاضر، وتحقيق التنبؤ للظواهر الإجتماعية فى المستقبل. وقد زاد من أهميتها فى علم الإجتماع ما للبحث الإجتماعى من دلالة كبرى فى الدول النامية، وذلك لأن للماضى دوراً كبيراً فى جميع المجتمعات، هذا بالإضافة إلى أن التقاليد والنظم الإجتماعية تمارس تأثيرها على التنمية بصورة لا تقبل الشك، مثل المجتمع الهندى، حيث نجد أن ماضيه هو مفتاح الحاضر، إذ أن بينهما أى بين الحاضر والماضى علاقة سببية أكيدة، ومن ثم تطلب الحال تقدير جوانب التأثيرات الإجتماعية والإقتصادية للماضى فى البناء الاجتماعى، والسلوكى للمجتمعات المعاصرة. إذ أنه بدون فهم هذه التأثيرات يكون نجاح عمليات التنمية مشكوكاً فيه.

ولا شك أن تقدير تلك التأثيرات ومتطلبات الترتيب يدخل ضمن اطار البحوث التاريخية الامبريقية التى تنهض على مبادئ الاستقراء من خلال بحث الماضى، والقوى الإجتماعية التى تشكل الحاضر، والبحث التاريخى، يجمع بين الدراسة الوصفية والتفسيرية الوصفية، حينما يقوم بوصف الأحداث والوقائع والظواهر الإجتماعية الماضية، وتصنيفها وتبويبها والعلاقات بينها ثم الربط بين الماضى والحاضر. وذلك يؤكد على ضرورة

النظر إلى أن انجلترا أو الصين وأفريقيا من وجهة نظر المجتمعات والعصور القديمة. أما عن ماذا يحقق البحث التاريخى.. يحقق وصف أحداث الماضى ووقائعه، ومحاولة تفسير أحداث الحاضر فى ضوء الظروف الإجتماعية للماضى، وهذا ما يحققه البحث التاريخى.

ويجب ألا يفوتنا أن ثمة تخطيطاً وحدوداً تتعلق بالبحوث التاريخية، إذا أن بعد الماضى وحوادثه، قد تؤثر على عملية التفسير إذا لم يكن هناك وعى كامل بالظروف الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التى أحاطت بتلك الحوادث والظواهر، خاصة وأن ذلك له أهمية بالغة فى تقديم التفسير الملائم للأحداث والظواهر الحالية فى المجتمع البشرى.

الإجراء التاريخى للبحث الإجتماعى:

١- اختيار مشكلة البحث وموضوعه.

٢- جمع المادة من المصادر بعد تحديدها.

٣- التأكد من صدق المادة حول الظاهرة، وكفايتها لدراسة الموضوع. وذلك على أن يتم تصنيف مصادر البيانات بين مصادر أولية، ومصادر ثانوية.

والباحث الإجتماعى لابد أن تتوفر له الكيفيات الآتية:

المعرفة، التجربة، القدرات الخاصة بالحكم، التكامل، التوازن الداخلى، البصيرة، المثابرة، والتنوع. والتعدد.

ويرى «جون ستيوارت ميل» ضرورة قابلية الفروض للتحقق الامبريقى، وقد وضع أربع طرق هى:

أ- طريقة الاتفاق.

ب- طريقة البواقــى.

جـ- طريقة الاتفاق والاختلاف.

التحفظات النظرية والعملية للإجراء التجريبى فى علم الإجتماع:

١- مشكلة تنظيم البحث وذلك لأن التجربة تحاول قياس العامل الإجتماعى، حيث أن العامل المفرد لا وجود له فى التحليل السسيولوجى، كما أن الظاهرة الإجتماعية أو النسق الإجتماعى يرتبط حدوثه بعدد كبير من العوامل المتداخلة، والمترابطة فيما بينها، وهذا ما يؤكد لنا وجهة نظر دوركايم، والتى تؤكد على أن الظواهر الإجتماعية تفسر بظواهر إجماعية أخرى.

٢- يحتاج البحث التجريبى إلى سيطرة وضبط محكم للتجربة، وعندما لا يوجد ذلك بالقدر الكافى فإن نجاح البحث قد لا يتحقق بالصورة المرضية.

والحقيقة أن تحقيق التجانس بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة، وإحكام هذا التجانس سوف يساعد على تقليل أخطاء التجربة فى مجال علم الإجتماع.

٣- تأثير عنصر الاختبار الذى تم على أساس الاستجابة، وما تؤدى إليه من افساد أو ابطال عنصر العشوائية، وحل تلك المشكلة يكون عن طريق اختيار المجموعة الضابطة عشوائياً من نفس الفئات التى أُخذت منها المجموعة التجريبية، وأن تتم عملية المضاهاة بين المجموعتين على أساس العوامل المعروضة للإختبار، وذلك لتقليل الاختلافات بحيث يتحقق عنصر المماثلة التامة والتجانس بين المجموعتين.

الفصل الرابع

بناء التفسيرات الإجتماعية

K. Bailey

- الدراسات الوصفية.
- الدراسات التفسيرية.
- النظرية.
- أنواع القضايا.
- العلاقة الايجابية والسلبية بين المتغيرات.

الفصل الرابع

بناء التفسيرات الإجتماعية (*)

تمهيد :

بعد إختيار مشكلة البحث يكون واجبنا التالى هو صياغة أسئلة وفروض معينة للبحث، وقبل البدء فى دراسة مشاكل البحث الإجتماعى لابد من التفريق بين البحوث الوصفية التى تهتم بوصف (ماذا حدث) والبحوث التفسيرية التى تفسر (لماذا وكيف حدث).

أولاً: الدراسات الوصفية Descripitive studies:

هناك إجماع بين الباحثين على أن الدراسات الوصفية تهتم بوصف الحقائق مثال: دراسة جماعة المهاجرين أو الجماعة الجدد كاليهود، وأول خطوة يجب أن يهتم بها الباحثين للإجابة على السؤال الآتى (ماذا حدث) هى معرفة كل شيء عن جماعة المهاجرين، من القائد، وما هو الرئيس. ومن أقترح ذلك ومعلومات عن الرئيس (عمره، جنسه، المنطقة الجغرافية التى ولد فيها) وتسمى تلك الدراسة وصفية لأنها تحاول أن تصف الظاهرة وتساعد الدراسات التفسيرية على شرح وتفسير الظاهرة الإجتماعية (لماذا حدث وكيف حدث).

ثانياً: الدراسات التفسيرية Explanatory studies :

كثيراً من الدراسات تتعدى الوصف لتحاول أن تفسر الظاهرة، مثال: عندما نعرف الأسباب التى دفعت المهاجرين، وكيف، ومن الذى أرشدهم وسمح بذلك.

(*) Bailey, K., Methods of social Research, New York & London, The free press Adivision of Macmillan publishing Co., Inc., & Collier Macmillan Publishers, 1998.

١- الفهم، وهناك إجماع بين العلماء على أن التفسير وسيلة من وسائل العلم لتحقيق الفهم الذى يحاول الإجابة على (لماذا) وكيف (حدثت الهجرة).

٢- التنبؤ، يرى كثير من العلماء بأن هناك هدف آخر للعلم وهو التنبؤ. والعلاقة بين التفسير والتنبؤ علاقة قوية وطبيعية، وهى محل مناقشة بين فلاسفة علم الإجماع، فهناك من يرى بأن التفسير أساس لفهم الظاهرة الإجتماعية، ولإمكانية التنبؤ. لأن التفسير يسبق التنبؤ والحقيقة أن التنبؤ يختلف عن التفسير: الذى يتم بعد ظهور الحدث فى حين نجد أن التنبؤ يهتم بما سوف يكون فى المستقل.

والحقيقة أن من السهل التنبؤ بالظواهر الطبيعية التى يتم اختبارها فى المختبر والمعمل ولكن من الصعب أن يتم فى ميدان علم الإجتماع.

ثالثاً: النظرية Theory :

التفسير والتنبؤ يمدنا بالنظريات. والنظريين يحاولوا أن يجيبوا على (لماذا) و (كيف) للأسئلة، وتساعد النظريات على تعريف العمليات حتى نستطيع أن نفسر ونتنبأ بالظواهر الإجتماعية عن طريق ربط المواضيع المهمه ببعض الظواهر (الحرارة والازدحام).

والنظريات تستطيع أن تعلن وتوضح بعض الأسباب الرئيسية للظاهرة (الازدحام من أجل اخلال الأمن وتخريب البيوت والاجرام مثلاً).

وتوجد نظريات تصورية مختلفة فى كتابات علماء الإجتماع الكلاسيكيين فى القرن ١٩ اميل دوركايم، كارل ماركس ماكس فيبر. تسمى بالنماذج المغلقة لأنها غير عملية ومن الصعب الاستفادة منها فى البحث الإجتماعى. وكما سبق وأن قلت بأن هدف النظريات هو شرح الظواهر وتفسيرها وتطبيق نتائجها فى البحث الإجتماعى. أما النظريات التى لا تحاول أن تشرح أو تتنبأ ليست بنظريات، إلى أن تُختبر اختباراً أساسياً حتى يمكن قياس مدى نجاحها.

رابعاً: أنواع القضايا Types of propositions :

سبق وأن ذكرنا أن المفاهيم هى المكونات الأساسية للفروض وأن الفروض هى المكونات الأساسية للنظرية. ويوجد نوعان أساسيان للفروض يستخدمان بدون ارتباط مع فروض أخرى وهما الفروض والتعميمات الامبريقية. والمسلمات، والمصادرات والنظريات أو القضايا.

١- الفروض :

والفرض عبارة عن فرض مبدئى تمت صياغته بشكل يسهل اختباره والتنبؤ علاقة بين متغيرين أو أكثر، فإذا اعتقدنا أن هنا علاقة بين متغيرين يجب أن نصيغها فى شكل فرض ثم نختبر هذا الفرض فى الميدان.

فى سنة ١٩٦٨ عرف العلامة «ويبستر» الفرض على أنه «إحتمال مبدئى ممكن إختباره منطقياً أو امبريقياً. إذاً الفرض هو تفسير مبدئى أما تعريفنا نحن للفرض فيختلف قليلاً عن تعريف «ويبستر» وهو أن الفرض تفسير مبدئى يمكن اختباره. ونعنى باختبار الفرض هو إما تأكيد صحته أو تأكيد خطأه، ويجب أن يتم الاختبار امبريقياً. هذا التعريف يستبعد الأحكام المعيارية، وإن كانت قيم الباحث تتدخل فى اختبار الفروض، فلنفرض أننا نريد دراسة العلاقة بين الذكاء والسعادة:

إذن أبسط سؤال يمكن أن نسأله هو:

هل هناك علاقة بين الذكاء والسعادة ؟

إن أبسط إجابة لهذا السؤال هى نعم يوجد علاقة، فإذا افترضنا أن هناك علاقة بين المتغيرين فيجب صياغة الفرض على النحو التالى:

كلما زاد ذكاء الفرد كلما زادت سعادته.

١- مصادر الفروض:

يلاحظ الباحثون من خلال حياتهم اليومية، أو من خلال البحوث الإجتماعية، أن بعض الظواهر مرتبطة، هذا الارتباط المحتمل يؤدى إلى صياغة فى شكل فرض، وإجراء دراسة لتمحيص هذا الفرض، بالإضافة إلى ذلك المصدرين السابقين للفروض يمكن أن نكتشف من خلال اطلاعنا على البحوث السابقة علاقة بين متغيرين أو أكثر. فمثلاً إذا اطلعنا على دراسة وضع أن هناك علاقة بين سنة الدراسة والاعتقاد السياسى، يمكننا أن نعيد تطبيق هذه الدراسة على طلاب الجامعة فى دول أخرى.

٢- صياغة الفرض القابل للاختبار:

لو افترضنا أن هناك علاقة بين العبقرية وعدم السعادة يجب علينا أولاً أن نعرف ماذا نقصد بالعبقرية، وماذا نقصد بعدم السعادة أو التعاسة لأن هذه المفاهيم المستخدمة على درجة من الفروض لا تسمح بصياغة فرض قابل للاختبار. إذاً ماذا نفعل؟ نضع مقياس للذكاء مثل اختبار IQ ثم نضع مقياساً لعدم السعادة ثم نصيغ الفرض كما يلى:

كلما زادت درجات الذكاء كلما قلت درجات السعادة.

وهناك خطأ شائع يتعلق بصياغة الفروض وهو أن يصاب بطريقة ازدواجية أى أن يجمع الفرض الواحد فرضين بداخله والمشكلة فى هذه الحالة تتعلق بكيفية اختبار هذا الفرض حيث أن أحد هذين الفرضين المزدوجين قد يثبت صحته والآخر يثبت خطأه.

٣- التعميمات الامبريقية:

التعميم الامبريقى هو عبارة تعكس نوعاً معيناً من الاستقراء، وفى ذلك

يختلف التعميم التجريبي عن الفرض، فبينما يبدأ الفرض بتصور علاقة معينة تم اختباره، يستند التعميم الامبريقي أولاً على ملاحظة العلاقات في عدد من الحالات، ثم الوصول إلى تعميم ينطبق على كل الحالات أو معظمها.

ومثال على ذلك هو تصور العلاقة بين الكثافة السكانية، ومعدل الجريمة، حيث تدلنا الملاحظة والخبرة على أنه كلما زادت الكثافة السكانية في منطقة معينة زادت معدلات الجريمة تبعاً لها.

هذه العبارة في حد ذاتها فرض علمي عن أنها تتصف بالغموض وصعوبة الاختبار حيث أننا في حاجة إلى تقرير وتوضيح الطرق التي بواسطتها يتم قياس الكثافة من جهة والجريمة من جهة أخرى، كما أنه يجب علينا تحديد المجال المكاني الذي ينطبق عليه هذا الفرض.

وربما لا يمكن صياغة فرض يقرر علاقة بين الكثافة السكانية، ومعدل الجريمة قبل القيام بدراسة ميدانية. وفي هذه الحالة علينا (ما أن نلجأ للدراسة الميدانية أو نستخدم البيانات الإحصائية المنشورة) لكي نمحص هذا الفرض في إطارها. وحتى نجد أنه كلما زادت الكثافة السكانية تزيد معدلات الجريمة، وقد يؤدي بنا ذلك إلى أن نقوم بالتعميم من دراستنا التي أجريناها على منطقة واحدة، إلى التعميم على المجتمع ككل، بما في ذلك المجتمع العالمي.

٤- مكونات النظرية البديهية والمسلمات والمصادرات والإفتراضات:

يعتقد الكثير من الباحثين أن كلمة نظرية تنطبق على أي فرضين أو أكثر يرتبطان ببعضهما ارتباطاً منطقياً، ولا يطبقون هذا التعريف على الفرض المبدئي، أو التعميم الامبريقي، والذي قد يناسبه مصطلح النظريات محدودة المدى، ومن أهم الأشكال الشائعة التي تعكس تعاريف للنظرية

بالمعنى السابق هى ما يسمى بالنظرية الإفتراضية أو الاستنباطية، وغالباً ما تأخذ الشكل التالى:

الفرض رقم ١ – إذا حدثت أ تحدث ب .

الفرض رقم ٢ – إذا حدثت ب تحدث س .

الفرض رقم ٣ – وبناءً عليه إذا حدثت أ تحدث س .

وفى هذه الحالة إذا كان الفرض الأول والثانى صحيحان فإنه يمكننا القول أن الفرض الثالث صحيح أيضاً، وذلك عن طريق الاستنباط.

وهذه العبارات التى تستخرج منها عبارات أُخرى تسمى مسلمات، فالفرض الأول والثانى عبارة عن مسلمات.

وحيث أن الفرض رقم ٣ يمكن استنباطه عن طريق الفرضين رقم ١ و رقم ٢ فلا داعى لتقرير الفرض رقم ٣ فى بناء النظرية التى تحتوى الفروض الثلاثة. وحيث أن المسلمات تعتبر صادقة بطبيعتها لذا ليس من الضرورى أن تعتبر فروضاً قابلة للإختبار، والباحث يميل عادة إلى كتابة الفرض المستنبط واختباره. والجدول التالى يوضح التعميمات ومصدرها وقابليتها للإختبار.

جدول يوضح التعميمات ومصادرها وقابليتها للإختبار

مسمي الفرض	مصدر الفرض	قابلية الفرض للاختبار
فرض	مستقرأ أو مستنبط	قابل للاختبار
تعميم امبريقى	مستقرأ	قابل للاختبار
بديهيات	صادقة بطبيعتها	غير قابلة للاختبار
فرضية	يفترض صدقه	غير قابلة للاختبار
مصادرات	مستنطة من بديهيات أو فرضيات	قابلة للاختبار

خامساً: العلاقة الإيجابية والسلبية بين المتغيرات المتعددة :

تتضمن المتغيرات المتعددة الإيجابية أو السلبية، وقوة العلاقة أو ضعفها، واستقلالية المتغير أو تبعيته، وخطية العلاقة أو انحنائية العلاقة، وحقيقة العلاقة أو وهميتها، وفيما يلى نعرض لهذه الخصائص المتعلقة بارتباط المتغيرات بعضها بالبعض بشىء من التفصيل:

١- العلاقات الإيجابية والسلبية بين المتغيرات :

تعتبر العلاقة إيجابية بين متغيرين، إذا ما أدت الزيادة فى المتغير المستقل إلى الزيادة فى المتغير التابع، أما إذا أدى نقص فى المتغير المستقل إلى نقص فى المتغير التابع تسمى العلاقة حينئذ إيجابية، أو مباشرة. فالعلاقة الإيجابية هى العلاقة التى يتغير فيها المتغيرين المستقل والتابع فى نفس الاتجاه، بينما إذاً المتغير المستقل تبعه نقصان فى المتغير التابع، تكون العلاقة سلبية أو عكسية.

٢- درجة قوة العلاقة بين المتغيرين :

بعد التأكد من أن المتغيرين مرتبطين يكون السؤال إلى أى مدى يكون هذا الارتباط، لقد سبق وذكرنا أن متغير X ومتغير Y مرتبطان فإن التغير الذى يطرأ على متغير X يتبعه تغير فى متغير Y، إذاً قوة العلاقة بينهما تظهر هنا فى إمكانية التنبؤ.

مثلاً: لو أن هناك ارتباط بين الكثافة السكانية ومعدل الجريمة فإذاعرفنا مدى ودرجة الكثافة السكانية أمكننا التنبؤ بدقة بمعدلات الجريمة، إذاً درجة صدق التنبؤ هى ما يسمى قوة العلاقة، والمقاييس الإحصائية تسمى هذه العلاقة معامل الارتباط، وهناك أيضاً مقياس «بيرسون» يرمز إليه بالحرف

اليوناني r ومدى الارتباط يتراوح ما بين -١ ، +١ ، صفر تعني أنه لايوجد علاقة صفر في التنبؤ +١ تعني ١٠٠٪ تنبؤ بعلاقة إيجابية بين المتغيرين و -١ تعني ١٠٠٪ تنبؤ بعلاقة سلبية بين المتغيرين.

٣- المتغير المستقل والمتغير التابع :

المتغير الذي يحدث تغييراً في متغير آخر يسمى المتغير المستقل. والمتغير الذي تبع متغير آخر، ولا يمكنه التأثير على متغير آخر يسمى متغير تابع. ففي العلاقة السببية السبب هو المتغير المستقل والنتيجة هو المتغير التابع.

مثلاً: لو أننا أفترضنا أن التدخين يسبب سرطان الرئة، فإن التدخين يعتبر متغير مستقل والسرطان متغير تابع.

٤- التمييز بين المتغير المستقل والمتغير التابع :

المتغير التابع هو المتغير الذي نرغب في تفسيره ، والمتغير المستقل هو التفسير المفترض، عادة يسهل علينا معرفة المتغير المستقل لأنه يحدث قبل المتغير التابع.

مثلاً: لو وجدنا أن هناك علاقة بين منطقة الميلاد ومستوى التعليم، في هذه الحالة منطقة الميلاد تأتي بوضوح قبل الالتحاق بالدراسة، ويجب أن تكون (منطقة الميلاد) المتغير المستقل..

ولكن في بعض الدراسات يصعب معرفة أيهما المتغير المستقل، والمتغير التابع.

٥- العلاقات المتوهمة والدخيلة :

فى بعض الأحيان يجد الفرد علاقة واضحة بين متغيرين حتى يكتشف أخيراً أن المتغيرين لا يؤثران حقيقة على بعضهما على الاطلاق.

مثلاً: لو درسنا كل المدن فى الولايات المتحدة الأمريكية، والتى يكون تعداد سكانها ٣٠٠,٠٠٠ أو أكثر، من الممكن جداً أن نجد ارتباط بين عدد حديقة حيوانات المدن ومعدلات الجرائم.

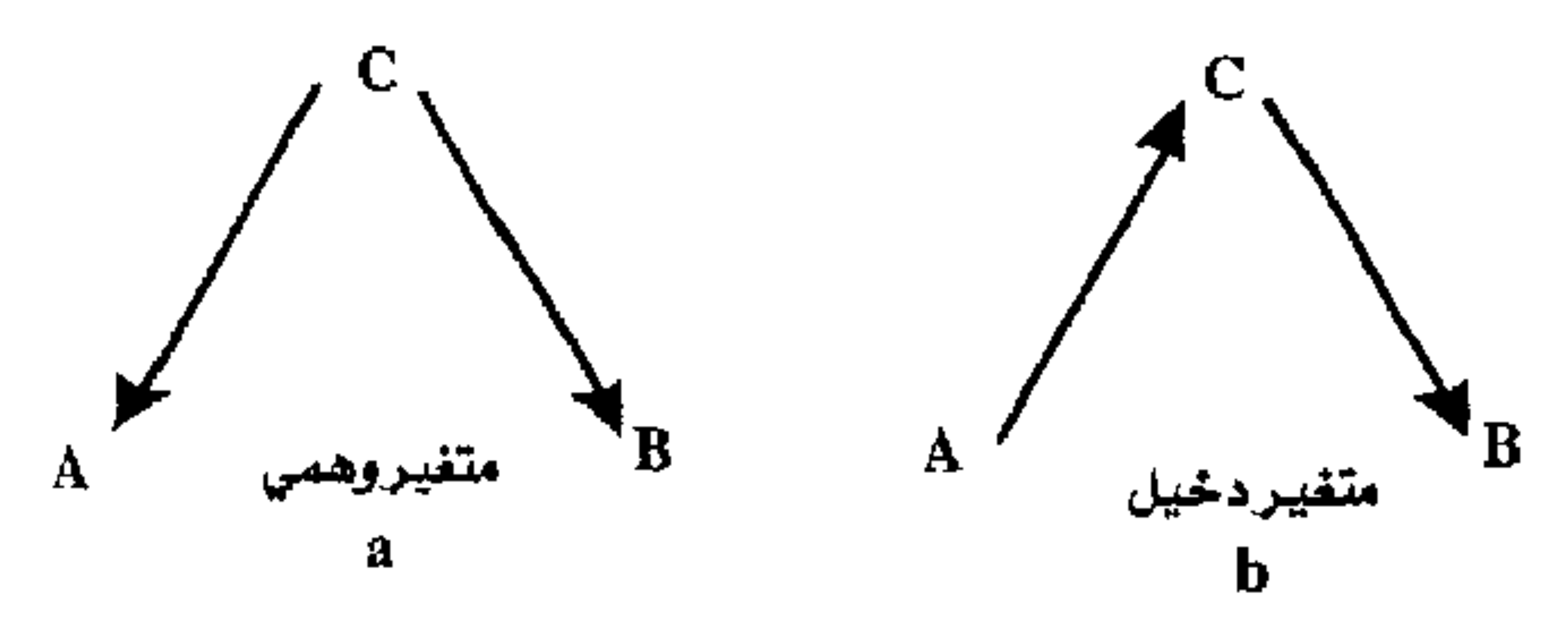
فهل يمكن أن نستنتج من هذه العلاقة أن النيل والنهر يشكلان سبباً رئيسياً فى الجريمة؟

الإستنتاج الأكثر واقعية هو أنه يوجد عامل ثالث لم ندرسه، وهو مسؤول عن حجم حديقة الحيوانات، ومعدل الجريمة لذلك تسبب فى أن الإثنين تغيران معاً.

من الممكن أن حجم المدينة يرتبط بكل من حجم حديقة الحيوانات ومعدلات الجريمة لذلك ظهر الإثنين مرتبطين فى هذه الحالة تسمى العلاقة وهمية.

عادة علاقة ظاهرة أو واضحة بين متغيرين سببها متغير دخيل، مثلاً: متغير A مرتبط جداً بمتغير B، ولكن لأن متغير A يسبب متغير ثالث هو C وهو بدوره يسبب B، فى هذه الحالة متغير C يسمى متغير دخيل.

شكل يوضح العلاقات المتوهمة والدخيلة

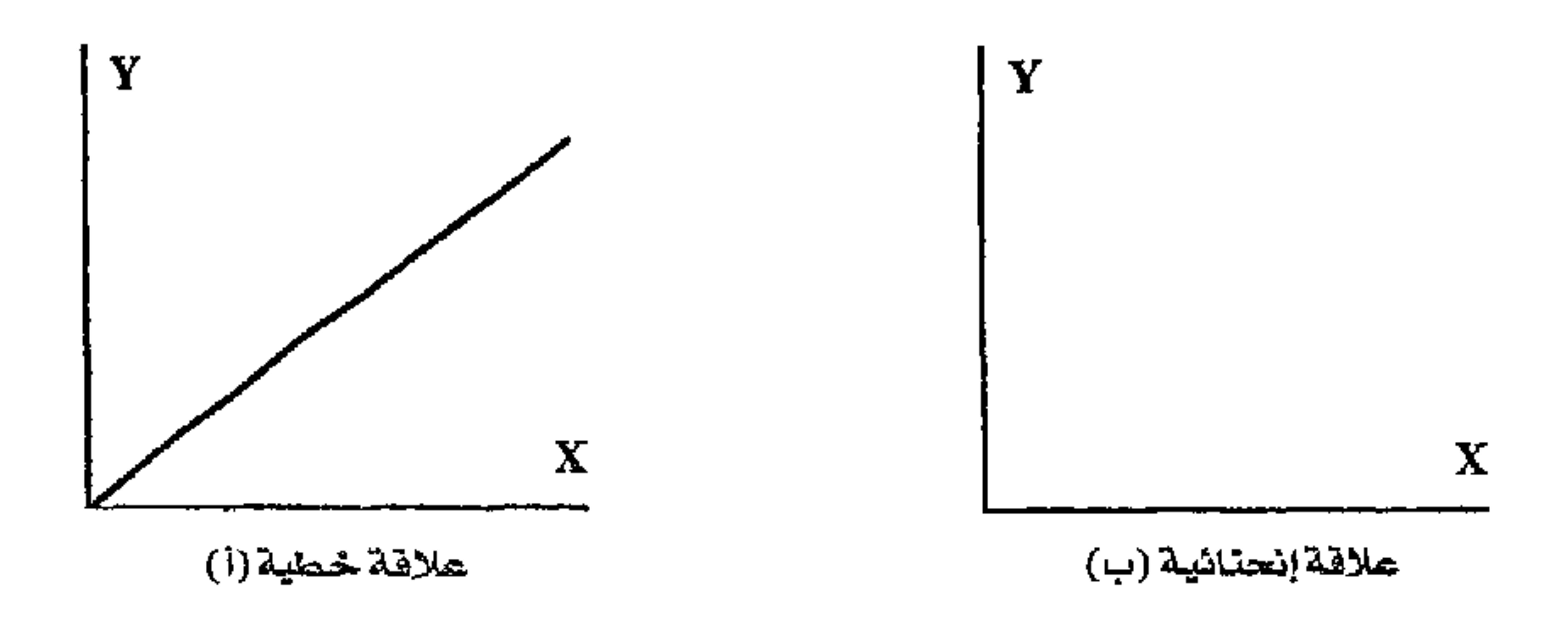


مثلاً: إذا أردنا دراسة العلاقة بين مستوى تقدير الجماعة الثلاثية وبين مستوى تقدير الفرد لنفسه أو العكس يظهر لنا السؤال الآتى: أيهما يأتى أولاً؟ تقدير قيمة الجماعة أو تقدير الذات؟ ربما كل منهما يؤثر على الآخر.

٦- العلاقة الخطية والعلاقة الانحنائية بين المتغيرات:

فى هذه العلاقة الخطية يتغير المتغيرين بنفس الدرجة ولكن فى العلاقة الإنحنائية الدرجة التى يتغير بها المتغير الأول يمكن أن يختلف عنها المتغير الثانى.

شكل يوضح العلاقة الخطية والعلاقة الإنحنائية بين المتغيرات



علاقة خطية (أ) علاقة إنحنائية (ب)

عموماً وإلى نقطة محددة، التعليم العالى يؤدى إلى أجر أعلى، ولكن الذهاب إلى المدرسة إلى الأبد لا يجعل الإنسان مليونيراً.

٧- متغيرات خافية ومشوهة للعلاقة بين متغيرين:

فى سنة ١٩٦٨ أشار «روزنبرج» إلى إمكانية وجود متغيرين مرتبطين حقيقة، ولكنهما يظهران غير مرتبطان لأن كل منهمامرتبط بمتغير ثالث هذا

المتغير أسماه «روزنبرج» «خافى أو كابت» لأنه يخفى أو يكبت العلاقة بين المتغيرين وفى حالة ضبط المتغير الثالث تظهر العلاقة الحقيقية بين المتغيرين» . مثلاً: العلاقة بين التعليم والدخل .

كلما زاد التعليم زاد الدخل، ثم نجرى دراسة، ونجد أنه لايوجد علاقة بينهما، ومن الممكن أن نجد فيما بعد أن العلاقة موجودة ولكنها مخفية بسبب متغير السن، لأنه مرتبط بمتغير التعليم فى العينة وسنجد أنه: كلما زاد السن زاد الدخل .

إذاً السن المنخفض يجذب التعليم إلى أعلى بينما السن المرتفع يجذب الدخل إلى أعلى والتعليم إلى أسفل .

يتضح من ذلك أنه يجب ضبط متغير السن .

وفى دراسة أجراها «جيل وجروق» و «ماك ميزسون» فى سنة ١٩٧٢ بحث المؤلفون العلاقة بين الإزدحام والمرض والحالة الإجتماعية الإقتصادية ولقد اتضح أن متغيرى الإزدحام والمرض يتغيران بسبب التغير فى الحالة الإجتماعية والإقتصادية لذلك قرروا أنه لا يوجد علاقة بين الازدحام والمرض .

٨- بدائل استراتيجية لصياغة الفروض وتمحيصها :

إن صياغة وإختبار الفروض قد يبدو من النظرة الأولى أنها عملية سهلة وبسيطة ولكن التحليل الدقيق يوضح لنا أنها عملية صعبة لأنها تتضمن عملية مزج بين النظرية والبيانات .

وإذا درسنا كتابات بلولاك التى نشرها ١٩٦٨ فإننا سنميز بين الستوى النظرى والامبريقى .

٩- الظواهر الامبريقية:

نقصد بها كل الظواهر التى يمكن دراستها وفهمها بوسائل مثل الملاحظة/ اللمس/ السمع/ الكلام.

النموذج النظرى – التطبيقى يعنى أننا يمكننا أن نعرف المفهوم نظرياً ويمكننا ملاحظته واقعياً أو امبريقياً، مثل مفهوم الحسد، ولكن يوجد بعض المفاهيم المجردة والتى يصعب قياسها امبريقياً مثل مفهوم الذكاء والشعور بعدم الانتماء.

وهناك طرق ثلاثة لصياغة الفروض واختبارها وهى:

أ – الطريقة التقليدية.

ب– النظرية المحققة.

جـ– الإجرائية المحددة.

أ - الطريقة التقليدية:

تتكون هذه الطريقة من ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولي: وتتم على المستوى النظرى بتحديد المفاهيم وكتابة فرض مبدئى ويقرر العلاقة بينهم.

المرحلة الثانية: تتخطى الفجوة بين المستوى النظرية والمستوى الامبريقي وتتكون من إيجاد أساليب لقياس المفاهيم امبريقياً.

المرحلة الثالثة: تتكون من تحليل البيانات لمحاولة تمحيص الفرض.

ولقد قدم كلاً من جلاس وإتراوس فى سنة ١٩٦٧ أكثر التعريفات شمولاً للنظرية المحققة حتى اليوم وهو:

«إن الوصول إلى نظرية محققة فى علم الإجتماع أمر لا يتم فى فراغ

وإنما يسير جنباً إلى جنب مع إجراء البحوث فيه، هذا ولو أن بعض علماء الإجتماع إكتفى فقط بمجرد إختبار النظريات القائمة للتأكد منها أو من صحتها بمعنى أدق».

ويميل معظم من ينتمون إلى اتجاه النظرية العامة إلى الاعتماد على الملاحظة كأداة أساسية فى جمع البيانات، ويرى كل من «ستراوس» و«جلاسر» أن النظرية يجب أن تستخدم المفاهيم التى تتوفر فى البحث الذى يرتبط بها، لأن ذلك يفيد النظرية ذاتها ويعظم من قيمتها. ويقدمون أمثلة تدعم ما يذهبون إليه فى دراساتهم عن المرضى اللذين يحتضرون وفى ملاحظتهم المنظمة وتحليلهم للبيانات التى جمعوها توصلوا إلى صياغة متغير «الخسارة الإجتماعية».

بمعنى الخسارة التى تترتب على الوفاة بالنسبة لإسرة المتوفى، وصاحب العمل الذى كان يعمل عنده. وهذا المتغير كما يعتقد كل من «جلاسر» و«ستراوس» لم يكن موجوداً قبل الدراسة وما كان يمكن الوصول إليه دون البحث، وقد توصلا أيضاً إلى الفرض التالى: كلما زادت درجة الخسارة الإجتماعية الذى يتوقعها فريق الرعاية الطبية للمريض كلما زادت درجة رعايتهم له.

١٠- النظرية التقليدية والنظرية المحققة :

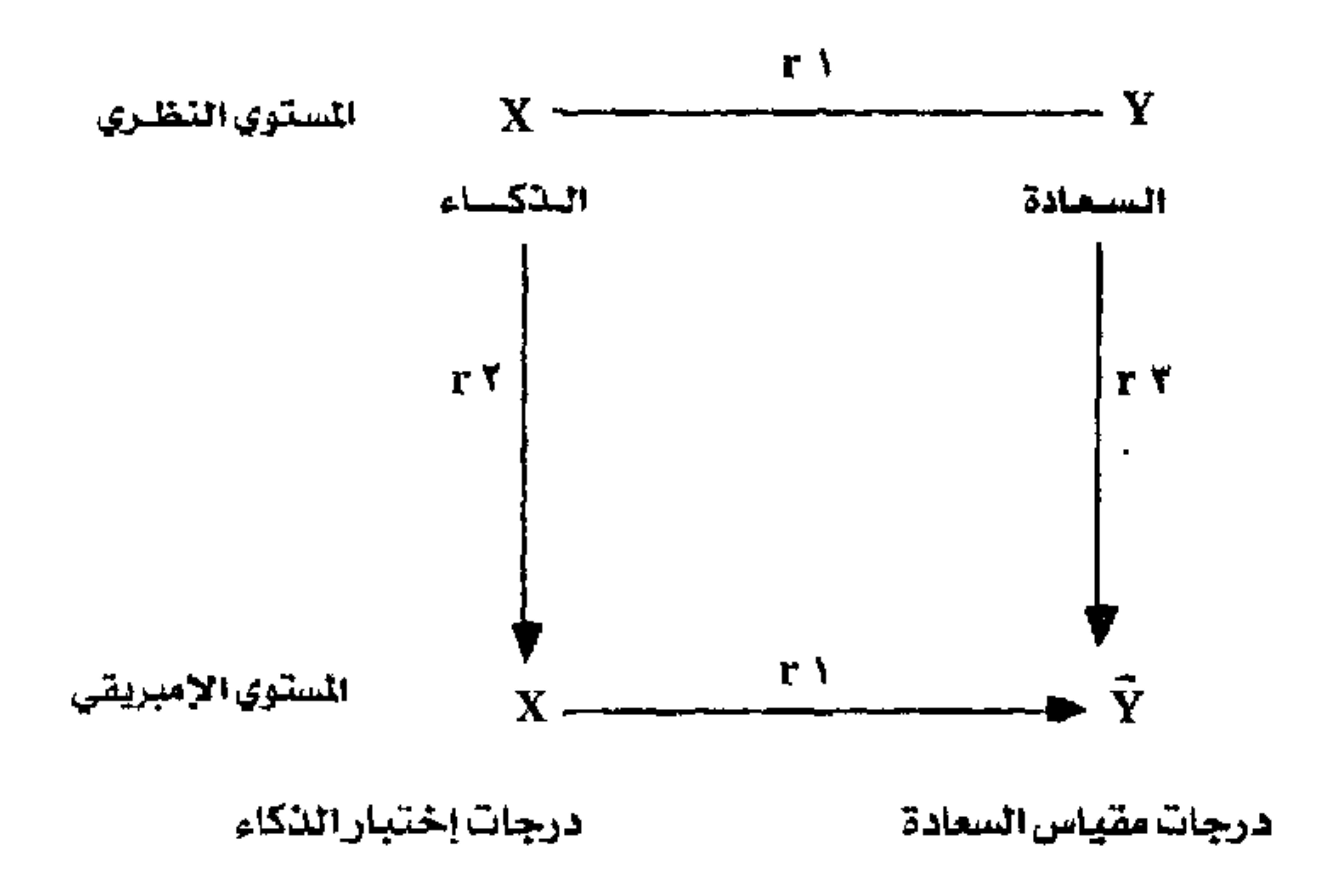
١- يتناول الاتجاه التقليدى النظرية من خلال ثلاثة مراحل هى:

أ - مرحلة تكوين المفاهيم والفروض.

ب- مرحلة قياس المفاهيم.

جـ- مرحلة اختبار الفروض.

شكل يوضح الطريقة التقليدية لصياغة الفروض وإختبارها



فإذا أردنا دراسة تأثير الذكاء على السعادة فيجب أولاً تعريف المفاهيم نظرياً ثم نقوم بقياس المفاهيم امبريقياً ثم نصيغ فرض يربط بين هذه المقاييس.

مثلاً: درجات الفرد في مقياس الذكاء مرتبط في درجات الفرد في مقياس السعادة.

٢- النظرية المحققة:

النظرية المحققة هي: النظرية التي يتم التوصل إليها عن طريق الدراسة الامبريقية، أكثر من الدراسة المجردة، ويمكن التوصل إلى الطريقة المحققة عن طريق:

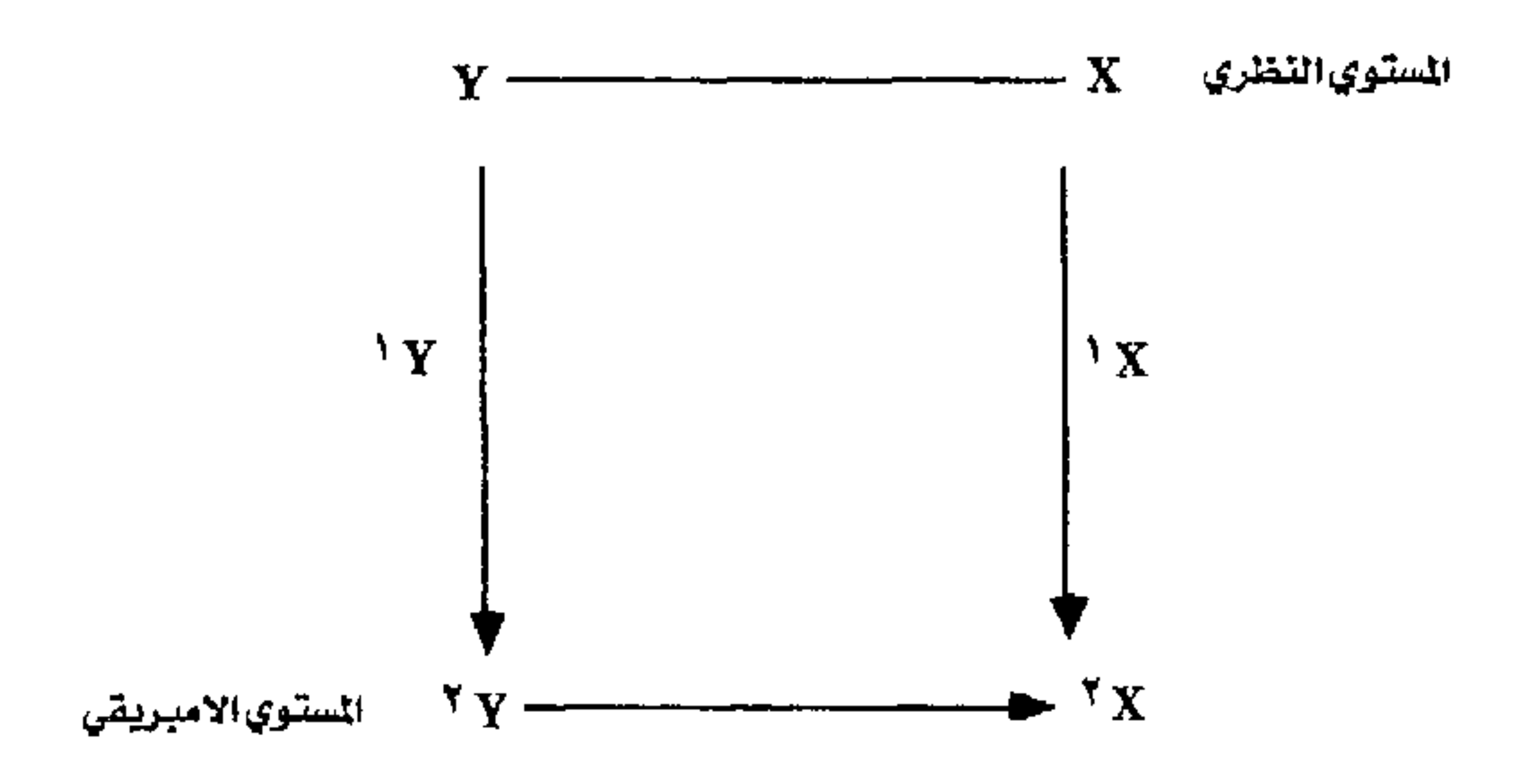
١- الدخول إلى ميدان العمل بدون فرض.

٢- وصف ما يحدث.

٣- صياغة تفسيرات عن لماذا تحدث عن طريق الملاحظة.

نجد أن النظرية المحققة تدمج المرحلتين الأولى والثانية فى مرحلة واحدة، والفروض القابلة للاختبار فقط هى التى تؤخذ فى الاعتبار، وبدلاً من الانطلاق من إطار نظرى إلى التطبيق كما تفعل النظرية التقليدية، فإن النظرية المحققة تبدأ من المستوى الامبريقى، وتنتهى إلى المستوى النظرى. لأن المفاهيم تستخرج من خلال البيانات الامبريقية، ويتضح ذلك من خلال الشكل التوضيحى التالى.

شكل لتوضيح اتجاه النظرية المحققة



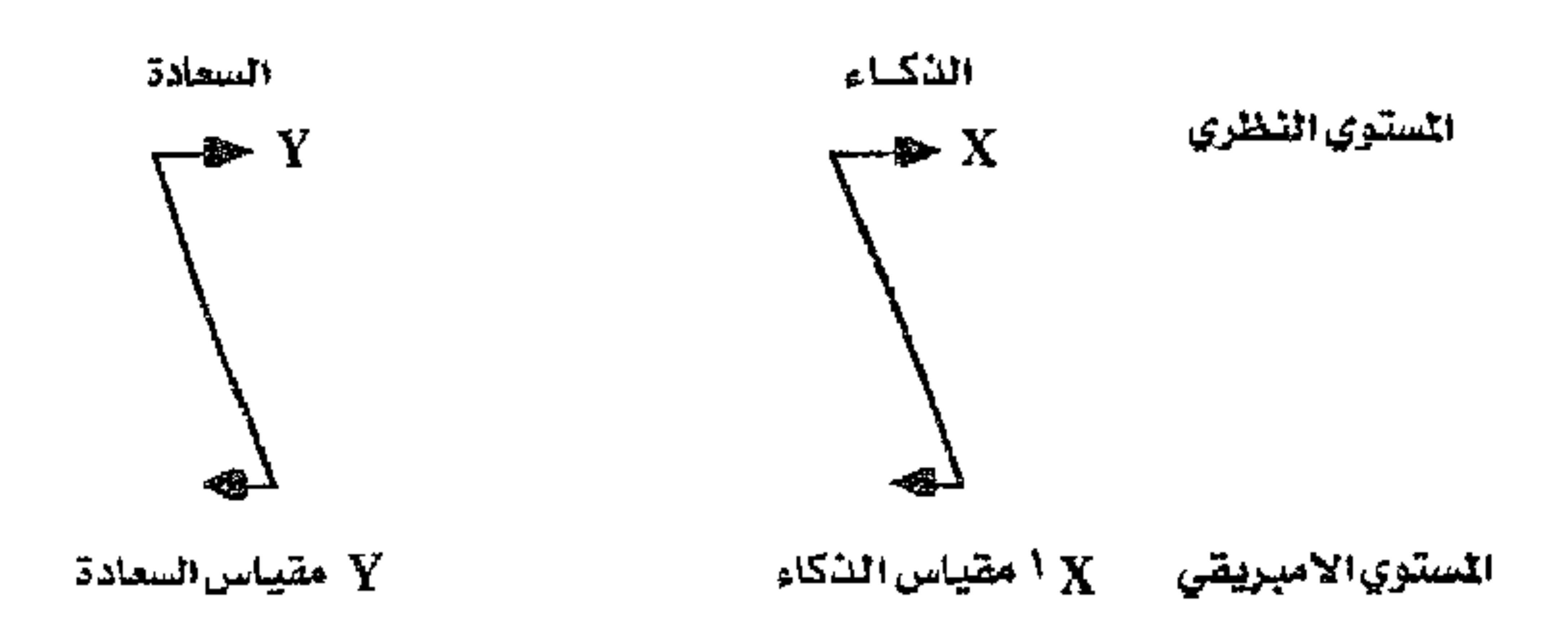
١١- الإجرائيـــة:

إن أول من ابتكر هذا المفهوم هو «بردجمان» وهو يشير إلى العمليات التى تتبع عند القيام بقياس مفهوم من المفاهيم، والباحثين اللذين يركزون على

الإجرائية إنما يبغون من وراء ذلك الوصول إلى قياس كمى للمفاهيم التى يستخدمونها، ويطلق على اللذين يتبعون «بردجمان» حرفياً الإجرائيين المتعصبين، ومن أشهر علماء الإجتماع فى هذا المجال «جورج لندبرج» كما يتضح ذلك من خلال كتابه «مقومات علم الإجتماع» وقد قال فى ذلك «بلالوك» إن «لندبرج» يرفض بشدة وجود أنواع من المتغيرات لا تقبل القياس ويقول «لندبرج» فى ذلك ليس طريقة لتعريف المفاهيم، بل عملية تتبع بعد أن تكون المفاهيم قد تم تعريفها بالفعل. وإذا سأل أحد عن ماهية الذكاء فالإجابة عن ذلك هو أنه ما يقيسه مقياس الذكاء.

والخطأ الإجرائى عند الإجرائيين المتعصبين ليس بخطأ كبير لأن المفهوم تم تعريفه قياساً، ولا شك أن ذلك اتجاه براجماتى، ويضم الاتجاه الإجرائى الخطوتين الأولى والثانية فى خطوة واحدة ويوضح الشكل التالى الاتجاه الإجرائى.

شكل لتوضيح الإتجاه الاجرائي



١٢- نقد الإجرائية :

إنه شيء لا بأس به أن نقول أن الذكاء هو ما يقيسه مقياس الذكاء، ولكن من أين لنا المقياس الذى نستخدمه فى قياس الذكاء، والذى يقيس الذكاء بالفعل، ولا يقيس السلطة أو الكثافة أو غيرها؟ وهل لنا أن نجمع عدد من الأسئلة ونضعها جنباً إلى جنب ثم نقول أن ذلك مقياس لقياس الذكاء؟ بالطبع لا، فلو أننا سألنا ما هو لونك المفضل فإننا لا نستطيع أن نجزم أن الإجابة على ذلك تدل على درجة معينة من الذكاء، وربما أنه لو بدأنا بفراغات تتطلب تعبأة لكان ذلك أفضل لأنه عندما نفترض أن الذكاء هو القدرة على الفهم ثم نصمم مقياساً لذلك، ونقيس به الذكاء يكون ذلك أمراً شكلياً، أما سؤال عن لونك المفضل فلا يقيس القدرة على الفهم بحال من الأحوال ويفتقد الصدق الشكلى، ومن العلماء اللذين نقدوا الاتجاه الإجرائى «ادراحين» إذ قال «دعونا نفترض أننا نود قياس مفهوم س مثلاً ونعرف هذا المفهوم إجرائياً كما يلى:

١- كم عدد ساعات نومك فى الليلة الماضية؟

٢- ما طول أنفك بالبوصات بعد تربيعه؟

٣- ما هو أكواب مشروب الصودا الذى شربه مبتكر هذا المشروب أثناء ابتكاره له؟

فعل ذلك يعطينا أية دلالة عن قيمة س؟

١٣- مقارنة النظريات المحققة والتقليدية والإجرائية:

مزايا النظرية التقليدية هى:

١- أنها كاملة وتشتمل على جميع المراحل وتفيد فى النظر والتحليل معاً.

٢ – أنها تستخدم المفاهيم التجريدية والاستنباط الذى يفيد فى استخراج مفاهيم أخرى.

أما العيب الرئيسى فهو الخطأ الذى ينشأ عن قياس المفاهيم المستخدمة عندما يكون هناك تباين بين المفهوم المجرد وقياسه.

أما الميزة الكبرى للنظرية المحققة فهى تقليل نسبة الخطأ التى تنتج عن القياس لأن المفاهيم تخرج عن الواقع الامبريقى ذاته والملاحظات وعيوبها، وهو تأكيدها الزائد على المفاهيم الامبريقية مما يجعل استخدام المفاهيم المجردة صعباً، ومن ثم يحد من قوة التعميم وصلاحيته مكانياً وزمانياً.

أما الإجرائية فتتميز بالغاء خطأ القياس كلية وعيبها الرئيسى هو عدم شمولها للمفاهيم المجردة التى لا يمكن إخضاعها للقياس مما يؤثر بشكل ملحوظ على تطوير النظريات والتعميمات.

الملخص:

تناول الفصل الثالث من هذا الكتاب أهداف البحث الإجتماعى التفسيرى بمعنى ماهية المعرفة التى نتوخاها عندما ندرس ظاهرة إجتماعية وكيف يمكن لنا تصميم بحوثنا بشكل يسمح لنا بتحقيق ذلك؟ وقد أوضحنا الفرق بين البحوث الوصفية والبحوث التفسيرية، فبينما تهدف الأولى إلى الوصف التفصيلى، تركز الثانية على السببية والكيفية، كما أننا قمنا بتعريف النظرية كصياغة للتفسير والتنبؤ، وناقشنا أنواع الفروض المختلفة، ومن الفروض التى عرضناها التعميمات الامبريقية والمسلمات والبديهيات والمصادرات، كما ناقشنا العلاقات الإيجابية والسلبية، وقارنا بين العلاقات الخطية والغير خطية والوهمية.

ثم ناقشنا بعد ذلك الطرق المختلفة فى تكوين الفروض واختبارها، مثل الكلاسيكية، والتى تبدأ بتعريف المفاهيم كالطبقة الإجتماعية، وانحراف الأحداث، وافتراض علاقة معينة بينهما، ثم قياس هذين المتغيرين، ثم جمع البيانات لاختبار الفرض وهناك بديل لهذا الاتجاه وهو مأخذ «ستراوس» و«جلاسر»، ويعرف بالنظرية المحققة والتى تبدأ بالملاحظة قبل بناء أية فرض ثم تصاغ المفاهيم وتفترض العلاقات من واقع المشاهدات، وينتهى الفصل بنقد للاتجاهين، وكذا الأتجاه الإجرائى.

الفصل الخامس

نموذج تصميم البحث الوصفي

- دراسة الحالة .
- المسح .
- مقارنة دراسة الحالة والمسح .

الفصل الخامس

نموذج تصميم البحث الوصفي (*)

تمهيد :

عند تدبر السلوك الحقيقى للبحث ونتيجته، يمكن تمييز توكيدين رئيسيين فى البحث. ويهتم علماء الإجتماع بالبحث الوصفى Descriptive enquiry والبحث التفسيرى Explanatory enquiry . ويهدف البحث الوصفى إلى إستكشاف وتوضيح بعض الظواهر عند إفتقار المعلومات الدقيقة، وغالباً ما يسمى هذا البحث «البحث الإستكشافى» ويناط بهذا البحث مسئوية توفير الوصف الشامل بقصد توفير المادة والإرشاد للبحث التالى.

ويكون هذا الإستقصاء تفسيرياً فى طبيعته، ويسمح بالتعميم أو على الأقل يميل أو يقصد التعميمات، وبمعنى آخر ستكون هناك أكثر من محاولة لوصف وجود طبيعة بعض الظواهر. كما سيكون هناك محاولة لمواجهة هذه الظواهر بتحديد قضايا ذات طبيعة عامة. وستكون هناك علاقات مؤكدة بوضوح بين المتغيرات بحيث يمكن الإستدلال على صلات وروابط سببية بينها. وهذه العلاقات ستكون متوقعة فى الإفتراضات الصورية الموضوعة قبل القيام بالبحث. ورغم أنه يمكن التحدث عن الإفتراضات الوصفية بمعنى أن الباحث قد يتوقع ملامح معينة للظاهرة يمكن استقصاؤها فإن مثل هذه العلاقات الإفتراضية الواضحة لا توجد فى البحث الوصفى. والتفريق بين

(*) Forcese, D. P & Richer, S , Social Research Methods, New Jersey, Prentic Hall, INC., Englwood, 1973.

البحث الوصفى التصنيفى. أما البحث التفسيرى فهو نموذجاً مثالياً. وفى كثير من الحالات يقوم الباحث بوضع بيانات تفسيرية على أساس معلومات وصفية – مما يؤدى إلى أنه يقول أكثر مما تسمح المعلومات بقوله. والأهم من ذلك أن التحليل التفسيرى الجيد يكون مستحيلاً إذا لم يسبقه بحث وصفى.

هذا التمييز الرئيسى بين البحث الوصفى والتفسيرى يقدم وسيلة لمناقشة المتغيرات الواسعة المقدمة للعالم الإجتماعى فى تصميم البحث. والمقصود هنا بتصميم البحث واحد من الأنواع الثلاثة العامة لخصائص مداخل البحث الإجتماعى وهى: دراسة الحالة، وتتميز بالتدبر الشامل والنفاذ لجميع جوانب حالة واحدة، والمسح، وهو أقل تعمقاً ولكنه يضم عدداً كبيراً من وحدات الدراسة، والتجربة، وتتميز بالمعالجة الواضحة لعدد من المتغيرات على يد الباحث. ومن الممكن أن نربط التمايز بين الوصفى – التفسيرى ببنية البحث بنموذج تصميم البحث، والحقيقة أن بنية البحث أو التصميم الوصفى كانت مرتبطة بتصميم دراسة الحالة وتصميم المسح. ومن ناحية أخرى، اعتمد البحث التفسيرى على تصميم التجربة والمسح. وهذه أنماط شكلية للبحث، وعندما يجرى علماء الإجتماع بحثاً وصفياً، نجدهم فى العادة يستخدمون دراسات الحالة أو عمليات المسح. وعندما يهتمون جداً بالتفسير يبحثون نموذج التجربة أو نموذج تصميم التجربة والمسح.

وكما سنناقش فى الفصول القادمة، فإن إتجاه أو تصميم دراسة الحالة قد يستخدم طرقاً عديدة لجمع المعلومات تتراوح من أشكال الإستقصاء والملاحظة إلى تحليل المصادر الثانوية كالخطابات أو المذكرات أو جميعها معاً، وبالمثل، قد يعتمد تصميم المسح على اللقاءات وقوائم الأسئلة والتحليل

الثانوى للمعلومات المتاحة أو جميعها معاً. ولكن الطريقة المضبوطة أو أداة تجميع المعلومات تكون أقل أهمية فى تمييز طبيعة البحث من أنواع المسائل التى تهم الباحث. هل هو مهتم بالوصف الأساسى وحده، أم بالتفسير، وهل سيتعامل مع واحدة، أو قليل، أو كثير من وحدات التحليل؟ وتؤثر القرارات المتعلقة بهذه الإختيارات على ماذا وكيف وأين تستخدم وسائل معينة لجمع المعلومات.

النماذج الأولية للبحث الوصفي:

لكى تصف نموذج تصميم دراسة الحالة، وتصميم المسح كمداخل للدراسة الوصفية، من المفيد أن تجرى تمييزاً بسيطاً بخصوص الوحدة التى ستدرسها، وبمعنى آخر، هل ستكون بؤرة الإهتمام مركزة على الفرد أو على الجماعة؟ ووحدة الإستقصاء أو التحليل قد تكون فرداً أو جماعة Group أو مجموعة Collectivity كجمعية أو هيئة أو أمة. وإذا وضعنا هذا التمييز فى الإعتبار، يمكن تحديد أربعة أنواع عامة للدراسة الوصفية، نبينها فى الشكل التالى:

الدراسات الوصفية

وحدة الدراسة

وحدة الدراسة / النموذج	الفرد	الجماعة (الإجتماعية)
دراسة حالة	D1	D2
المسح	D3	D4

شكل رقم (١) يوضح اسلوب الدراسة ووحدتها

أولاً: دراسة الحالة The Case Study:

طالما استخدم تصميم دراسة الحالة فى دراسة الجماعات (الخانة D2 فى الشكل رقم (١) وفى دراسة الأفراد (الخانة D1 فى الشكل رقم (١) فى علم الإجتماع دراسات تقريرية عن الجماعات العرقية فى المجتمع، وذلك مثل دراسة Thomas and Znaniecki عن الفلاح البولندى فى أمريكا (كوماس وزنانيكى ١٩١٨ - ١٩٢٠) وعصابات الأحداث Juvenile gangs مثل دراسة وايت Whyte الشهيرة «مجتمع ناصية الشارع» (وايت ١٩٤٣)، ومجتمعات بأكملها كدراسة ليند Lynde فى المدينة العاصمة (ليند وليند، ١٩٢٩)، أو الدراسة الشهيرة لنقابة عمال «نقابة الديمقراطية» (Lipest, Trow and Caleman 1956).

وكانت دراسات الحالة للأفراد مرتبطة بالتحليل النفسى (Psychoanalytic) فى علم النفس وعلم النفس الإجتماعى. وقد أقام فرويد نظريته عن الإستجابة Response البشرية النفسية على كثير من دراسات الحالة الفردية/ المكثفة (Breuer and Treud 1957) أو لنأخذ مثالاً آخر، وهو «شخصية عصرنا هذا» Personality of Our time (Harney, 1937).

فى مثل هذه الدراسة، كل من الخانة D1 والخانة D2 تقترح عوامل قد تشرح السلوك، ولكنها فى الأساس وصفية أو تفسيرية حيث أن وحدات البحث قليلة العدد جداً ولذلك فهى ليست صالحة للتعميم، فإذا إفتقر الباحث إلى ملاحظة أمثلة عديدة متواترة متكررة، لا يمكنه الإدلاء ببيانات عامة تفسيرية.

فإذا أراد وضع بيانات عامة عن ظاهرة ما كان عليه أن يلاحظ تعبيرات عديدة لهذه الظاهرة، وعلى العموم كلما زاد عدد وحدات الدراسة المعطاة لبيان العلاقة التى وضعت على أساسها، كلما زادت صحة النظام

التفسيرى. غير أن هناك استثناءات فى حالة دراسة مجتمعات محلية بأسرها حيث توجد معلومات تسمح بالتعميم داخل المجتمع الواحد لكنها لا تسمح بالتعميم على مستوى المجتمعات ككل.

وهناك أيضاً إمكانية التعميم فى تراكم العديد من حالات الدراسة التى توفر معلومات متجمعة يمكن مقارنتها كما هو الحال فى آلاف من دراسات علم النفس التحليلى، أو مئات دراسات الاثنولوجيا الوصفية Ethnographic .

والملمح الرئيسى لدراسة الحالة هو وحدة الدراسة سواء كانت جماعة أو فرد، بحيث تدرس بشمول مكثف ككيان واحد Entity. وهكذا حاول فرويد إعادة تركيب تاريخ حياة مرضاه إلى أقصى حد ممكن، والعلم بما هو ممكن عن ماضيهم وحاضرهم. وبالمثل، حاول وايت Whyte الإعتياد الشامل على حياة عصابات Gangs الشوارع، والعصابات نفسها.

ومن الواضح أن هذا الإعتياد الشامل بموضوع الدراسة لا يحدث إلا بعد شهور عديدة من الإستقصاء. وإذا كان لدينا عامل الوقت، يجب أن نتأكد من أن الباحث الذى لا يتوافر لديه الوقت والمساعدة والتمويل، يستحيل أن يجرى دراسة حالة مطولة وبالتالى فإن تجمع دراسات حالة مما قد يسمح بدرجة من التعميم نادراً ما يتحقق وخاصة فى علم الإجتماع الذى تكون فيه الجماعة موضوعاً للدراسة وليس الفرد.

ثانيا: المسح The Survey :

ويمقابل هذا، يقوم نموذج التصميم بصورة أساسية على كثيراً من الأفراد أو الجماعات بالنظر إلى بعض الخصائص أو المتغايرات بوجه خاص. وغالباً ما نقصد التغايرات فى إستجابة الفرد داخل بعض سكان المجتمع (الخانة D3 فى الشكل رقم ١) . وبالتالى، نجمع المعلومات المتعلقة بالإستجابة

المحددة من كثير من الأفراد مستخدمين بعض أساليب المعاينة لكى نختار الأفراد.

ولابد أن نشير هنا إلى أننا نهتم بطريقة تجمع إستجابات الفرد فى حالة كونه ممثلاً لجماعات فرعية Subgroups داخل السكان. وهكذا فى علم الإجتماع قد نستمد معلوماتنا فى المسح من إستجابات كثير من الأفراد، ولكن تؤخذ المعلومات لتمثل مجموعة من التمييزات حتى يمكن الإستدلال من مجموع إستجابات الأفراد. وهكذا، على أساس عمليات المسح الضرورى، غير الإختلافات السلوكية للجماعة العرقية والجماعة الدينية، والطبقة.. الخ كما فعل دوركيم Durkheim فى بحثه عن الإنتحار (Surkheim Suicide 1951).

وعمليات إستطلاع الرأى التى تجرى لبيان الرأى العام تعتبر عمليات مسح وصفى. وعلى سبيل المثال، قد يستطلع رأى مجموعة من الأمريكان حول أكل «طحين الغلة». وكذلك إستطلاعات الرأى حول إنتخابات المرشحين لمناصب رئيسية، وقد استخدمت إجراءات العينات مؤخراً فى الإحصاءات الرسمية فى كندا، بحيث قدم إستفسار شامل لعدد معين من السكان كعينة تمثل غالبية المواطنين.

والمعطيات أو البيانات المجموعة تكون وصفية بحيث أنها ترسم وجهاً للحياة والخصائص الديموجرافية للمجتمع الكندى، وفضلاً عن ذلك، هناك أمثلة تكون الجماعات بدلاً من الأفراد وحدة المسح (الخانة D4 فى الشكل رقم ١) كما فى دراسة العديد من الهيئات والجمعيات، أو كما حدث فى هيئات العمالة فى الولايات المتحدة الأمريكية، وهى الدراسة التى قام بها (Blau, 1910).

وعلى العموم فإن التمييز الرئيسى بين دراسة الحالة والمسح هو أن

الأخير يتضمن وحدات عديدة (سواء ضمت أفراداً أو جماعاتا) وعادة ما يكون الفحص أقل شمولاً وكثافة عن دراسة الحالة المفردة بمعنى أننا لا نحصل على معلومات معينة خاصة بوحدة البحث، بل أن المعلومات التى نحصل عليها تكون مرتبطة بعوامل سبق تحديدها ويهتم بها الباحث مثل الطبقات الإجتماعية والسن والنوع والموقف تجاه السلطة وغيرها. والهدف هنا هو الحصول على بيانات حول بعض الفئات من الأفراد أو الجماعات، وهذه البيانات يمكن تعميمها على المجتمع الأكبر.

ثالثاً: مقارنة دراسة الحالة والمسح:

على عالم الإجتماع الذى يقوم بدراسة وصفية أن يتخذ قراراً بين الخانات De, Dw, D2, D1 (الشكل رقم ١) وكما اقترحنا سابقاً فإن D1 تقع عادة في نطاق علم النفس في مقابل علم الإجتماع، ويتوقف إختيار عالم الإجتماع لأى من الخانات D4. D3. D2 على الهدف من دراسته.

وفى مسح الأفراد تتعلق الخانة تهتم D3 بخصائص سكان بعينهم وقد تكون خصائص سلوكية أو مجرد خصائص إجتماعية (مثل تكوين جماعات العمر، والمستوى التعليمى، والتوزيع الوظيفى)، ويكون الهدف إذن هو مجرد الوصف للعديد من الأبعاد المحددة.

وغالباً ما يرغب عالم الإجتماع فى بحث وظيفة جماعات بأسرها، حيث يهمه التعرف على أنواع التفاعل والمعايير والقيم داخل الجماعة وكذلك تناول مظاهر التركيب الإجتماعى الأخرى. وهنا لابد أن يختار بين الخانتين D4, D2. وإذا سلمنا بأنه يهتم بدراسة جماعة إجتماعية، فهل يرغب فى القيام بدراسة حال أو مسح؟

وحيث لا يوجد معيار مرضى للإختيار فإن هناك عوامل تؤثر

بالضرورة على هذا الإختيار. فالموارد المالية، والوقت، وطبيعة وحجم الوحدات المدروسة، ودرجة التعميم المطلوبة من البحث، كلها عوامل تؤثر على هذا القرار. ولنفترض مثلاً أننا نهتم بدراسة التكوين الإجتماعى لجماعات زملاء الكلية. وقد نبدأ بالإفتراض الوصفى التالى: الزملاء – مظاهر التعارض هى جماعات مجزأة غير متماسكة.

وهنا نواجه عدة إختيارات، هل نتعامل مع جماعة واحدة فقط؟ وإذا كان الأمر كذلك. فكيف نختار الجماعة؟ هل نعمل على التوالى مع عدة جماعات فى مدينة جامعية واحدة؟ أو هل نعمل مع قليل من الجماعات المختارة فى هذه المدينة؟ كيف نختار الجامعة؟ وكيف نختار هذه الجماعات القليلة؟ وهى يجب أن نعمل مع عدة جماعات مختارة من كل المدن الجامعية فى بلد ما؟ وكيف نختارهم؟.

ويلاحظ أن الإختيار الأول فقط هو الذى يساير نموذج بحث دراسة الحالة. فإذا إخترت هذا البديل الأول فإنك كباحث سوف تحصل على معرفة شاملة بهذه الجماعة. وكما سنناقش فى فصل لاحق، هناك علاقة بين نوع التعميم الذى يختاره المرء وبين استراتيجية جمع المعطيات، وتعميم دراسة الحالة باستخدام طريقة معينة للملاحظة، وتعميم المسح باستغلال أدوات الإستقصاء أو المقابلات.

باختيار الإستراتيجية الأولى، سيعيش الباحث مع الجماعة ويصبح جزءاً منها لعدة شهور، ويحضر إجتماعاتها ويتغذى ويلعب الورق معهم.. الخ، وستكون فرصة التفاعل الكامل متاحة مع وفرة المعلومات إذا ما قورنت بالمعلومات التى يحصل عليها من الإستمارة أو المقابلات. والواقع أن هناك من يشعر بأن مراقبة الناس فى حياتهم الإجتماعية أو جمع المعلومات

بطريقة ما دون التدخل فى حياتهم هى الوسيلة الوحيدة لفهم سلوك الجماعة (Webb, Canphell, Schuery and Sechrest 1966).

وطبيعى أن الباحث لا يستطيع أن يعمم من تجربة واحدة، بينما يمكن أن يعمم نتائجه من مسح عدد كبير من الجماعات إذا استخدم الطريقة السليمة لجمع البيانات أو العينات. أى أنه فى المسح سيكون قادراً على إصدار حكم عن كل جماعات الزملاء فى مدينة جامعية بينما طريقة دراسة الحالة لا تسمح بذلك.

ومن الإنتقادات التى كثيراً ما توجه لفرويد أنه رغم دراساته للحالة وتوفير ثروة من المعطيات إلا أنه كان يجب ألا يحاول تعميم نتائجه على جميع البشر، وخاصة أولئك الذين تختلف ثقافتهم عن ثقافة المجتمع الذى درسه. وعلى العموم، فإنه فى حالة غياب عدد متراكم من الدراسات، من أجل الحصول على هذه الثروة من المعلومات، ينبغى التخلى عن حق التعميم. وإذا أردت التعميم عليك أن تضحى ببعض من ثروة المعلومات المتاحة، وهذه هى المشكلة الأساسية التى يفرضها الإختيار.

إن إستخدام إسلوب دراسة الحالة يوفر لنا معلومات وفيرة ولكننا نواجه بإحتمالية خصوصية المعلومات.

أى أنه عندما تبنيا وحدة دراسة مفردة – أو ما يسميه جالتون حالة منتكسة (Galtung, 1968)، فقد تكون أمامنا حالة غريبة فى بعض الوجوه، وهذه السمات أو الخصائص الغريبة قد لا نعرفها كما هى، وعلى العكس، قد لا نميز الفروق من وحدات أخرى.

ومن ناحية أخرى، إذا إخترنا الحد الأقصى من وحدات الدراسة أو تبنيا نموذج المسح، فإننا بالضرورة نكون قد خفضنا عدد المتغيرات أو الأبعاد المرتبطة بوحدة المعاينة المعطاة والتى ستجمع المعلومات عنها. وهذا الخفض

يجب أن يكون فى أدنى الحدود وذلك حسب إمكانيات الباحث فى رد تلك المتغيرات، ويقول جالتون مثلاً أن الإتجاه المعاصر فى البحث هو توفير الحد الأقصى من وحدات التحليل والمتغيرات المتعلقة بوحدة التحليل (Galtung 1967)، ولكن رغم ذلك فالحقيقة أن عدد المتغيرات المدروسة لكل وحدة سيكون أقل فى إستقصاء دراسة الحالة المفردة، وعلاوة على ذلك فإن أبعاد المتغير المعطى للدراسة يحتمل أن تكون أقل شمولاً فى الوحدة المدروسة، وهكذا فإن المعطاة حول أبعاد المتغير المعطى بحيث يمكن التعرف على أوجه التشابه والإختلاف بين الوحدات وبذلك يمكن التعميم من نتائج بحث المسح.

وقد حسم بعض علماء الإجتماع هذه المعضلة بالنظر لإسلوب دراسة كمرحلة تفسيرية لدراسة أكبر، ويقوم الباحث بدراسة حالة لكى يحصل على بعض النظريات العميقة فى المسائل والمتغيرات المتعلقة بها فى الجماعة موضوع البحث. وفى حالتنا هذه قد يعيش داخل الجماعة لبضعة شهور وهنا قد يستخدم هذه الرؤى العميقة لعمل استبيان يطبقه على عينة مختارة جيداً، وهكذا دراسة الحالة كوسيلة مساهمة وصقل للوسائل التى ستحمل صلب البحث.

خلاصة:

يتوقف إختيار دراسة الحالة أو المسح أساساً على إتجاه معين لعالم الإجتماع فى البحث الإجتماعى. ولا يمكن تصوير هذا الإختيار على أنه صحيح أو خاطئ، وطالما كان الباحث يدرك أوجه التعميم الذى يختاره، ولا يحاول أن يتعداه، يمكنه أن يبرر قراره ويجرى بحثاً مفيداً.

- تقدم دراسة الحالة معطيات عميقة تسمح عادة للباحث بأن يتابع بحثاً

تفسيرياً بكثير من الذكاء. وفى رأينا، فإنه عند الإفتقار إلى النتائج المتراكمة التى قد ترشد بحث المسح التفسيرى تكون دراسة الحالة فى الغالب إجراءاً تفسيرياً حكيماً.

وقد يكون المسح بالطبع إستكشافياً، ولكنه بطبيعته قد يوفر وجهة نظر سطحية للظواهر المدروسة رغم العدد الأكبر من وحدات البحث، ولهذا سيكون مرشداً أقل نفعاً لمتابعة بحث ذى طبيعة تفسيرية أكثر من دراسة الحالة.

مراجع الفصل

- Blue, Peter, "A Formal Theory of Differentiation in Organizations", American Sociological Review, Vol. 35 (1970), 201 - 18.

- Galtung, John, Theory and Methods of Social Research, chap. One. New York: Columbia University Press, 1967.

- Horney, Karen, The Neurotic Personality of Our Time. New York: Norton, 1937.

- Lazarseld, P., B. Berelson, and N. Gaudet, the People's Choice. New York: Columbia University Press, 1948.

- Lipset, S., M. Trow, and J. Coleman, Union Democracy: The Internal Politics of the International Typographical Union. New York: Free Press, 1956.

- Lynd R. and H. Lynd, Middletown: A Study in Modern American Culture. New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1929.

- Thomas, W. and F. Znaniecki, The Polish Peasant in Europe and America (5 vols.). Chicago: University of Chicago Press, 1918 - 1920.

- Webb, E. et al., Unobtrusive Measures: Nonreactive Research in the Social Sciences. Chicago: Rand McNally, 1966.

- Whyte, William F , Street Corner Society: The Social Structure of an Italian Slum, Chicago: University of Chicago Press, 1943.

SELECTED ADDITIONAL READINGS (ANNOTADTED)

- Epstein, A. L., ed., The Craft of Social Anthropology. London: Social Science Paperbacks and Tavistock Publications, 1967. This volume contains several papers which explicitly discuss case studies, and offers examples

- Young, Pauline, Scientific Social surveys and Research, 4th ed. Englewood Cliffs, N. J.: Prentice - Hall, 1966. A through volume which pays considerable attention to exploratory, as well as explanatory social surveys, and also considers the role of the case study.

الفصل السادس

نموذج تصميم البحث التفسيري في العلوم الإجتماعية

- المدخل التجريبي .
- مدخل المسح العرضي المقارن .

الفصل السادس
نموذج تصميم البحث التفسيري
في العلوم الإجتماعية (*)

تمهيد :

يبحث علم الإجتماع كأى علم آخر عن أكثر من مجرد تجميع للوقائع الوصفية وفى تفسير السلوك بهذا المعنى نجد أن كثيراً من مشروعات البحث تتميز بالتصميم التفسيرى بدلاً من الوصف. والهدف من الدراسة التفسيرية هو إختبار علاقات إفتراضية محددة من بين المتغايرات.

وكما هو الحال فى الدراسات الوصفية قد يكون من المفيد النظر إلى الفروق بين وحدات الموضوع التحليلى فى البحث التفسيرى وقد تكون وحدات الدراسة أفراد أو جماعات.

والشكل التالى يوجز الإختبارات فى البحث التفسيرى ويشير إلى وحدات الدراسة وإختيارات تصميم البحث فى التجربة والمسح.

الدراسات التفسيرية

وحدات الدراسة

وحدة الدراسة	الفرد	الجماعة (الإجتماعية)
التجربة	E1	E1
المسح	E3	E4

الشكل رقم (١)

(*) Forcese, D. P. & Richer, S., Social Research Methods, New Jersey, Prentic Hall, INC., Englwood, 1973.

أولاً: المدخل التجريبي:

تتعلق الخصائص الرئيسية للتصميم التجريبي بسيطرة الباحث التجريبى على المتغيرات الملحوظة. ويسمح التصميم التجريبى بتصميمات من شأنها أن تجعل الباحث يحدد عدد المتغيرات ويسيطر عليها أو يعالجها. وقد يصمم الباحث تجربته بحيث يكون الإختلاف فى المتغير المستقل أو السببى أو أقصى درجة ومن خلال المعالجة التجريبية حتى تؤثر على المغاير غير المستقل (التابع) بصورة كبيرة. وبالمثل، قد يعالج الباحث التجريبى متغيرات مترابطة تتدخل فى الإفتراض الرئيسى وذلك ليصل إلى أدنى حد لتأثيرها على المتغير التابع (غير المستقل) أو ليقضى على ذلك التأثير، وفى هذه الحالة نتكلم عن الباحث الذى يتحكم فى المتغيرات الداخلية أو العرضية.

ومن مزايا البحث التجريبى سهولة إعادة التطبيق. وغالباً ما تكون التجربة قاصرة على قلل من الأفراد كوحدات للبحث، وهذه فى حد ذاتها بساطة تسهل الملاحظة الكاملة. وتسهل إعادة التطبيق كذلك، لأن الإفتراض يمكن إعادة فحصه من جديد فى ظروف مطابقة، لكون هذه الظروف يوجدها الباحث.

ولنتدبر هذا الإفتراض الطلاب أنه فى المواقف التى يكون فيها المدرس مرجعاً (Resource Teacher) ذو طبيعة مرحة يكون أدائهم أفضل من الطلاب فى المواقف التى يكون المدرس فيها محاضراً تقليدياً. وهكذا نجد أن وحدة الدراسة هى الطالب الفرد. ولهذا يمكن تصنيف الدراسة فى الخانة E1 (الشكل السابق). ولنفترض أن الشخص المرجع Resource Person هو الشخص الذى يكون موجوداً كلما رغب الطالب فى استشارته. وإلا فإنه لا

يتدخل فى الموقف التعليمى. ومن الجانب الآخر دعنا نعتبر أن المدرس التقليدى The Conventional Teacher هو ذلك الذى يقدم مادته فى محاضرة بدلاً من أن يسمح للطلاب بأن يتقدموا مستغلين لإستخدام أمهات الكتب. وأخيراً لنفترض أننا توصلنا إلى مقياس فرضى لمعرفة الطالب بعكس كلا من إعتبار الطالب على المنهج، وتفهمه له. ثم ندخل الطلبة إلى المكتبة ونقوم بالإستراتيجية التجريبية المبينة فى شكل (رقم ٢) .

وهدف البحث التجريبى هو ضمان مجموعتين متطابقتين تماماً فى كل النواحى. ومتعلقتين بمتغير غير مستقل (الأداء المدرسى) – والطبقة الإجتماعية، ومعامل الذكاء (Q1)، والسن. وفى موقفنا هذا تتعرض المجموعة التجريبية بعد إختبار أولى للمعرفة فى الوقت (١) أى تعرضها للمعالجة أو «للمتغير الحر» (المستقل) حمل الإهتمام (الشخص المرجع) . وبعد فترة معينة، يجرى إختبار ثانى للمعرفة (الوقت ٢) وتمر المجموعة الضابطة بنفس العملية تماماً باستثناء أنتها تتعرض لمدرس تقليدى، والمقارنة بين الفروض فيما قبل وفيما بعد هى العامل الرئيسى. ما مقدار الكسب الذى حققه طلاب «المدرس المرجع» من البداية، بالمقارنة بطلاب «التقليدى» فإذا كان ما حققه طلاب «المرجع» أكثر مما حققه طلاب «التقليدى» يحق الإدعاء بامتياز – ولو فى دراستنا على الأقل – للفئة الأولى على الثانية.

«نموذج التصميم التجريبي»

مجموعات البحث	الشخص المرجع	
	قبل	بعد
المجموعة التجريبية	المعرفة الوقت ١	المعرفة الوقت ٢
المجموعة الضابطة	المعرفة الوقت ١	المعرفة الوقت ٢
	المدرس التقليدي	

قارن

المجموعة التجريبية (المعرفة الوقت ٢– المعرفة ١).

في مقابل

المجموعة الضابطة (المعرفة فى الوقت ٢– المعرفة ١)

(الشكل رقم ٢)

وهناك ثلاثة أسئلة على الأقل يثيرها إطار الإجراء التجريبى :

اولاً : لماذا يجب أن تكون الجماعات متطابقة ؟

ثانياً: كيف تكون كذلك؟

ثالثاً: لماذا المجموعة الضابطة .Control G؟

ويمكن الإجابة على السؤال الأول بإختصار. إذا لم تكن الجماعتان متطابقتان فى الخصائص المتعلقة بالأداء. فإن المرء لن يعرف إذا ما كان الأداء هو الذى أدى إلى هذا التأثير، أو أن ذلك راجع إلى عدم تشابه المجموعتين. ولنفترض على سبيل المثال أن المجموعة التجريبية ضمت نسبة أكبر من طلاب الطبقتين الوسطى والعليا. ولنفترض أيضاً أننا وجدنا أن المجموعة التجريبية تسجل درجات أعلى من المجموعة الضابطة، فما الذى يمكن إستنتاجه؟ هل هذه التجربة راجعة إلى إسلوب المرجع Resource Technique أو إلى وجود نسبة أكبر من طلاب الطبقة المتوسطة فى المجموعة التجريبية؟

والسؤال الثانى أكثر شمولاً من الأول، لأنه يتطلب من السائل أن يقبل إفتراض الإحصاءات. وفى محاولة جعل المجموعتين متشابهتين يجب إستخدام إستراتيجية موحدة لتوزيع الطلاب عشوائياً بين المجموعتين. ولو كان عدد الطلاب ٦٠ طالب قد يأخذ الباحث كل طالب ويجرى قرعة لتحديد ما إذا كان سيضم إلى أى من المجموعتين ويستمر فى ذلك مع تعيين الطلاب والإفتراض هو أن تكون كلتا المجموعتين متماثلتين فى كل المتغيرات لأنه تم تحديدهم عشوائياً. فإذا كان ٢٠ طالب من الستين طالب من الطبقة المتوسطة، فالمفروض أن يكون ١٠ منهم فى المجموعة التجريبية و ١٠ فى المجموعة الضابطة. وإذا كان ٢٠ منهم من الممتازين أكاديمياً فستكون النتيجة واحدة ولكننا فى الواقع لا نتوقع أن يتم التوزيع بنسبة واحدة تقريباً. ولكن الإحتمالات الإحصائية تتوقع التقريب. وباختصار. نضع ثقتنا فى إسلوب التوزيع العشوائى بدلاً من إضاعة الوقت للتأكد من أن المجموعتين متشابهتان.

وهذا إسلوب بسيط نسبياً، ولكنه بالتأكيد ذو كفاءة خاصة إذا كنا نتعامل مع مجموعة كبيرة نسبياً. وعلى العكس الإسلوبين اللذين سنناقشهما فيما بعد. فإن هذا الإسلوب يضع فى الإعتبار هذه المتغيرات المرتبطة بالأداء والتى لا نعرفها. ولنفرض مثلاً أن الطلاب الذين تزيد نسبة هرمونات معينة عندهم يحتمل أن يكونوا أحسن من غيرهم، الذين تقل لديهم نسبة الهرمونات. ولكن البحث السابق لم يكتشف بعد هذه العلاقة، وبواسطة التوزيع العشوائى نفرض أن هذا المتغير وغيره مما يرتبط به ولا ندركه موزعة بالتساوى تقريباً فى المجموعتين. وإذا طبقنا إسلوباً عشوائياً بحتاً، فإن ذلك سيكون حقيقياً على وجه التقريب.

وهناك إسلوبان آخران لمساواة المجموعات تتضمن محاولة واضحة

يمكن معادلة الجماعية. الأول، مقارنة زوجية، وهى محاولة لإيجاد نظير أو مماثل لكل شخص ى المجموعة التجريبية ووضعه فى مجموعة الرقابة، فإذا كان أحد الطلاب عمره ١٣ سنة وأبوه طبيب ومحصل ذكاؤه ١٤٠، علينا أن نحاول أن نجد بنفس الخصائص تماماً ونجعل أحدهما فى المجموعة التجريبية والآخر فى مجموعة الرقابة. وبذلك نضمن أن المغايرات المرتبطة جداً بالأداء (كالسيد والطبقة الإجتماعية ومحصل الذكاء QI) قد ألغيت بمساواة المجموعتين فيما يتعلق بها. والمشكلة هى أن المغايرات الوثيقة التى لا نعرفها لم تترك حرة لتوزع نفسها بالتساوى بين المجموعتين مثل المغايرات التى نعرفها جيداً ولكن نعتبرها غير مهمة. ولا يمكن أن نذكر أن المغايرات مثل معامل الهرمون متساوية تقريباً لأننا لم نخصص طلابنا بطريقة تسمح لنا بالدفاع عن هذا الإفتراض، ولا يمكننا القول بأن مغاير الدين متساوى لأننا لم نقارن طلابنا على مغاير الدين.

والعائق الواضح الآخر فى هذا الإسلوب أنه من الصعب أن تجد فى السكان المحدودين عدداً من الناس يمكن مساواتهم بهذه الطريقة وللتغلب على هذه المشكلة يستخدم بعض الباحثين إستراتيجية الحل الوسط وتسمى مضاهاة تكرارية، وهنا يتأكد الباحث أن النسبة المئوية لمختلف أنواع الأفراد واحدة فى المجموعتين، وبذلك يمكن أن يوجد فى المجموعة التجريبية وفى مجموعة الرقابة ٢٠ ٪ من طلاب الطبقة المتوسطة و ٣٠ ٪ من طلاب محصل الذكاء العالى و ١٥ ٪ ممن يبلغ عمرهم ١٣ سنة وأكثر، ورغم أن المقارنة المتواترة أقل دقة، إلا أنها تجعل من إمكان تحقيق عدد كاف من الموضوعات فى كل مجموعة أكثر مقارنة زوجية.

والسؤال الثالث الذى أثير أعلاه، يتعلق بالمجموعة الضابطة Control

سنحـاول أن نضـاهى بين المدرسين بعناية، وقد نجعل نفس المدرس يقوم بدور المدرس التقليدى والمدرس المرجع، ولكن الصعوبة هنا أيضاً هى أننفس المدرس قد لا يكون ماهراً فى إستخدام الإسلوبين بصورة متكافئة.

وهناك مسألة تتعلق بالآثار المحتملة للقياس القبلى Premeasurement هذا رغم محاولتنا للمقارنة بين المجموعتين التجريبية والضابطة بتحديد الموضوعات عشوائياً، فقد أدخلنا أيضاً إمكانية القياس القبلى Premeasure-ment أو التأثير العملى، أى أننا قسنا مثل هذه المجموعات على المغاير المعين – مستوى الأداء – قبل بداية التجربة. ونحتاج الوقت (١) لنقدر إذا ما كان الوقت (٢) يمثل تغيراً ملحوظاً. ولكن بسبب هذا القياس المسبق أو الإختبار فإن الإتصال بأجزاء الإختبار قد يؤثر على المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة أو إحداهما. وهذا قد يختلط مع المعالجة التجريبية. ومن الممكنأن ينتج عن التفاعل بين التعليم التقليدى والقياس المسبق تغييراً فى مستوى الأداء لم يكن ليتضح لو كانت المجموعة تتعرض للتعليم التقليدى فقط. أو قد يكون التفاعل بين التدريس المرجعى والقياس المسبق نتيجة مستوى عال من الأداء قد يرجع التجريبى من سبيل الخطأ إلى المغاير المستقل وحده – ونقصد التدريس المرجع (المصدر).

وهناك تصاميم تحاول معالجة الصعوبة المتعلقة بفاعلية مثل تصميم جماعة سولومون ٤ Solomon 4 Group (Campbell 1957) التى تشمل فضلاً عن المجموعة التقليدية الضابطة، مجموعتين لم تختبرا مسبقاً. وهنا يوجد مجموعة تجريبية مختبرة قبلاً ومجموعة ضابطة غير مختبرة قبلاً ولهذا يمكن قياس فاعلية وآثار المتغير المستقل ضد المجموعات الأربعة اثنين منهما تعرضا للمعالجة التجريبية، ولكن واحدة منهما فقط يحتمل أن تكون تعرضت للقياس المسبق.

١- التجربة الاصطناعية Experimental Artificiality :

عند وصف إمكانية التجارب للسماح بضبط المتغيرات الفرضية ومعالجة المتغير التجريبى، قمنا بوصف التصاميم التجريبية الكلاسيكية أو المثالية، ولو قصر الباحث تجربته على المختبر، وقد يكون قادراً على الوصول إلى أقصى حد ممكن لضبط التصميم التجريبى. وقد يخلق بيئة اصطناعية تجعله غير قادر على التعميم من إستجابات الموضوعات التجريبية للسلوك غير المعملى. وحيث أن وضع المختبر الإصطناعى قد يؤثر على الإستجابات فإنه قد يربك أثر المتغير التجريبى. وإحدى الإستجابات هى تخفيض اصطناعية المختبر. ولعل المحاكاة Simulation ستحقق هذا الهدف إلى حد ما. فإذا جعلنا البيئة طبيعية لدرجة أننا نجعل الخاضعين للبحث لا يدركون أنهم فى وضع غير عادى. أمكننا التغلب جزئياً على اصطناعية البيئة. وفى دراسة المدرس المذكورة أعلاه. قد يستحسن القيام بالتجربة فى حجرة الدراسة بدلاً من إدخال الطلاب إلى المختبر. وغنى عن الذكر أن هذا التدخل فى وظائف الدارس العامة ليس دائماً من الأمور المستطاعة.

ويتعلق بالسطحية دور الباحث التجريبى، لأنه يتفاعل مع موضوعات البحث بطريقة مباشرة وغير مباشرة ويحدد حدود سلوك ويعمل كمراقب أو كما قال Mills:

«المجموعة التجريبية تعتمد تماماً عليه فى موضوعاته وشكلها وإتجاهها، وهو الذى يسمح ويستثنى، ويجمع، ويعرف وهو الذى يحدد فعليه الهدف ويحدد جدول الأعمال ويصف القواعد ويغير الإتجاهات، ويحميه من العوامل الخارجية، وهكذا.. ولذلك لتحقيق مجموعات يمكن المقارنة بينها. ونقطة المقارنة هى أنه قابل مجموعة كانت تقوم بوظائفها التنفيذية وهو الآن يقوم

بهذه الوظائف للمجموعة، ولا يعرف المجموعة نفسها إلا إذا قام بتجميع أعضائها ولا تعرف ماذا نفعل إلا عندما يخبرها بذلك (Mills 1967)».

وهذه الصعوبة يمكن تسهيلها بحيث يبقى الباحث التجريبي غير فضولي وأن تصبح بيئة المختبر مقنعة وطبيعية بالنسبة للخاضعين للبحث التجريبي.

٢- التجربة الميدانية Field Experiment:

يستحيل أحياناً تحقيق الدرجة المطلوبة من الطبيعية في وضع اصطناعي. وأحياناً تكون الظواهر محل الإهتمام معقدة بحيث لا يمكن تبسيطها بسهولة إلى وضع المختبر. والمحاكاة وسيلة حديثة للإختبار التجريبي للظواهر المعقدة. ولكن هناك ما يسمى «التجربة الميدانية» حيث تكون وحدة الدراسة هي الجماعة الإجتماعية Social Group (الخانة E2 في الشكل رقم ١).

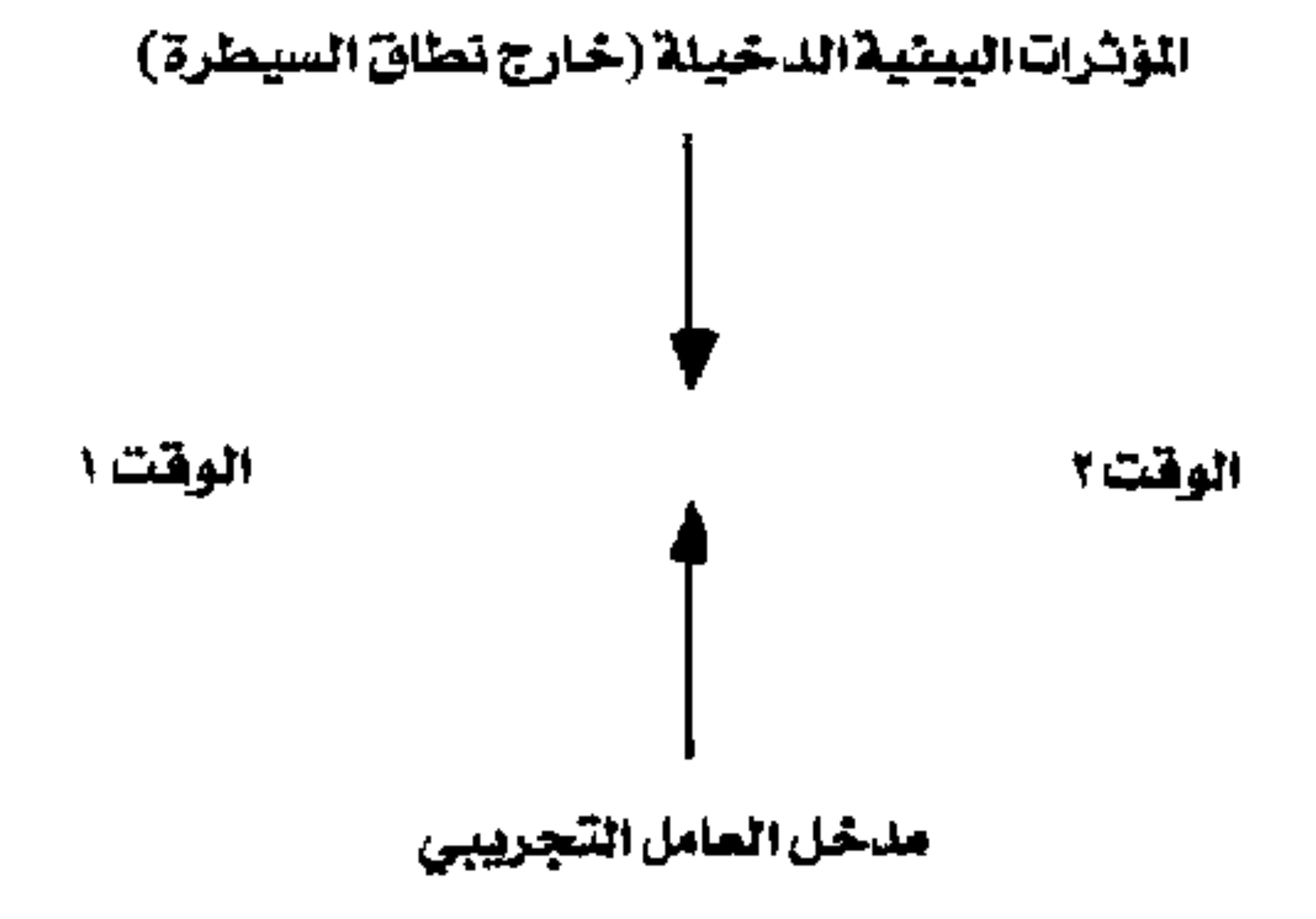
وتفتقر التجربة الميدانية إلى مزايا الضبط وعياراته (موازينه) التي تميز التصميم التجريبي الكلاسيكي الأمثل، وتتكون من محاولة لشرح «العالم الواقعي» أو البيئة الفعلية. وهكذا فإنها لا تحقق الوضع المعملي المحكم، وليس لها مزايا المجموعة الضابطة كما أنها غير قابلة لأن عمل محلها في حالات كثيرة.

وتتكون التجربة الميدانية من باحث يتدخل بشكل ما في الجماعة. وإذا كان هناك بعض التغيرات في تفاعل الجماعة يرجع هذا التغير إلى التدخل. وهكذا قد يدخل المرء عنصراً تكنولوجياً جديداً كالمعدن مثلاً إلى جماعة بدائية معزولة ويفحص التغيرات في النظام الإجتماعي بعد إدخال هذا العنصر الجديد. وفي هذا المثال يمكن أن نعتقد بعد وجود عوامل دخيلة لأن هذه الجماعة معزولة تماماً. ولكن في أمثلة أقل واقعية، تكون درجة تأكدنا

من ذلك أقل، وذلك كما في حالة إدخال إبتكار جديد بين مزارعي أمريكا الشمالية الذى يتعرضون لتأثيرات النظام الإجتماعى الأكبر.

وهكذا فى التجربة الميدانية يكون لدينا الوقت ١ والوقت ٢ ولكن ليس لدينا قاعدة للإعتقاد بأن المتغير التجريبى معزول لأننا لم نتحكم فى العوامل العرضية، وكما هو مبين فى الشكل رقم ٢ .

تفتقر التجربة الميدانية إلى «حبكة» التصميم التجريبى الكلاسيكى.



الشكل رقم (٤) التجربة الميدانية

ثانياً: المسح العرضي The Cross - Sectional Survey Approach:

ولننظر الآن ما يحدث عندما نعمل كما يعمل كثير من علماء الإجتماع محاولة إختبار الإفتراضات عن طريق مسح عرضى مستخدمين ما أسماه Campbell 1957 «مقارنة الجماعة الثابتة» Static Group Comparison (أنظر الخانة ٣ الشكل ١) وسنستخدم ثانية مثال المدرس التقليدى فى مقابل المدرس المرجع فى مناقشة المشاكل المتضمنة.

وقد أطلق اسم المسح العرضى لأننا ندرس عموماً «قطاعاً عرضياً» للسكان

المعنيين فى وقت واحد فقط. ويقارن الشكل (٥) ذلك بالتصميم التجريبى الموضح فيما سبق.

وتشير الخطوط المتقطعة إلى ما لا نملكه عندما نجرى مسحاً عرضياً. بعض من السيطرة على طبيعة جماعى المقارنة قبل دخولهما وإلى الموقفين المختلفين، وبمعنى آخر، عندما تبحث المشكلة عن طريق مسح عرضى، قد نختار عدداً من المدارس، يستخدم فيها التعليم المرجعى Resource وبعضها مؤسسات تقليدية ثم نقارن جماعة الطلاب على مستوى الأداء، ونحاول إرجاع أى فرق إلى إختلاف الأساليب التعليمية. وتنشأ الصعوبة لأن الجماعتين لم يحددا عشوائياً بالنسبة للمدارس التى يدرسون بها. ولهذا لا يمكن الحكم بأنهما متساويتين فى جميع الأبعاد المتعلقة بالأداء قبل الخبرة المدرسية. وقد يقول المرء حينئذ أن عامل «الشخص المرجع» ليس هو السبب «الحقيقى» لأى فرق فى الأداء، ولكن الطلاب الداخلين إلى مدرسة بها هذا التوجه مختلفون منذ البداية عن طلاب المدرسة الثانية.

ولنفرض على سبيل المثال أن الوالدين الحاصلين على تعليم جامعى يعتقدون أن الدراسة المستقلة مع فرد مرجع أفضل فلسفياً من التعليم التقليدى. وأن غير الجامعيين – من ناحية أخرى – قديفضلون التعليم التقليدى لأولادهم. وتكون النتيجة أن مدرسة المرجع ستضم نسبة مئوية أعلى من طلاب الطبقة المتوسطة والعليا وهو عامل مؤثر يرتبط بأداء المدرسة. أى أنه فى الوقت ١ وحتى قبل دخولهم للمدرسة كان الطلاب التجريبيون أعلى من حيث «المعرفة» إذن: ما الذى سبب الفرق: أهو إسلوب المرجع، أو توجه طلاب الطبقة المتوسطة؟

مجموعات البحث	الشخص المرجع	
	قبل	بعد
المجموعة التجريبية	المعرفة الوقت ١ غائبة فى المسح	المعرفة الوقت ٢
المجموعة الضابطة	المعرفة الوقت ١ غائبة فى المسح	المعرفة الوقت ٢
		المدرس التقليدي

المقارنة التجريبية
تجريبية (المعرفة الوقت ٢ – المعرفة ١)
في مقابل
المجموعة الضابطة (المعرفة فى الوقت ٢ – المعرفة ١)
المقارنة التجريبية
تجريبية (المعرفة الوقت ٢)
في مقابل
المجموعة الضابطة (المعرفة فى الوقت ٢)

شكل رقم (٤)

نموذج التصميم التجريبي في مقابل نموذج التصميم العرضي المقارن

ولتعريض النقص فى المساواة الأولية للجماعات. كما يضطر باحثوا المسح العرض لإجراء المقارنة بعد التجارب وليس قبلها، أى أن المعلومات المجموعة عن مختلف خصائص الطلاب التى نعرفها أو نشك فيها ننسبها إلى الأداء (مثل الطبقة الإجتماعية) وهذا يمكننا من تقريب التصميم التجريبى بالمضاهاة بعد المعالجة وليس قبلها.

وفى هذه الحالة سوف نقارن فقط طلاب الطبقة المتوسطة فى كلتا المدرستين-لنرى ما إذا كان أثر المرجع موجوداً، فإذا كان الأمر كذلك نعلن عدم إمكانية أن توجه الطبقة المتوسطة كان السبب فى هذا الإختلاف. والمشكلة بالطبع أننا يمكن أن نقارن Match فقط هذه المتغيرات فقط التى نعتقد أنها مرتبطة بالأداء. ولأننا لم نكن قادرين على أن نضيف الطلاب عشوائياً على هذين النوعين من المدارس، فإن هناك كثيراً من المتغيرات التى لم نضعها فى الحسبان، وهكذا يكون بحث المسح العرضى إسلوباً أقل دقة من التجربة لإقامة السببية Causlity .

وهذه المسألة نوع محدد من مشكلة البيضة والدجاجة. هل أثر الشخص

المرجع على «المعرفة» أو هل انجذب الطلاب نحو المعرفة العالية واختاروا مدارس تتبع التعليم المرجعي؟ وليس إتجاه العلاقة واضح في بحث المسح. قارن ذلك بتصميم التجربة حيث نعرف أن الشخص المرجع سبق قياس معرفتنا. ويؤكد ذلك على أن نكون قادرين بأنفسنا على معالجة الموقف، وبذلك نوضح إتجاه وطبيعة السببية Causation .

وكل هذه الأمور تشير إلى أن التجربة إذا أجريت بعناية فإنها تكون أميز من المسح العرضي عموماً. ولو استخدم الإنسان القدرة على السيطرة على المتغيرات ذات العلاقة لكان هناك قليل من الشك ولكن يجب أن نشير إلى ميزتين للمسح العرضي على الدراسات التجريبية. وأولهما هو الإمكانية الكبرى للحصول على عينة ممثلة للمجتمع الأصلي وذلك عند إجراء المسح العرضي، كما أن تنفيذ تجربة جيدة يعني إقناع جماعة من السكان لتظهر في أماكن محددة عدة مرات لفترة طويلة، أما المسح فهو «ضربة واحدة» يمكن تنفيذها في بيوت الخاضعين له، ومن ثم يتوقع المرء عينة أفضل في هذا الموقف.

والنقطة الثانية هي أن التجارب مواقف اصطناعية أي أنها تنقل الفرد من بيئته الطبيعية وتضعه في بيئة من فعل التجربة، وقد عبر س. رايت ميلز (Mills 1967). عن شعور التزييف الذي يمارسه الباحث التجريبي. والسؤال هنا ما مدى صحة نتائج هذه الدراسات وما مدى إقترابها من السلوك «الحقيقي»؟. وباختصار هل يمكن تعميم السلوك المعملي على السلوك السكاني في المواقف الطبيعية؟. وحيث أن المسح أكثر إتصالاً بوجود ومعيشة الإنسان اليومية فإنه يمكن القول أنه يقدم صورة أكثر واقعية للسلوك. وسنناقش مشاكل التحليل ومعلومات المسح في نطاق مناقشتنا للتحليل.

ثالثاً: تصاميم البحث الطولي:

المسح الطولى Longitudinal Survey إستراتيجية تجعل إقامة السببية فى عمل المسح أقل ضعفاً حيث يستطيع المرء أن يجمع البيانات حول نقطتين أو أكثر فى وقت العيقة ذاتها (أنظر الشكل رقم ٦).

والمناقشة هى: إذا استطاع الإنسان أن يقارن «التغيير» فى أداء نفس الأفراد، وهذا التغير الذى تقيسه بالفرق بين (التجريبى – معرفة وقت ٣ – التجريبى – معرفة/ وقت ٢) و (الضابطة معرفة/ وقت الضابطة معرفة/ وقت ٢) سوف يعكس الأثر الحقيقى للشخص المرجع، وبمعنى آخر، إذا كانت مكاسب الأداء تقاس أثناء وجود الفرد ى المدرسة فإنه أى التغيير سوف يرجع إلى المدرسة وليس إلى أى فرق أولى بين الجماعات.

وليس هذا هو الحال بالضرورة، إذ لو كان هناك فرد دخل المدرسة مع المدرس المرجع بسبب إلتزام مسبق بالتعليم، فإن هذا فى حد ذاته قد يسبب تغيراً إيجابياً أعظم فى أدائه، رغم أن أثره قد ينخفض مع الوقت، والدراسة الطويلة لا تعتنى تماماً بهذه اللامساواة المحتملة فى الدوافع أو الإلتزامات.

مجموعات البحث	الشخص المرجع		
	قبل	بعد الوقت ٢	بعد الوقت ٣
المجموعة التجريبية	المعرفة وقت ١ ناقصة	المعرفة الوقت ٢	المعرفة وقت ٣
المجموعة الضابطة	المعرفة وقت ١ ناقصة	المعرفة الوقت ٢	المعرفة وقت ٣
المدرس التقليدي			

قارن
المعرفة التجريبية (المعرفة الوقت ٣ – وقت ٢)
في مقابل
المجموعة الضابطة (المعرفة فى الوقت ٣ – وقت ٢)

الشكل رقم (٦) التصميم الطولي (التتبعي)

رابعاً: البحث المجتمعي المقارن Cross - Societal Research :

البحث المجتمعي المقارن هو وسيلة أخرى لتحقيق رؤية سببية أهم، ونعنى ببحث المقطع المجتمعى البحث الذى يضم مقارنة بين مجتمعين على الأقل ومن شأن هذا البحث أن يكون تفسيرياً لأنه يدور حول العلاقات بين مغايرين كحد أدنى بكشل مباشر أو غير مباشر وعادة ما يكون فى إطار السببية، والإتجاه النموذج فى العمل المقارن يتم عن طريق المسح، ويمكن تصنيف هذا النوع فى الخانة E4 (الشكل رقم ٧).

هناك نوعان رئيسيان من العلاقات التى يهتم بها مثل هذا الباحث علاقات يكون عامل السببية المفترض من خصائص المجتمعات المقارنة، وعلاقات يرغب المرء إما فى تكرارها Replicate أو تعميمها على المجتمعات الأخرى.

ومن أمثلة نوع البحث الأخير عمل «روزن» Rosen وزملائه عن دافعية الأداء Achievement motivation، وإستراتيجية هذا النوع من التحليل هى مقارنة عينات الأفراد من مختلف المجتمعات. وفى هذه الحالة يكون الأداء بمدى الدافعية لدى الفرد.

وتؤخذ العوامل السببية عموماً وفقاً لإختلافات للثقافة المجتمعية (Rosen 1962).

ويمكن رسم هذا النوع من الأبحاث كما يلى :

المجتمع (A)	المجتمع (B)
قياس المتغير المعتمد Y (مثل: دافع الأداء)	قياس المتغير المعتمد Y (مثل: دافع الأداء)

قارن (أس) مع (ب س)

شكل رقم (٧) البحث المجتمعي المقارن

ويوضح بحث روزن Rosen عملاً مجتمعاً مقارناً يقوم فيه الباحث بنفسه بجمع المعلومات من المجتمعين. مما يجعل هذه البيانات على درجة عالية من الصلاحية ويمكن الإعتماد عليها لأن وسيلة جمع المعلومات واحدة. وكذلك أنواع العينات المأخوذة ووقت إجراء البحث وبذلك ثقة الباحث فى أن أى فرق يحصل عليه هو فعلاً إنعكاس للإختلافات المجتمعة. فى مقابل العيوب فى المقاييس والإدارة، رغم أنه لايزال يواجه مصاعب كاللغة لإقامة المعانى المترادفة (مارش March 1967).

تدبر الموقف عندما تعوزنا السيطرة على المعلومات والأكثر نموذجية، فى هذا النوع من البحث هو أن موارد المعلومات هى الإحصاءات وأعمال المسح الأخرى التى أجريت فى كل المجتمع. وهذه الدراسات تمثل النوع الرئيسى للبحث المجتمعى المقارن المشار إليه أعلاه. هنا نأخذ علاقة قائمة فى مجتمع واحد ونحاول توكيد وجودها فى مجتمعات (الشكل ٨).

وقد ذكر «روش مارش» Rosh Marsh أن هناك وظيفتين رئيسيتين للتحليل المجتمعى المقارن وهى التكرار Replication أو التعميم Generaliza-tion وتدور الأولى حول معرفة إذا ما كانت علاقة قائمة فى مجتمع موجودة فى مجتمعات مماثلة أخرى، والثانية عما إذا كانت العلاقة مؤكدة فى مجتمع ما تكون حقيقة فى أنواع أخرى من المجتمعات (Marsh 1964) وفى كلا النوعين تكون المشاكل عديدة وتنجم عن نقص المعلومات المقارنة وفى الغالب يكون مديرو الإحصاء فى المجتمعات المختلفة مختلفين فى نوع المعلومات التى يطلبونها. وحتى لو كانت المتغيرات متماثلة.

إلا أن التصنيفات التى يتبعونها قد تكون مختلفة تماماً. فقد تجمع إحدى الدول بيانات عن التعليم بواسطة السؤال عن عدد السنوات التى قضاها

السكان في المدرسة، ودولة أخرى قد تسأل عن المستوى الدراسي مثل: الإبتدائية، الإعدادية، الثانوية، وما بعد الثانوية. كيف إذن نقارن التحصيل التعليمي في مجتمعين؟ وعندما نستخدم مسحين بدون إحصاءات تتضاعف هذه المشاكل وبينما كانت هناك محاولة تبذل لجعل معلومات الإحصاءات قياسية Standard، إلا أننا لا نضمن هذه الوحدة عند إجراء مسحين مستقلين.

وهناك طريقة لتحقيق التكرير Replication الذي يمكن تطبيقه نسبياً وهي جمع المعلومات الجديدة في مجتمع ما باستخدام دراسة تقوم في مجتمع آخر كنموذج. وهذا يضمن تطابق الأسئلة والعينات وطريقة الإدارة، وغني عن الذكر أننا عاجزون عن تطبيق مثل هذه الدراسة بسبب الموارد المحدودة، وعليه فإن إستخدام المعلومات الثانوية غالباً ما يكون المورد الوحيد لطريقة البحث.

المجتمع (B)	المجتمع (A)
Y ◄—............... X	Y ◄—................. X
قارن قوة A (X ...— ◄ Y)	قارن قوة B (X ....— ◄ Y)

الشكل رقم (٨) التأكيد العرضي المجتمعي

مشكلة المضاهاة:

يمكن النظر إلى الصعوبات السالفة في البحث المجتمعي المقارن على أنها مغايرة إلى حد بعيد لمشكلة المضاهاة. ولكي نبدأ مناقشة النمط السببي، فإن علينا أن نحاول إيضاح أن الوحدات المقارنة متماثلة في جميع الجوانب فيما عدا متغير الإهتمام. وذلك على نحو ما أشرنا في وقت سابق.

ويكون هذا الأمر بالغ الصعوبة فى المسح المجتمعى العرضى إذا ما قام به المرء بنفسه، وفى الدراسات المجتمعية المقارنة العامة على البنات الثانوية، حيث تبدو الصعوبات متفاقمة وضخمة.

ولنفرض مثلاً أنك تهتم بالتطلعات Aspirations إلى الترقى فى مجتمعى فإنك على وجه التحديد تفترض أن أفراد المدارس العليا فى المجتمع A يتطلعون إلى التعليم الجامعى أكثر من أفراد المدارس العليا فى المجتمع B. ويكون السبب الذى نعترف به هو أن الدين السائد فى المجتمع A يقوى هذه النزعة، بينما الدين فى المجتمع B يتخذ موقف اللامبالاة من الترقى والحراك لأعلى. وهذا النوع من العلاقات يمثل النوع الأول من البحث العرضى المجتمعى المشار إليه سابقاً - بحيث يكون المغاير الحر فيه من خصائص المجتمعات المعينة.

وحتى قبل أن نبدأ تحليلنا لابد أن نتأكد من الأسئلة التالية :

١- هل العينتان متساويتان فى درجة تمثيل مجتمع السكان المسحويتان منه.

٢- هل يتم طرح السؤالين الخاصين بالتطلع إلى الترقى (الطموح) بنفس الطريقة؟ وإذا كانت هناك عملية ترجمة لغوية، ما هى المحاولات التى بذلت لتحديد مرادفات المعنى؟

٣- ما هى درجة التقارب الزمنى لإجراء الدراستين؟ وهل يرجع الفرق الذى وجدناه إلى التفاوت الزمنى بدلاً من متغيرات السببية المفترضة؟

٤- هل إجراءات القيام بالمحسين متماثلة بالقدر الكافى فى كلتا الحالين؟

وحتى لو تأكدنا من التحكم فى هذه المصاعب. هناك مشاكل المضاهاة فى التحليل بحد ذاته، والخطوة الأولى فى التحليل ذاته هى مضاهاة

المستجيبين Respondents على العوامل التى يميز بين المجتمعين والتى ترتبط كذلك بالتطلعات. وأحد العوامل الممكنة هو الطبقة الإجتماعية. فصغر الطبقة المتوسطة فى المجتمع B قد يكون فى ذاته سبباً لإنخفاض تطلعات أعضائها. والمساواة الجماعات هنا يلزم قارنة الطلاب المتساويين فى التعليم الثانوى فى المجتمعين. ولكن ما معنى لفظ «متساوى»؟ وهل مقارنة الطلاب من الأسر المهنية فى المجتمعين يخدم هذا العرض؟ ليس بالضرورة. لأن المركز النسبى للمهنيين داخل كل مجتمع قد يكون مختلفاً. وقد يكون المهنيون أكثر شيوعاً فى المجتمع المتطور إقتصادياً A، ولكنهم نادرون فى المجتمع B حيث يحتمل أن تكون مكانتهم عالية جداً. وهنا توجد إمكانية إستخدام الدخل كمقياس، ومقارنة الطلاب الذين يكون لأسرهم نفس المكانة داخل كل مجتمع. مثلاً، قد يقارن المرء من يدخلون فى الـ ١٠ ٪ من قيمة الدخل فى كل دولة ثم الـ ١٠ ٪ التى تليهم وهكذا (Marsh 1967).

هذا التصوير الموجز يبين تعقيدات مشكلة المضاهاة والمقارنة فى هذا النوع من البحث.

خامساً: المسح في مقابل دراسة الحالة المطورة:

كملحوظة أخيرة على البحث المجتمعى المقارن، قد يلاحظ القارئ أن الدراسات الوطنية المقارنة تشكل ميداناً للمناقشة بين المدافعين عن دراسات الحالة والمؤيدين لإتجاهات المسح، فالفريق الأول ومعظمهم من الأنثروبولوجيين يقولون أن الدراسة المطولة الشاملة للمجتمع عن طريق المشاركة والملاحظة يحتمل أن تنتج معلومات ذات صلاحية عالية. أما عمليات المسح – كما يقولون – فتكون سطحية فى الغالب والأهم من ذلك أنها لا تسمح للقائمين بها لأن يكونوا معروفين لدى الخاضعين للمسح بالقدر

الكافى لإزالة مشاعر عدم الثقة والشك. ويقدم Williams رأياً عاماً بأن التباعد بين مركز الباحث وموضوع البحث يرتبط إرتباطاً إيجابياً بإنخفاض المعلومات المجموعة (Williams 1964 - 1968). وفى البحث المقارن، حيث يصل البعد إلى أقصاه فى المركز بين علماء الإجتماع الغربيين والخاضعين للبحث فى المجتمعات الأخرى، تكون الثقة فى المعلومات موضع جدال.

أما هؤلاء الذين يؤيدون المسح، فيواجهون هذه الآراء بالإشارة إلى تصور دراسات الحالة فى اتباع نتائج كلية يمكن تعميمها على المجتمع ككل. وهل يستطيع الباحث حقاً أن يغمس نفسه فى مجتمع بأكمله؟ وعندما تكون هذه المجتمعات صغيرة أو ما يسمى «بدائية» يكون العمل ضخماً، كما أنه طول المدة الزمنية اللازمة لإنتاج صورة كلية عن طريق المشاركة والملاحظة قد يبطل مفعول المكاسب الناتجة عن هذه الطريقة.

وهذه القضية زائفة إلى حد ما، كما أن إختيار دراسة الحالة أو المسح لا يتوقف على مزايا أى منها بأى حال، ولكن على الغرض من الدراسة، فالمقارنات بين المجتمعات حول متغيرات محددة مثل التحصيل التعليمى ولإحتواء السياسى ومعدلات الجريمة تتطلب نوعاً من مدخل المسح، والمقارنات بين المتغيرات الأكثر تعقيداً مثل العلاقات الأسرية والعادات المتوارثة Normative Prescriptions تتطلب شيئاً ما مماثل لمدخل دراسة الحالة.

وعلى أى حال، فليس هناك ما يبرر عدم ظهور التوجهين فى نفس الدراسة، وكما نناقش فيما بعد، فإن هذا الإشتراك بين التوجهين يمكن أن يوفر ثروة من المعلومات لا يمكن توفيرها باستخدام إتجاه واحد من المدخلين بذاته.

خلاصة :

عند تعيننا لنماذج تصاميم الإتجاه التجريبى والمسح أشرنا إلى مزايا وعيوب كل منها. والحقيقة أن علماء الإجتماع المهتمين بالسلوك الإجتماعى المعقد يميلون إلى اللجوء إلى بحث المسح أكثر من البحث التجريبى. ولكن هذا الآخر يمثل النظام العلمى Discipline، وخاصة فى علم النفس الإجتماعى.

وتمتاز التجربة بالضبط Control وقابليتها للإعادة Replicability، ومن ناحية أخرى، بحث المسح، إذا قدمت له عينات صحيحة قد يحقق تمثيلاً لقطاع عرضى من الموضوعات. ولكن فى بحث المسح قد لا يقاس مغاير السلوك الذى يهمنا بالقدر المرضى لأن السلوك ببساطة ليس مرئياً كما نشاهد فى وضع تجربة المختبر.

علاوة على ذلك، عمليات المسح باهظة التكاليف وبناءاً عليه يقل تكرارها، وغالباً ما تقدر التعميمات على أساس مسح واحد يعوزه المنظور الزمنى Temporal Perspective. واحتمال صعوبة «وضع التجربة الاصطناعى» يمكن تصحيحها بالمحاكاة أو المماثلة Simulation. وسندرس فى الأبواب القادمة مصاعب عمليات المسوح القطاعية المقارنة، وجمع المعلومات، وهى تناقش المعانية وأدوات البحث المقابلات والإستمارات Questionnaires التى يستخدمها علماء الإجتماع.

مراجع الفصل

- KISH, LESLIE, "Some Statistical Problems in Research Design", American Sociological Review, Vol. 24 (1959), 328 - 38; reprinted in For case and Richer, Stages of Social Research, pp. 103 - 16.

- MARSH, Robert, Comparative Sociology New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1967.

- MARSH, ROBERT, "The Bearing of Comparative Analysis on Sociological Theory", Social Forces. vol. 43 (1964), 188 - 96. Reprinted in Forcese and Richer. Stages Social Research, pp. 154 - 66.

- MILLS, THEODORE, "The observer, the Experimenter, and the Group", Social Problems, Vol. 14 (1967), 373 - 81, reprinted in Forcese and Richer, Stages of Social Research, pp. 132 - 41.

- ROETHLISBERGER, FRITZ J. AND WILLIAM J DICKSON, Management and the Worker, Cambridge, Mass: Harvard University press, 1939.

- ROSEN, BERNARD, "Socialization and Achievement Motivation in Brazil", American Sociological Review, Vol. 27 (1962), 621 - 24.

- WILLIAMS, J. ALLEN, Jr. "Interviewer - Respondent Interaction: A Study of Bias in the Information Interview", Sociometry, vol. 27 (1964), 327 - 52.

- WILLIAMS. J. A, IR., Interviewer Role Performance: A Further Note on Bias in the Information Interview", Public Opinion Quarterly, vol. 32 (1968), 287 - 94, reprinted in Forcese and Richer, Stages of Social Research. pp. 224 - 31.

مراجع مختارة للقراءة :

- BURGESS, R. AND D. BUSHELL, Jr., Behavioral Sociology: The Experimental Analysis of Social Process. New York: Columbia University Press, 1969. This recent volume describes many examples of experimental design applied to social research.

- Research, Presenting Practical Elaboration of Classical Experimental Design.

- GREENWOOD, ERNEST. Experimental Sociology. New York: King's Crown Press, 1945. Despite its date of Publication, Still the most lucid presentation of the logic and difficulties of conventional experimental designs in social research.

- MERRITT, R. AND S. ROKKAN, eds., comparing Nations: The Use of Quantitative Data in cross - National Research. New Haven and London: Yale University Press, 1966. The book presents the output of conference on cross - societal comparison. The papers are uniformly excellent, keying the reader to many data sources for cross societal or comparative research.

- PORTER, JOHN "Some Observation on comparative studies", international labor studies: Bulletin, No. 3 (November 1967) pp. 82

- 104, reprinted in Forcese and Richer, Stages of Social Research, pp. 141 - 54. A Brief, well - written introductory overview of the logic, procedures, and difficulties of comparative research.

- ROKKAN, STEIN, ed., Data Archives for the social sciences. Paris· Mouton Press, 1966.

- ROKKAN, S., ed., Comparative Research Across Cultures and Nations. Paris: Mouton press, 1969.

- RoKKAN, S. AND J. VIET, EDS., Comparative Survey analysis. Paris: Mouton press, 1969, Each of these three Works by Rokkan, and Rokkan and Viet are particularly valuable in keying the reader to data sources for comparative research. The last of the three contains an extensive annotated bibliography.

الفصل السابع

نموذج البحوث التاريخية في العلوم الإجتماعية

- الإهتمامات الكلاسيكية بالبحوث التاريخية.
- البحوث التاريخية ومعطياتها عند علماء الإجتماع.
- جوانب المفارقة والإلتقاء بين التاريخ وعلم الإجتماع.
- الإجراءات المنهجية للبحوث التاريخية في علم الإجتماع.
- التحليل السسيولوجي في الدراسات التاريخية.

الفصل السابع
نمـوذج البحـوث التـاريخيـة
في العلوم الإجتماعية (*)

تمهيد :

إن الحديث عن الدراسات التاريخية اليوم من أهم ما يشغل علماء الإجتماع بصفة عامة، وعلماء المناهج بصفة خاصة، وذلك بعينه ما دفع «بجون مكنى» فى دراسته للإجراءات المنهجية والتكنيكات فى علم الإجتماع، لكى يقرر وهو بصدد تحليل الإجراء التاريخى، إن علم الإجتماع الأمريكى يعتبر تاريخياً بصورة عامة من حيث مدخله لدراسة المجتمع[1]. وذلك لأنه يحصر إهتمامه فى دائرة الأحداث المعاصرة.

ومع ذلك فإن كل من البحث السسيولوجى والبحث التاريخى مختلفان من حيث كونهما نظامين. وهذا الإختلاف يكمن بصورة أساسية فى إجراءاتهما للإجابة المرتبطة بأغراض البحث. فمع أن بيانات التاريخ وعلم الإجتماع واحدة، إلا أن الإختلاف المنطقى يكمن بين النظامين فيما يتعلق بعمل كل منهما، مع تلك البيانات، وكيفية تناوله لها. وذلك لأن واجب عالم الإجتماع هو التعميم وواجب عالم التاريخ التفريد Individualize، وكلاهما ذات مشروعية علمية واضحة. كما أنهما متكاملان أكثر من كونهما

(*) دكتور السيد على شتا، المنهج العلمى والعلوم الإجتماعية، الإسكندرية، المكتبة المصرية، ٢٠٠٣م.

(1) Becker, Howard, Modern Sociolgical Theory, London: Holt Rinehart and Winston. 1966, p. 228.

متعارضان، وذلك لأن رؤية الحوادث مفردة يخدم فى إمكانية تصنيفها فى فئات معينة، من خلال العلاقات التجريدية التى تربط فيما بينها.

وإذا كان المنظور التاريخى يرتبط بالخطوة الأولى وهى تفريد البيانات فإن المنظور السسيولوجى يرتبط بالخطوة الثانية المتمثلة فى رؤية سلسلة العلاقات التى تربط البيانات والمعطيات التاريخية، وتمكننا من صياغة العلاقات العامة التجريدية، التى تصنف البيانات التاريخية فى ضوئها لفئات معينة[1].

وبذلك ذهب البعض إلى أن مهمة علم التاريخ تنحصر فى القيام بجهد معتاد لفعل التاريخ، وذلك بمحاولة إسترجاع الأحداث لمعرفة ما جرت عليه أحداث التاريخ فى مجرى الزمان، وذلك يؤكد لنا عكس ما ذهب إليه بعض الإجتماعيين الذين يميلون لسلب الظواهر الإجتماعية صفة الزمانية، ويوضح المهتمين بفهم الظواهر الإجتماعية مدى الرابطة القائمة بين تلك الظواهر وظروف المجتمع الماضية، والتى أثرت فى نشأة تلك الظواهر ونموها[2]. فظواهر الحاضر وليدة الماضى ومرتبطة به، ومن ثم تعتمد قدرتنا التنبؤية بالمستقبل على مدى فهمنا لظواهر المجتمعات الحاضرة، والتى تولدت عن ظروفها الماضية.

ومن ثم تفيد البحوث الإجتماعية التاريخية، والتى تستخدم الإجراء التاريخى وتكنيكاته فى عملية البحث والدراسة، تفيد فى الوصول إلى المبادئ والقوانين العامة وتحديد القوى الإجتماعية التى شكلت الحاضر وحددت مسار ظواهره ومن ثم ذهبت بولين يونج "P. Yonung" فى مؤلفها

(1) Becker, Ibid., p. 229.

(٢) دكتور عبد الباسط حسن، أصول البحث الإجتماعى، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٧٦، ص ٢٨٥.

بعنوان «المسح الإجتماعى والبحث العلمى ١٩٤٧) إلى أن تعقب التطور التاريخى فى البحث الإجتماعي يستهدف إعادة بناء العمليات الإجتماعية، وربط الماضى بالحاضر، وتحديد طبيعة القوى الإجتماعية التى ساهمت فى صياغة الحاضر، وذلك لإمكان تحديد المبادئ والقوانين العامة المرتبطة بالنظم الإجتماعية والجماعات، وسلوك الأشخاص[١].

ومن ثم كان إهتمام علماء الإجتماع بفهم ديناميكيات الثقافة على نحو ما فعل «بيتريم سروكن» و «شابن» فى دراسة التغير الثقافى، و «الوود» فى مولفه التطور الثقافى[٢]. هذا بالإضافة للعديد من الدراسات الحديثة التى اهتمت بالبحوث التاريخية فى تناولها للسلوك، وطبيعة النظم، والجماعات البشرية في المجتمعات المعاصرة، والتى ربطت فى فهمها لهذه الجوانب بين ظروف المجتمعات الماضية وظواهر تلك المجتمعات المعاصرة، واعتمدت عليها فى تحديد المبادئ والقوانين العامة، التى تحكم السلوك البشرى والجماعات والنظم الإجتماعية فى تلك المجتمعات.

وفى ضوء ذلك نسير فى معالجتنا للبحوث التاريخية وإجراءاتها المنهجية فى المسالك التالية :

أولاً : الإهتمامات الكلاسيكية بالبحوث التاريخية.

ثانياً: البحوث التاريخية ومعطياتها عند علماء الإجتماع.

ثالثاً: جوانب المفارقة والإلتقاء بين التاريخ وعلم الإجتماع.

رابعاً: الإجراءات المنهجية للبحوث التاريخية فى علم الإجتماع.

وذلك ما نتناوله بالتفصيل فيما يلى :

---

(1) Young, P., Scientific Social Survey and Research, New Yourk. 1947.

(2) Charles A. Allwood, Cultural Evolution, 1927.

أولاً: الإهتمامات الكلاسيكية بالبحوث التاريخية :

إن الدراسات التاريخية للظواهر الإجتماعية والتى سبقت ابن خلدون كانت منصبة فقط على مجرد الوصف، وهذا الوصف كان يتم فى إطار المنظور التاريخي الخالص. والذى كان أصحابه يقتصرون فى دراستهم للظواهر الإجتماعية على مجرد وصف الظاهرة وتحديد الصورة التى كانت عليها عبر الماضى وما هى عليه الآن فى الحاضر، ولم يصاحب هذا الجهد الوصفى التاريخى أى محاولة من قبل أنصار هذا الإتجاه لاستخلاص أى شىء من هذا الوصف يرتبط بطبيعة تلك الظواهر والمبادئ والقوانين التى تحكمها وتحدد مسارها.

وقد كان هذا هو مدخل جميع المؤرخين قبل ابن خلدون بالنسبة لمعالجاتهم لبعض الظواهر والنظم، مثل نظم القضاء والإقتصاد والأسرة والتربية واللغة وغيرها من الظواهر الإجتماعية. حيث نجدهم وهم بصدد دراسة تاريخ شعب ما من الشعوب يصفون الظواهر الإجتماعية التى وجدت لدى هذه الشعوب.

وقد سلك مسلك هذه الفئة من المؤرخين وسار على نهجهم فئة أخرى ممن تناولوا تاريخ الظواهر الإجتماعية وهى مستقلة عن حوادث التاريخ العام، ومن ثم اتخذوا من مجموعة معينة من الظواهر فى جميع الأمم (مثل الظواهر السياسية أو القضاء. والإقتصاد، والتربية والدين) وجعلوها موضوعاً لدراستهم التى إنحصرت في مجرد وصف هذه الظواهر، وإيضاح ما كانت عليه، وما هى عليه[1]. ويعتبر ابن حزم ودراسته للملل والنحل مثال على

---

(١) دكتور على عبد الواحد وافى، ابن خلدون أول مؤسس لعلم الإجتماع، اعمال ابن خلدون، القاهرة، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ١٩٦٤، ص ٦٤.

مسلك هذه الفئة بالإضافة لعدد من الفقهاء الذين درسوا الشرائع فى تاريخ التشريع والقضاء، والذين اهتموا بمجرد وصف الظواهر فى دراستهم التاريخية تلك.

١- الدراسة التاريخية للظواهر الإجتماعية عند ابن خلدون :

ولما كان ابن خلدون (١٣٣٢ – ١٤٠٦م) مندمجاً فى الأحداث التى عاشتها الإمبراطورية الإسلامية فى عصره، ومعايشاً لظهور وإختفاء دويلات معينة، فقد اهتم بفهم الظواهر المرتبطة بعملية ظهور وسقوط الهيئات السياسية. ومن ثم نجده يتناول تلك الظواهر الإجتماعية وغيرها من ظواهر بمنظور تاريخى مختلف عما كان متبعاً من قبل فى الدراسات التاريخية، التى تناولت تلك الظواهر بالوصف فحسب. وذلك لأنه كان يعرف التاريخ سسيولوجياً بقوله «ان الموضوع الحقيقى للتاريخ. أنه ييسر لنا إدراك الحالة الإجتماعية للإنسان أى الحضارة، وأنه يحدثنا عن الظواهر التى ترتبط بها (أى بالحالة الإجتماعية للإنسان – أى الحضارة) بطبيعة الحال مثل الحياة البدائية وتهذيب العادات وروح الأسرة والقبلية...» ومن ثم اعتبره «جاستون بوتول» صاحب مدخل تاريخى معين يختلف عن سابقيه، ويؤثر على علم الإجتماع الحديث فى دراسة الظواهر الإجتماعية[١].

وذلك لأن ابن خلدون كان مقتنعاً بأن الظواهر الإجتماعية لا تخضع للمصادفات ولا تسير حسب الأهواء ولا حسب رغبة الأشخاص. وإنما تخضع فى نشأتها ونموها وكافة جوانبها لقوانين ثابتة ومطردة، ومن ثم جاء إهتمام ابن خلدون بدراسة الظواهر لا لمجرد وصفها ولا لمجرد بيان ما ينبغى أن تكون عليه، كما كان سائداً من قبله بين المفكرين، وإنما نتناولها مع

---

(١) بوتول، جاستون، تاريخ علم الإجتماع (ترجمة) الإسكندرية، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤، ص ١٩.

ربطها بالسياق التاريخي وتحليلها بالصورة التي تساعد على كشف طبيعتها، وما تقوم عليه من أسس وظروف ساعدت على نشأتها، وتطورها، والقوانين التي تخضع لها وتتحكم في مسارها[1].

وهو في ذلك يؤكد أن الظواهر الإجتماعية شأنها شأن ظواهر الكون الأخرى تخضع لقوانين تتحكم فيها وتوجه مسارها. ولهذا أكد على ضرورة دراستها دراسة وضعية للوقوف على طبيعتها والقوانين التي تحكمها. ومن ثم تناول الظواهر الإجتماعية بالتحليل والتفسير في ضوء سياقها الإجتماعي والثقافي المميز لتاريخ المجتمعات. دون أن يكون متأثراً بآراء مسبقة عنها، ودون أن يكون ملتزماً بخط فكري واحد[2]، وإنما الذي التزم به في دراسته التاريخية للظواهر الإجتماعية هو ربطها بالسياق الإجتماعي والثقافي للمجتمعات البشرية، واعتقاده بأن تلك الظواهر الإجتماعية متغيرة ولا تثبت على حال واحد، ولكنها تختلف بإختلاف المجتمعات ونماذجها وباختلاف العصور التاريخية للمجتمع الواحد أيضاً.

(أ) تحقيق الصدق في الدراسات التاريخية عند ابن خلدون :

كان ابن خلدون حريصاً على تخليص الدراسات التاريخية من الأخبار الكاذبة وتوفير جانب الصدق في البحوث التاريخية بحيث تقتصر جهود الباحثين على ما يحتمل الصدق، وما يمكن وقوعه من حوادث في المجتمع البشري.

ويرجع إهتمام ابن خلدون بعامل الصدق في البحوث التاريخية لإعتقاده

---

(١) دكتور علي عبد الواحد وافي، المرجع السابق، ص ٦٨.
(٢) دكتور حسن الساعاتي، علم الإجتماع الخلدوني، (قواعد المنهج)، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٧٥، ص ١٥٦.

بأن الباحثين والمؤرخين يجهلون القوانين التى تحكم الظواهر الإجتماعية الأمر الذى أوقع بهم فى العديد من الأخطاء فى البحوث التاريخية ، وما ذلك إلا لأن الظواهر الإجتماعية لم تكن قد نالت من البحوث والدراسة ما ساعد على إكتشاف قوانينها، ومن ثم تلمس ابن خلدون لهم العذر فيما انزلقوا فيه من أخطاء، وتعميمات لا تستند لحقائق سليمة. ويرجع ذلك فى أساسه لعدم دراسة الظواهر الإجتماعية دراسة وضعية تكشف عن طبيعتها، وعن القوانين التى تحكم الظواهر.

ولهذا حدد ابن خلدون شروطاً أساسية لتخليص البحث التاريخى من الأخطاء وتوفير درجة الصدق فى تعميماته. وذلك بملاحظة الظواهر الإجتماعية ملاحظة مباشرة، وتعقبها فى فترات تاريخية مختلفة للمجتمع الواحد، مع القيام بإجراءات منهجية معينة، تفيد فى تأكيد درجة الصدق. وذلك ما تضمنته عبارته المحددة، والتى يهدف بها الإشارة لإجراءات، وشروط توفير الصدق فى البحوث التاريخية بقوله «فإذا لم يقس الغائب من الأخبار بالشاهد منها، والحاضر بالذاهب، فربما لا يؤمن فيها من العثور وزلة القدم، والحيد عن جادة الصدق[1] .

ويرجع ابن خلدون عدم توفر الصدق فى البحوث التاريخية كما يقول إلى أن تلك الدراسات والبحوث أجريت حول الظواهر الإجتماعية لأغراض غير موضوعية، استهدفت فقط وصفها أو بيان ما ينبغى أن تكون عليه، أو بيان الوسائل المؤدية لإصلاحها. أو إلى تثبيتها فى النفوس وما إلى ذلك من أغراض عملية.

---

(١) عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تمهيد وشرح وتعليق دكتور على عبد الواحد وافى، القاهرة، ١٩٦٠ ، ص ٧.

كما أن عدم إكتشاف القوانين التى تحكم الظواهر الإجتماعية، لم يوفر للباحثين التوجيه السليم، الذى يعصم الباحثين من الوقوع فى الخطأ وقبول أخبار لا تتلاءم مع القوانين التى تخضع لها الظواهر الإجتماعية. ومن ثم أكد على ضرورة الكشف عن هذه القوانين لكى تكون محكاً لمراجعة الأخبار. وذلك لا يمكن أن يقوم فى نظر ابن خلدون إلا بالدراسة الوضعية التى تستهدف إيضاح طبيعة الظواهر، وتحديد العلاقات القائمة بينها، والتى تربطها ببعضها وبغيرها من ظواهر، وتحديد ما يترتب على تلك العلاقات من نتائج تؤثر على نشأتها، ونموها وثباتها، وتباينها فى المجتمعات والفترات التاريخية.

وقد أدى إيمان ابن خلدون بخضوع الظواهر الإجتماعية لقوانين معينة تتحكم فى سير المجتمع البشرى وظواهره التى لا تسير اعتباطاً، وإنما تسير حسب سنن وطبائع معينة ومحددة لا تحيد عنها[1]، إلى إجتهاده لوضع قانوناً عاماً لتطور المجتمع البشرى. وظواهره، الذى تمثل فى تطور المجتمع البشرى من حالة البداوة، لحالة الملك، فحالة الحضارة، وأخيراً حالة الفناء والهرم والخراب، وقد حاول أن يفسر فى ضوء تلك المراحل التى يمر بها المجتمع البشرى فى تطوره، ظهور بعض الظواهر الإجتماعية الأخرى مثل الترف، والحسب وما إلى ذلك من ظواهر[2].

وقد قام بدراسة عدد من الظواهر الإجتماعية، مثل: الظواهر الإقتصادية، والظواهر التربوية، واظواهر القضائية، والظواهر الخلقية والجمالية والدينية واللغوية، كما أنه عالج تلك الظواهر من جوانبها

---

(١) دكتور عبد العزيز عزت، تطور المجتمع البشرى عند ابن خلدون، أعمال ابن خلدون، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٤١.

(٢) دكتور عبد العزيز عزت، نفس المرجع السابق، ص ٤٥.

الإستاتيكية والديناميه، أى أنه درسها فى حالتى الثبات والإستقرار والتطور والتغير[1]. وبذلك حقق خطوة منهجية أساسية فى دراسة الظواهر الإجتماعية هى: التكامل بين المدخلين برؤيتها. أى رؤية وهى فى حالة الإستقرار، وفى حالة الحركة، الأمر الذى مكنه من الوقوف على حقائق علمية كثيرة تتعلق بدراسة الظاهرة الإجتماعية.

وما ذلك الجهد الذى قام به ابن خلدون فى دراسته التاريخية للظواهر الإجتماعية، إلا محاولة منه لتخليص البحوث التاريخية من الأخبار الكاذبة، وتقديم المعايير والمحكات، التى تساعد الباحثين فى الدراسات التاريخية من تحقيق الصدق فى تلك الدراسات.

(ب) شروط تحقيق الصدق في البحوث التاريخية عند ابن خلدون:

أكد العلامة ابن خلدون على أهمية ملاحظة الظواهر الإجتماعية سواء كانت سياسية أو إقتصادية، أو مورفولوجية (تتعلق بالبنية الإجتماعية)، أو تربوية، وغيرها من الظواهر الإجتماعية، أكد على ملاحظتها ملاحظة مباشرة. وتعقب كل منها فى سياق المجتمع الواحد فى مختلف الفترات التاريخية التى يمر بها المجتمع، وتحليل علاقاتها بالظواهر الإجتماعية الأخرى فى المجتمع، وبأحواله المختلفة، مع ضرورة تحرى الصدق فى الروايات التاريخية وتحقيق القياس، أى قياس الأخبار على أصول العادة، وطبيعة العمران. بحيث يقاس الغائب من الأخبار بالشاهد منها، والحاضر بالذاهب، وذلك لكى يؤمن فيها من التعثر، والوقوع فى الخطأ. وهو فى ذلك يؤكد على ضرورة القيام ببعض الإجراءات المنهجية فى الدراسات التاريخية

---

(١) دكتور على عبد الواحد وافى، ابن خلدون مؤسس علم الإجتماع، أعمال ابن خلدون، المصدر السابق، ص ٦٥.

للظواهر الإجتماعية. وتنحصر تلك الإجراءات التى أكد عليها ابن خلدون لتحقيق الصدق فى الدراسات والبحوث التاريخية فيما يلى :

(أولا)، يتمثل الإجراء المنهجى الأول لتحقيق الصدق، فى الدراسة التاريخية عند ابن خلدون فى تحقيق القاعدة المنهجية المتمثلة فى تحكيم أصول العادة وطبيعة العمران، للتمييز بين الغث والثمين الصالح والطالح الصواب والخطأ المحتمل فى الروايات والأخبار. وهنا يؤكد ابن خلدون ضرورة معرفة طبائع الأمم والبقاع، فى السير والأخلاق والعوائد، والمذاهب والنحل، وسائر الأحوال. والإلمام بالحاضر ومقارنة ما بينه وبين الغائب من إتفاق أو إختلاف. وتقليل ما بينهما من أوجه إتفاق[1].

وقد حدد ابن خلدون طبائع العمران البشرى البارزة وبوجه خاص الحياة البدوية والحياة الحضرية والفروق بينهما وخصائص كل منهما. وهى الخصائص والسمات التى يجب أن يلم بها الباحث فى الدراسات التاريخية.

وبالنسبة لتحكيم أصول العادة فى تحليل الظواهر الإجتماعية وتفسيرها ذهب ابن خلدون فى شرح المقصود بظاهرة العادة الإجتماعية للتأكيد على العوائد نظراً لرسوخها وتوارثها بين الأجيال، ومن ثم أكد على ضرورة فهم العادة وتكوينها وآثارها على الإنسان وتنشئته الإجتماعية وإكساب الفرد خصائص وصفات تميزه عن غيره من الأفراد. وذلك ما قرره فى قانونه الخاص بالعادة والذى يشير إلى «أن الإنسان ابن عوائده ومألوفه، لا طبيعته ومزاجه»[2]. وما ذلك إلا لإيمان ابن خلدون بأثر العوائد الإجتماعية وتأثيرها على الناس وسلوكهم فى الحياة الإجتماعية.

---

(١) دكتور حسن الساعاتى، علم الإجتماع الخلدونى، ص ١٧٥.

(٢) المقدمة ص ٤٠١، ٤٠٣ عن دكتور حسن الساعاتى، المرجع السابق، ص ١٨٣.

(ثانيا)، والإجراء المنهجي الثاني عند ابن خلدون لتحقيق الصدق في الدراسات والبحوث التاريخية. هو تأكيده على القياس – أي قياس الفائدة من الأخبار بالشاهد منها. وقد كان لابن خلدون خطته المنهجية المميزة في إجراءات القياس أقامها على قواعد واضحة تمثلت إحدى هذه القواعد القياسية في التمثيل أي القياس بالغائب على الشاهد. الغائب الذي يشكل الوقائع التاريخية التي جرت في الماضي. والقياس الأصولي أي قياس الشاهد على الغائب.

وبالنسبة لقياس الغائب على الشاهد فقد أشار إليه ابن خلدون باستخدام كلمة «العبر» حيث نجده يقول «أعتبر ذلك في الحاضر المشاهد والقريب المعروف، نجد زعمهم باطلاً ونقلهم كاذباً»[1] وعلى أساس هذا الإجراء القياسي يحدد أخطاء المؤرخين ودارسي الظواهر الإجتماعية: وللخروج من هذا الخطأ يقرر عدداً من المبادئ نحصرها في العرض على الأصول أي القوانين الصحيحة. والقياس بالأشباه والنظائر، ومنه قياس التمثيل أي قياس الغائب على الحاضر والسير، بمعنى التأمل ومعرفة كنة الأمور[2].

وابن خلدون بتأكيده على إجراء القياس بالشاهد إنما يؤكد على قياس التمثيل للوصول إلى برهان قاطع، وخبر صحيح. وهو هنا يؤكد على ضرورة تحكم أصول العادة، وقواعد السياسة، وطبيعة وأحوال الإجتماع الإنساني دون الإعتماد على مجرد النقل، وذلك لتمحيص الأخبار وإبعاد ما بطل منها، والحفاظ على ما صدق منها.

وبالنسبة للنوع الثاني من القياس، وهو القياس بالغائب حيث نقيس

---

(١) المقدمة، ص ١١.

(٢) دكتور الساعاتي، المرجع السابق، ص ٢١٢.

المشاهد والحاضر بالماضى الغائب، وهو ذلك النوع المعروف بالقياس الأصولى. وهو يستخدم هذا النوع من القياس، حيث نجده يستشهد بالماضى على الحاضر، أو بمعنى آخر، أنه يقيس حاضر المجتمعات بماضيها[1].

وبذلك نجد ابن خلدون يستخدم القياس التمثيلى، أو قياس الغائب بالمشاهد. وهو بصدد تحليل الروايات والأخبار المتناقلة، والمتعلقة بأحوال البشر وظروفهم الإجتماعية، فى حين نجده يستخدم، القياس الأصولى، أو قياس الشاهد بالغائب، عند البرهنة على صحة أى قانون تم إستقرائه من الظروف الإجتماعية فى عصره.

ونتيجة لهذه الإسهامات الواضحة التى قدمها «ابن خلدون» بالنسبة للبحوث التاريخية فى علم الإجتماع، ذهب المؤرخ الإنجليزى «روبرت فلينت» إلى أن ابن خلدون يعتبر من أبرز من وضعوا نظريات تتعلق بالبحوث والدراسات التاريخية». (كما أن سارتون يؤكد فى مؤلفه) «مدخل لتاريخ العالم» أن ابن خلدون قد أضاف ما يسمى فى وقتنا الراهن بطريقة البحث التاريخى[2].

وفى ضوء تلك الإسهامات النظرية والمنهجية التى قدمها ابن خلدون، قدم «ناتانيل شمث» فى مولفه بعنوان «ابن خلدون مؤرخ إجتماعى وفيلسوف عام ١٩٣٠» ابن خلدون على أنه مفكر سبق اوجست كونت فى رسم حدود علم الإجتماع ووضعه فى مصاف سبنسر، وتوماس، وكونت.

ومن ثم ذهب «بيتريم سروكن» إلى أن العلامة «ابن خلدون» تناول فى

---

(١) د. حسين الساعاتى، المرجع السابق، ص ٢٢٦.

(٢) دكتور محمد عبد المنعم نور: ابن خلدون كمفكر إجتماعى عربى، أعمال ابن خلدون، القاهرة، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ١٩٦٢، ص ١١١، ١١٢.

بحوثه جميع موضوعات علم الإجتماع، ولذلك اعتبره من الرواد والمؤسسين لعلم الإجتماع. وأنزله من كتاباته منزلة أفلاطون وارسطو وفيكو.

ومن ذلك لتلك الإسهامات المنهجية التى قدمها ابن خلدون فى مجال علم الإجتماع، ويوجهه فى دراساته التاريخية للظواهر الإجتماعية، والتى جعلته أول من قدم طريقة البحث التاريخى للظواهر الإجتماعية، فى علم الإجتماع.

٢- الدراسة التاريخية للظواهر الإجتماعية عند مفكري الغرب :

وقد برزت أهمية الدراسات التاريخية للظواهر الإجتماعية عند كتاب الغرب منذ بداية القرن السادس عشر. وذلك ما يوضحه التحليل التالى :

(أ) ذهب مكيافللى[١] N. Machiavel فى مؤلفه الذى دار حول أعمال «تيتليف» المؤرخ اللاتينى (٥٩ ق.م)، والذى كان مهتماً بالتاريخ الرومانى، إلى أن التجربة التاريخية علم. وبمعنى أدق، فن سياسى يرتكز على تحليل دقيق للقوى، والمصالح المتعارضة داخل الدولة[٢].

ومن ثم نجد مكيافللى يقدم تفسيره للتاريخ الرومانى باستخدام الطريقة التاريخية. وفى ضوء ذلك يركز «مكيافللى» فى تحليله للظواهر الإجتماعية على النظم السياسية فى الجمهورية الرومانية، والتى ضمت نظم الحكم الثالث، النظام الملكى والنظام الارستقراطى، والنظام الديموقراطى. وبذلك يذهب «جاستون بوتول» إلى أن أهمية المؤرخ الفلورنسى أى «مكيافللى» ترجع لدوره فى دعم وجود فلسفة التاريخ وتأكيد إستقلالها عن علم الإجتماع.

---

(١) مكيافللى رجل دولة ومؤرخ إيطالى ولد فى فلورنسا (١٤٦٩ - ١٥٠٧) ومن أشهر مؤلفاته: خطبة عن الكتب العشر الأولى لتيت ليف Tite Live، والسياسة Lerinee.

(٢) جاستون بوتول، تاريخ علم الإجتماع (ترجمة)، الإسكندرية، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤، ص ٢٦.

(ب) ثم جاء «فيكو» B. Vico (١٦٦٨ – ١٧٤٤) وهو أحد كتاب فلسفة التاريخ بكتابه مبادئ العلم الحديث ليؤكد أهمية إستخلاص النظريات الإجتماعية من الحقائق التاريخية. وهو بذلك يؤكد على أهمية الدراسات التاريخية ونتائجها. ومن النتائج التي توصل إليها بتحليله التاريخي، أن التطور التاريخي يتضمن عودة الأدوار المتماثلة، بمعنى أن جميع الشعوب في نظره مضطرة أن تمر على نسق واحد بالعصور المتعاقبة نفسها.

ويرجع تأكيد فيكو لأهمية المعطيات الحسية التي تقدمها الدراسة النقدية للتاريخ، والتي نحصل عليها عن طريق تحليل التطور المتوازي للنظم واللغة، والتي نحصل عليها عن طريق تحليل التطور المتوازي للنظم واللغة، إلى رفضه لمذهب ديكارت وتحليلاته التجريدية، وبذلك يتمثل إسهام فيكو في علم الإجتماع في تأكيده على الطريقة التاريخية، والدراسات التاريخية وإهتمامه على نحو ما فعل مونتسيكو «بالظواهر العامة الدائمة، من خلال تحليل التاريخ.

ويرفض الأحداث العارضة، والظواهر البعيدة، وذلك لأنه يرى أن الظواهر العامة والدائمة تتصل بتطور الأنظمة والعقليات. ومن ثم نجده يذهب إلى ضرورة الإستعانة بالمؤلفين القدامى في الدراسات التاريخية، علي أن نبحث لديهم عن الشواهد البعيدة التي نستبينها من خلال لغتهم أكثر من الشواهد المحددة.

وفي سياق تحديده لأهمية الطريقة التاريخية في البحوث التاريخية للظواهر الإجتماعية، يضع بعض القواعد الأساسية، التي تحدد معالم مدخله التاريخي لدراسة الظواهر الإجتماعية. والتي تشير لأهمية تحديد الظاهرة بموضوع البحث وتعقبها تاريخياً، مع الإستعانة بالوثائق المتعلقة بالحوادث التاريخية، والعقائد والتقاليد المتصلة بالظاهرة، وتحليل تلك الوثائق بدراسة

اللغة وما تتضمنه من شواهد بعيدة خلال تغيرها[١] تمهيداً لتصنيف الحقائق التاريخية المتعلقة بالظاهرة وتطورها وتحديد خصائصها، التى يمكن أن تكون أساس التأليف بين تلك الحقائق، تمهيداً لإستخلاص القوانين العامة، التى تحكم تلك الظواهر فى نشأتها وتطورها[٢].

وقد كان لإهتمام فيكو بالدراسات التاريخية تأثيرها على دراسات الإجتماعيين والمؤرخين للمجتمعات البشرية، وظواهرها فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

(جـ) أما مونتيسكو (١٦٨٩ – ١٧٥٥) فيؤكد فى مؤلفه نظرات فى عظمة واضمحلال الدولة الرومانية، على ضرورة الإنصراف عن الأحداث العارضة وعن الظواهر البعيدة فى الدراسات والبحوث التاريخية، والتركيز على الظواهر العامة الدائمة، والتى تتصل بتطور الأنظمة والعقليات، ومن ثم يبين لنا مونتسيكيو، فى دراسته التاريخية للدولة الرومانية كيفية تأثر الحوادث التاريخية، والظواهر الإجتماعية بالتغيرات التى تطرأ على العقليات، وكذلك بالتغيرات السياسية. ويصل من تحليلاته للوقائع التاريخية إلى أن إضمحلال الحضارات يرجع إلى المبالغة الزائدة فى إتباع مبادئها.

٢- الدراسة التاريخية للظواهر الإجتماعية عند هيجل :

(أ) دراسة التاريخ عند هيجل :

اهتم هيجل بتاريخ البشرية، واعتبر هذا التاريخ الظاهرة الأساسية، لأنه الصورة الحقيقية لحياة الإنسان، وما من ظاهرة أهم وأجدر بالدراسة من الحياة الإنسانية من خلال تاريخ البشرية، والأحداث المتقلبة والمتغيرة

---

(١) جاستون بوتول، المرجع السابق، ص ٣٧.

(١) دكتور عبد الباسط حسن، أصول البحث الإجتماعى، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٧٦، ص ٢٨٨.

للحياة[1]. وما ذلك إلا لأن هيجل يهتم بالروح الكامنة فى الشعوب، والتى يفهمها يقيم نوعاً من القدرية التاريخية. فمهما تكن الأحداث التاريخية، فإنه يسلم أن تلك الأحداث تبعث بالضرورة من المنطق الكامن فى التاريخ. ومن ثم يجتهد هيجل لإثبات لماذا ما حدث كان لابد له أن يحدث؟.

ومن ثم يناقش هيجل قضية تطور العالم، ويؤكد أن هذا التطور ليس عفوياً أو عشوائياً، ولكنه تعبير عن حركة عقلية. وهذه الحركة فى نظره تضم الفكر، والواقع فى وحدة، تحدث فى سياق التاريخ. وبذلك يكون تاريخ البشرية عنده مستنداً للتطور الذى يشكل الرابطة الضرورية بين الإنسان والعالم الخارجى. ولذا يكون تاريخ البشرية تاريخ الفكر وحركة التاريخ هى حركة الفكر.

وعليه لا يمكن تفسير الواقع عنده إلا بالفكر، ونظراً لأن الإتحاد بين الذات والموضوع يتم باتحاد الفكر والواقع فى سياق التاريخ، فإنه يؤكد على أهمية التاريخ، وأحداث الحياة المتقلبة[2]، ولما كان هيجل يهتم بالتاريخ والدراسات التاريخية، فقد بحث عن القوة اللانهائية بتعقب تاريخ العالم.

وفى ضوء الأحداث التاريخية، والتطور التاريخى تطورت محاولات هيجل لتحديد القوة اللانهائية التى وجدها فى شخص نابليون عندما غزا المانيا واعتبره الروح العالمية. وعندما قامت مملكة بروسيا أعلن من جديد أن روح التاريخ تتجسد فى البيروقراطية الروسية، ولكن عندما خاب أمله نتيجة لإخفاق الأبطال الذين تعلق بهم. بدأ يبحث فى التاريخ وظواهره عن تلك القوة اللانهائية، والتى وجدها فى الدولة، فمجدها فى ذاتها، وبقوة القهر التى ترتكز عليها.

---

(١) دكتور محمد فتحى الشنيطى، المعرفة، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٢، ص ١٤١ – ١٤٢.

(٢) دكتور محمد فتحى الشنيطى، المعرفة، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٢، ص ١٤٢.

ومن ذلك وصل به الأمر لتمجيد الحرب لأنه يرى أن الحرب تبلغ بالدولة إلى أعلى ذروة من الشعور بالذات[1] .

وهيجل يرى فى الفكر الحاضر خير معبر عن تشكيل العالم تشكيلاً عقلياً بفضل جهود البشرية ونشاطها منذ فجر التاريخ . وذلك لأنه يرى فى الأحداث والظواهر القديمة ، مادة نبنى عليها الجديد بطريقة إيجابية خلاقة ، وهيجل يرى هنا أن تاريخ مصر فى جميع الميادين يمثل قمة الأحداث التاريخية ، التى سبقته ، وأكمل صورة حققتها . وقد كان ذلك دافعاً له لتناول أحداث التاريخ وظواهره ، وذلك لتقديم كشف حساب للحضارة على حد تعبير «لوفيفر» وذلك بحثاً عن المركب والرابطة التى تؤلف بين مختلف العناصر المشكلة للحضارة[2] .

وقد استعان هيجل بالمنطق باعتباره البوتقة التى ينصهر فيها ما هو واقعى حسى ، مع ما هو عقلى ، حيث تتلاقى المتناقضات ، ويتم بينها التأليف الذى لا غنى عنه لتحقيق التطور التاريخى وبتتبع عملية إنتقال الروح المجرد وتحولها إلى موضوعية ، ثم إلى الروح المطلق ، يقرر هيجل أن فلسفة الروح (المنطق) تبدأ بالأنثروبولوجيا بمعناه القديم حيث كانت دراسة الإنسان تتأثر بالطبيعة ، ثم تنتقل إلى دراسة الظواهر الإجتماعية بوصفها درجة أعلى من درجات تجلى الروح بالقياس إلى الظواهر النفسية الفردية . وتبدأ بالقانون الذى يتمثل فى علاقة الإنسان بمجتمعه . ثم تنتقل إلى الأخلاق التى هى الإرادة الباطنة حينما تدفعنا لطاعة قوانين المجتمع ، والتى تتمثل بصورة أولية فى حياة الأسرة ، ثم المجتمع المدنى ثم الدولة .

---

(١) جاستون بوتول ، تاريخ علم الإجتماع ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٢) دكتور فؤاد زكريا ، آراء نقدية فى مشكلات الفكر والثقافة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ، ص ٣٤٣ .

والدولة عنده أعلى مظاهر الروح الموضوعية ثم ينتقل الفكر بعد ذلك إلى الروح المطلقة، والتى تتمثل فى الفن ثم الدين وأخيراً الفلسفة. وهيجل بذلك يؤكد على أهمية الإحاطة بكل ما أنتجته الروح البشرية، وإتجاهاتها وحركتها، وعلاقاتها، وروابطها.

(ب) تفسير الظواهر الإجتماعية في سياق التاريخ:

وإذا كان هيجل يفسر مظاهر الثقافة (الروح)، من منطق وعلم طبيعى وأخلاق وتاريخ وسياسة وفن ودين وفلسفة من خلال وضعها الحاضر، ويصدر حكمه على الماضى من خلال الحاضر. فقد ترتب على ذلك تساؤلات معينة، هل يعتبر الحاضر وضعاً نهائياً لا يتسع لأى جديد؟ وإذا ما اعتبر الحاضر مجرد مرحلة فى حركة لا نهائية من التغير فهل يزعزع ذلك أركان مذهب هيجل؟.

وهنا برزت فكرة التمييز بين مذهب هيجل ومنهجه فى دراسة تاريخ البشرية بين تلاميذ هيجل وشراحه إذ أن مذهبه يشير لذلك البناء المكتمل الذى لا يتسع لجديد. حيث أن دائرة التطور التاريخى للروح اغلقت فى نهاية مرحلة الروح المطلق التى بدأت بالروح المجردة ومرت بالروح الموضوعية، فى حين أن منهجية (دياليكتية) يؤكد على الحركة الدائمة للتطور التاريخى وأحداثه وظواهره، ويشير إلى أن مسار التاريخ لا يتوقف عن التغير الذى ينجم عن تضمين كل شيء لنقيضه فى داخله.

والجدل الهيجلى بذلك طريقة فى التفكير وفى النظر للظواهر من خلال إرتباطها ببعضها. وهو بذلك يلغى الحواجز بين الجزئيات المفردة، أى يلغى الحواجز بين الظواهر المفردة فى التاريخ، ويدرك كل جزئية أو ظاهرة مفردة على حدها من خلال علاقتها المعقدة بالظواهر الأخرى، وبالكل الذى تندرج فيه.

ومنهج هيجل بذلك لا يأخذ طابع السكون والثبات كما هو الحال فى منهج «الجشتالت فى علم النفس» بل أنه على العكس من ذلك يؤكد على الحركة الديناميية والتطور، وذلك لا يتناول علاقات الظواهر بالظواهر الأخرى، التى تتزامن معها فقط، وإنما يتناول علاقاتها بالمجرى التاريخى الكامل، الذى تطورت من خلاله حتى وصلت لشكلها وطابعها الحالى(١)، لتقديم التفسير العلمى التاريخى وظواهره.

(جـ) كفاءة المنهج الهيجلي في البحوث التاريخية والإجتماعية :

شاع تحليل منهج هيجل من جوانب ثلاث: على أساس إيقاعها وهو يبدأ بجانب الموضوع Thesis والموضوع المضاد Anti thesis ثم إلى التأليف أى الوضع المركب Synthesis. وهنا لا يفهم المركب بأنه حصيلة الوضع الأصلى، والوضع المضاد له، أو بأنه متضمن منهجاً من قبل تكوينه بالصورة التى هو عليها الآن، والتى تختلف عن أى منها. وذلك لأن هيجل كان يقصد بهذا المركب المعنى الإشتقاقى الأصلى. بمعنى أنه حقيقة جديدة مغايرة لم تكن موجودة فى الطرفين السابقين، ولكنه يتجاوزهما. وقد ذهب «سولف ايفان» إلى أن هيجل استخدم فى سياق تحليله لعناصر منهجه مصطلح «يرفع» Aufgehoben باعتباره مصطلحاً ذات دالتين(٢)، حيث تشير دالته الأولى لعملية الإلغاء أو النفى، فى حين أن دالته الثانية تشير لعملية الإحتفاظ والإبقاء، وذلك يعنى فى منهج هيجل أن الفكرة يلغيها نقيض الفكرة، فى حين أن المركب يحتفظ بالفكرة ونقيضها معاً فى صورة متطورة(٣). ونظراً لأن المركب يكون فى صورة الجديدة أى المركب بتحليل

---

(١) دكتور فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص ٣٤٧.

(2) Soclf, Ivan, An Introduction to Hegel's Metaphysics, Chiccago. Universicty of Chicago press, 1969. p. 139.

(٣) راجع مقالنا، سسيولوجية الإنحراف فى المجتمع الجماهيرى، المجلة الجنائية القومية، المركز القومى للبحوث الإجتماعية، القاهرة، ١٩٧٢، المجلد ١٥، العدد الثانى، ص ٢٣٥.

النقيضين بل على العكس لا يمكن أن نفهم هذين الطرفين إلا من خلال علاقتهما بالمركب، وإذا كان هذا المركب قد نتج عنهما بمعنى ما من المعانى، إلا أنهما بمعنى أعمق ناتجان عنه.

إذ أن معنى أية لحظة معينة فى مجال التاريخ يتحدد على أساس اللحظات المقبلة، وذلك لأن اللحظة فى ذاتها لا يمكن أن تعنى شيئاً.

وذلك يعنى أن فهم عصرنا الراهن يعتمد على ما نتوقع تحقيقه فى المستقبل من غايات.

ومن ثم يلائم منهج هيجل دينامية التاريخ البشرى فى ديناميته، وتغيره وما فيه من ظواهر إجتماعية.

أما بالنسبة لطرفى المركب الأولين وهما الموضوع ونقيضه فإنهما داخلان فى بعضهما. إذ أن النقيض ليس طرفاً مستقلاً، ولكنه قائم فى قلب الوضع الأصلى، ويحدد معالمه. ومن ثم تعكس العلاقة بينهما فكرة التوسط أو السلب الهيجلى.

وقد تأثر دوركايم بالخطوات المنهجية لهيجل فحدد معالم منهجه العام فى دراسة الظواهر الإجتماعية، حيث أنه يؤكد على أهمية البدء بالموضوع، ثم نقده، وصولاً إلى المبدأ العام. الذى نسير عليه فى تحليل الظواهر وتفسيرها.

وبذلك نجد أن منهج هيجل بخطواته تلك يتلاءم مع ظروف العصر الحاضر وديناميته، وسعيه إلى فهم حاضره والسلوك الشائع فيه. وذلك على أساس توقعاتنا لما يمكن أن يحققه فى المستقبل من غايات(١).

---

(١) دكتور فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص ٣٤٨.

وفى ضوء هذا المنهج الهيجلى يعتمد إدراكنا للصراعات الكامنة فى ذاتنا، على فهم العلاقة القائمة بيننا وبين الآخرين فى المجتمع، حيث أن وعينا على علاقة بوعى الآخرين، ولا يمكن أن ندركه إلا من خلال الآخرين، أى لابد أن نكون فى وضع مغاير لما نريد أن نفهمه.

وإذا كان منهج هيجل يساعدنا على فهم فكرة الصراع والتناقض فى المجتمع، وفى فترات تاريخية معينة، فإن ذلك يعتمد على محاولتنا بقدر من التفكير التحليلى لإستخلاص معانى مصطلح التناقض على مستوى المنطق فى مجال الحياة الإجتماعية.

* حيث أن التناقض بمعنى التضاد يشير لوجود أى ظاهرة أو نظام ينطوى على ضده أو على عنصر سالب كامن فيه. مثل وجود المجتمع فى حال تكامل وانطواء هذا التكامل على قوى التوتر، التى تسلب هذا التكامل.

* التناقض بمعنى الصراع. وهو معنى ينطبق على مجالات الأخلاق والسياسة والمجتمع بشكل واضح.

* التناقض بمعنى المغايرة أو الإنتساب إلى آخر ويتمثل فى أن فهم الشيء لذاته يقتضى أن يخرج عن وجوده المكتفى بذاته، أو أن يتحول إلى الآخر أو يفهم من خلاله.

وفى ضوء ذلك نجد أن منهج هيجل يستند على التناقض الذى يجعل الفكر مفعماً بالحركة، وبذلك يحقق فى تيار تاريخ الحياة الإنسانية، تطوراً لا يمكن أن يتم بدونه. الأمر الذى يترتب عليه تعاقب الحضارات. تلك الحضارات التى يدلل على ازدهارها تلك الإمكانيات غير المحدودة للفكر، والتى تتحقق تباعاً فى الماضى والحاضر، وستتحقق أيضاً فى المستقبل.

وبذلك تكون ظاهرة الحياة الإنسانية أى تاريخ البشرية هى الظاهرة الأساسية التى يدور حولها بحثه لتفسيرها(١).

وهنا يذهب هيجل إلى أن الفكر مبثوث فى وجودنا وهو وعينا بالعالم من حيث أن العالم واقع لا يختلف عن الفكر. ومن ثم يستلزم تحليله في ضوء منهج هيجل السير فى خطوتين أساسيتين :

تتمثل الخطوة الأولى: فى أن نميز فى الأشياء والظواهر والأحداث التاريخية بين ما هو جوهرى، وما هو عرضى. أى أن نميز بين ما هو موجود بالفعل يملأ الواقع، وما لا يتجاوز وجوده كونه مظهراً عارضياً لهذه الظواهر والأحداث، لا يلبث أن يزول.

* وفى الخطوة الثانية: تحدد التصور الدقيق لهذا الواقع بمعنى أن نسعى لتمثل الطريقة التى يتشكل بها الواقع فى العالم وفى وعينا.

وهذه الخطوة الأخيرة تحقق منهج هيجل، وتجعل التصور مرتبطاً بالكل إرتباطه بالجزء والفردى. متنقلاً من الفردى إلى الجزئى إلى الكلى الذى يمثله اليقين الحسى، ثم من الكليات إلى الفردى إلى الجزئى على نحو ما هو بالنسبة للإدراك، حيث نبدأ من الصور الزمانية والمكانية وتسعى لفهم الفردى الذى يشغل مكاناً وزماناً محددين.

وبذلك يظل تصور الواقع الإجتماعى وظواهر عند هيجل فى حركة ذاتية ذائبة، ومن ثم تأخذ صياغة التصور مسالك ثلاث :

* يتمثل أولها فى: البدء بالفردى إلى الجزئى ثم إلى الكلى.

بمعنى أن نبدأ فى دراستنا للمجتمع بدراسة الأفراد، ثم تحديد الجماعات

---

(١) دكترر محمد الشنيطى، ص ١٤٢ – ١٤٣.

والنظم، التى تشكل أجزاء داخل هذا المجتمع، وذلك وصولاً لفهم الكلى وهو المجتمع.

* ويتمثل المسلك الثانى: فى بدء التصور بالكلى إلى الجزئى إلى الفردى. كأن نبدأ بتصور المجتع وفهمه تمهيداً لفهم الجزء فى نظمه، وأنساقه. ثم نفهم الأفراد.

* أما المسلك الثالث للتصور فيتمثل فى فهم الجزئى إلى الفردى إلى الكلى. وبذلك يكون التصور عند هيجل مندمجاً فى الواقع سواء كان فرداً أو جزءاً أو كلاً. وهو بهذا التصور ينفذ لصميم وجودنا الإجتماعى فى مجرى التاريخ. ويتحليل التصور عند هيجل تستهدف تحليل الفكر، ومن ثم نناقش مقومات التصور، حيث:

* يتمثل أولها فى اليقين الحسى: حيث يبدأ وعينا للموضوع وللواقع على ما هو عليه، وحيث نستدل من الفردى إلى الجزئى إلى الكلى. والموضوع هنا هو العالم المحسوس الذى نعرفه على ما هو الفرديات تتمثل مجموعة الكيفيات النوعية التى تمثل الجزئى.

* ويتمثل المقوم الثالث للتصور فى الفهم: حيث يظهر الموضوع من جديد، وقد اكتسب واقعاً له صفات معقولة أسمى من صفاته فى مرحلة الإدراك. وتصور الواقع المعقول عند هيجل يختلف عن تمثل الموضوع لذاته كشيء فى مرحلة الإدراك. وذلك لأن هيجل يرى أن ثمة حقيقة ما تزال ممتنعة علينا، ونسعى فى الوصول إليها من آثارها. إذ أن للوجود (سواء كان ظاهرة أو مجتمعا) سبباً يطلق عليه هيجل القوة أو الطاقة.

وهذه الطاقة (السبب) تظهر وتختفى ثم تظهر من جديد. ومن ثم يساعد الفهم على تحديد هذه القوة، وما إذا كانت جوهراً كامناً وراء الظواهر فى المجتمع والتاريخ.

وهيجل هنا يذهب إلى أننا ننظر للواقع من زاويتين :

الأولى: زاوية الظواهر التى تشكل الواقع وتشغل مكاناً تجتمع فيه صفات معينة. أى من الزاوية البنائية التى تشير لعناصر هذه الظواهر وخصائصها.

الثانية: تشير إلى أن الواقع يمثل طاقة أو قوى (سبباً) تكمن وراء هذه الظواهر جميعاً، والتى تشكل الواقع. وهذا السبب لا نعرف حدوده، إلا أن هيجل يؤكد أننا لا نستطيع أن نسلم بوجود الواقع إلا إذا سلمنا بهذه الطاقة الكامنة المنتجة.

وهنا يذهب هيجل إلى أن الواقع بمثابة تلك الوحدة التأليفية التى تضم كل من الطاقة أو القوة، والآثار المترتبة عليها فى كل شامل. وهذا الكلى الشامل، هو فى نظر هيجل الحقيقة.

ومعنى ذلك أن هيجل يرى ضرورة إقامة الوحدة والتأليف بين العناصر البنائية للظواهر وخصائصها، والجانب الدينامى الذى يعكس لنا السبب أو الوظيفة أو القوة التى تعمل وراء تلك الظواهر، من حيث نشأتها وتحديد خصائصها. وهو هنا يؤكد أن هذين الجانبين المتناقضين لهما وجودهما فى كافة الظواهر الإنسانية فى الطبيعة والتاريخ البشرى.

ومن ثم نجد أن هيجل يؤكد على تحليل الظواهر بنائياً لمعرفة ما بينها من إختلاف ندركه بالإحساس، وتحديد كيفياتها عن طريق الإدراك ولو أننا نظرنا إليها من حيث التأليف بين الظواهر والقوة أو السبب الكامن خلفها لرأينا أن هذه الإختلافات تنحل دون أن تختفى، ودون أن تضيع مقوماتها فى هذا الكلى. وفى ضوء ذلك يقر هيجل وجود عالم حسى. إلا أنه يذهب إلى أننا لا نستطيع أن نستغرق فى هذا العالم، ولابد أن نسمو على مرحلة ما بعد الحس لكى ندرك القانون الذى يسيطر على حركة الظواهر، والذى

بفضله تضم الظواهر فى نسق عام شامل. ومن ثم يذهب هيجل إلى أن فهم الظواهر، على أنها تسير وفقاً لقوانين معنية، سيساعد على فهم الظواهر، وهذا الفهم فى نظر هيجل هو التصور السليم للواقع الذى نعيش فيه. وما ذلك إلا لإعتقاد هيجل بأن الفهم يجعلنا نمتلك منطلقاً أرقى من اليقين الحسى والإدراك.

* **والمقوم الرابع للتصور هو الوعي**؛ حيث أن المعرفة فى مرحلة الفهم ترجع إلى الأنا (الذات) وأن إلتقاء الذات والموضوع يكون فى الوعى من حيث هو، فالأمور التى يميزها اليقين الحسى، والإدراك، والفهم هى إنعكاس لفكرنا خارج ذاتنا، وتلك المراحل التى قطعناها من أجل المعرفة تعتبر مراحل من أجل الوعى بالذات.

وبذلك تكون الأنا محور نشاطنا الفكرى ومن ثم يكون الإنسان هو ذلك الكائن الحى الذى يمثل الخلاصة الموجزة للحياة فى الكون. وهو منفصلاً عن تلك الحياة، من حيث الشكل أى من الخارج ولكنه متحداً معها فى الأعماق.

* **ويتمثل المقوم الخامس للتصور في المعرفة المتصلة**؛ والمعرفة هنا هى ذلك النشاط المستمر المتصل الذى يبذل من قبل الوعى، بغية الإحاطة بالحقيقة باستمرار، وذلك لأن الحياة لا متناهية، وليس فى وسع الإنسان الإحاطة بالكل اللامتناهى. وذلك هو الذى يحفز الإنسان دائماً للبحث والمعرفة عن الحياة (الفكر) وبذلك يكون منبع النشاط الفكرى (المعرفة) الذى لا ينتهى بين الفكر والوعى. أما عن الحقيقة محور هذا النشاط الفكرى فهى الحياة التى لا تحدها حدود، والتى تتغير باستمرار.

وإذا ما نظرنا لديالكتيك هيجل على أنه إسلوب ومنهج فى التفكير وصياغة التصور وتطبيقه فى دراسة الواقع وظواهره، يكون إسلوب هيجل

ومنهجه بمثابة مجموعة القواعد المنظمة للبحث والمحددة لمسلكه، ذلك البحث الذى يكون القانون نهاية مساره. وبذلك يفيدنا إستخدام إسلوب هيجل فى البحث التاريخى ومنهجه فى فهم المواقف الجديدة التى يواجهها عصرنا الراهن باستمرار، وإن كنا لا نستطلع فى تاريخ عصرنا، والمجتمعات البشرية، إنتقالاً ثلاثياً من وضع لنقيضه إلى وضع مركب، وذلك لأن كثيراً ما نجد تغيرات تاريخية تمثل رجوعاً للوراء وليست تضاداً مع ما كان موجوداً من قبل.

كما قد يجد مركباً أكثر ضعفاً من أطرافه، وذلك ما نلاحظه فى النظم الرأسمالية التى تحتفظ ببقائها منذ أزمنة الثلاثينات حتى الوقت الراهن[1]. وفى بعض الأحيان تخف حدة التناقض دون الوصول إلى مركب وذلك كما هو حادث الآن بالنسبة لعلاقة الولايات المتحدة بالإتحاد السوفيتى.

ومن ثم يساعدنا منهج هيجل فى دراسة تاريخ الحياة البشرية، والوضع الراهن للمجتمع البشرى، على معرفة ذلك التعقيد الشديد الذى يرسم الواقع، وظواهره فى مجرى التاريخ البشرى.

وقد كان لتفكير هيجل أثره على الإتجاهات الفكرية عند علماء الإجتماع وخاصة بالنسبة لصياغة التصورات النظرية، والتى إتخذت مسالك مماثلة لنفس المسالك التى اتخذها التصور عند هيجل.

فهناك التصورات الكبرى أو الأنساق النظرية الكبرى التى تتناول المجتمع كنسق كلي على نحو ما فعل «بارسونز» بالنسبة لنظرية النسق والفعل، ومتغيرات النمط وهناك الصياغة النظرية ذات المعدل المتوسط عن ميرتون، وهى النظريات التى تتناول النظم والجماعات والأدوار والعلاقات ثم

---

(١) فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص ٣٥١.

النظريات الصغرى التى تتناول الفرد كوحدة صغرى، وبذلك تختلف تلك التصورات والنظريات من حيث فهمها للواقع وتناوله، فتبدأ التصورات الكبرى بالكلى محاولة الإستدلال منه على المفرد، والكيفيات التى تشكل الجزئى.

كما أن بعضها الآخر يبدأ بالمفرد مثل النظريات الصغير، ويستدل منها على الكل. ثم التصورات التى تتخذ من الجزئيات منطلقاتها فى الإستدلال على المفرد والكلى.

وذلك ما نلمسه من تحليلاتنا لمقومات الصياغة التصورية عند هيجل والتى استهدف بها بحث الظواهر الإجتماعية والثقافية فى سياق التاريخ البشرى.

ثانياً: البحوث التاريخية ومعطياتها عند علماء الإجتماع:

ظهور الإهتمام بالدراسات والبحوث الإجتماعية التاريخية بين علماء الإجتماع منذ إعلان ميلاد هذا العلم، وذلك لإدراك علماء الإجتماع لأهمية إستخدام الطريقة التاريخية فى توفير الحقائق التاريخية التى تمكننا من الوقوف على طبيعة الظاهرة، وعناصرها وتطورها وإختلاف أشكالها بإختلاف الشعوب ومراحل التطور التى مرت بها تلك الشعوب[١]. هذا بالإضافة لمعرفة علاقة الظواهر الإجتماعية بما عداها من ظواهر أخرى وما ذلك إلا لإدراك علماء الإجتماع لضرورة هذه الدراسات التاريخية وما توفره من حقائق وبيانات تاريخية، تساعدنا فى الكشف عن الوظائف التى تؤديها تلك الظواهر. والقوانين التى تحكمها وتحدد مسار تطورها.

---

(١) دكتور مصطفى الخشاب، تاريخ التفكير الإجتماعى وتطوره، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥، ص ٢٣٩.

ولاشك أن الإهتمامات المبكرة بين علماء الإجتماع بالدراسات التاريخية، لا تقل عن إهتمامات علماء الإجتماع المعاصرين وإن كان تفكير الرواد الأوائل ومحاولاتهم لتحديد أبعاد الطريقة التاريخية وكيفية الحصول على الحقائق التاريخية، وتكنيكات الدراسات التاريخية التى تصوروها فى مراحل التفكير المبكرة من تاريخ علم الإجتماع، قد ساهمت فى إيضاح الرؤيا لدى المعاصرين من علماء الإجتاع. كما أنها مكنتهم من بلورة الفهم العلمى، حول هذه الدراسات التاريخية، وتطوير تكنيكاتها والإجراءات المنهجية التى تلائم البحوث التاريخية، والتى تمكنهم من الحصول على حقائق تاريخية أكثر ثباتاً وصدقاً وشمولاً حول الظواهر الإجتماعية، فى الفترات التاريخية المختلفة، وفى النماذج الإجتماعية المتباينة.

ومن ثم نتناول الدراسات التاريخية بين رواد علم الإجتماع بالتمييز بين إسهامات الرواد الأوائل من ناحية، ثم الدراسات التاريخية بين علماء الإجتماع المعاصرين من ناحية أخرى.

١- الدراسات التاريخية عند الرواد الأوائل لعلم الإجتماع :

بمراجعة تراث الرواد الأوائل لعلم الإجتماع أمثال «اوجست كونت ودوركايم وماكس فيبر وكارل مانهيم» يتضح لنا وجود إتفاق تام بين هؤلاء الرواد على أهمية الدراسات والبحوث الإجتماعية التاريخية. التى تساعدنا على فهم نشأة الظواهر الإجتماعية وتطورها، وعلاقتها بالسياق الإجتماعى والثقافى للمجتمعات البشرية. والحقبات التاريخية المختلفة وذلك تمهيداً لإستخلاص القوانين التى تحكم هذه الظواهر وتوجه مسارها وتطورها، وتحدد إحتمالاتها فى المستقبل، ورغم هذا الإتفاق على أهمية الحقائق

التاريخية إلا أنهم يختلفون فى جانب أو آخر من جوانب الدراسات التاريخية، وإجراءاتها والتكنيكات المستخدمة فى إطار تلك الدراسات.

وفى ضوء ذلك نعرض لإهتمامات الرواد بالدراسات التاريخية، وأبعاد تلك الدراسات فى فكر علماء الإجتماع.

(أ) البحوث التاريخية عند اوجست كونت (١٧٨٩ - ١٨٥٧م : A. Comte) عندما أضاف اوجست كونت علم الإجتماع لقائمة العلوم التى صنفها حسب تعقيدها على النحو التالى :

الرياضيات	Mathematics
الفلك	Astronomy
الكيمياء	Chemistry
الطبيعة	Physics
البيولوجيا	Biology
وعلم الإجتماع	Sociology

وأخيراً الأخلاقيات. والتى قصد بها كونت دراسة الإنسان الفرد. وهى الدراسة التى تعتمد على علم الإجتماع وتكون بمثابة مزج بين علم النفس والأخلاقيات[1]. وبذلك يضع كونت علم الإجتماع على قمة قائمة التصنيف تلك، لأنه أشدها تعقيداً، نظراً لطبيعة موضوعه. وذلك لأنه الدراسة الموضوعية الواقعية للمجتمعات. ولاشك أن موضوع هذا العلم يعد من أكثر موضوعات العلم تعقيداً، لأنه يهتم بدراسة الكيان الإجتماعى فى مجمله،

(1) Fletcher, Ronald, The Making of Sociolgy, Britain: Thomas and Sons. Ltd., 1972, p. 175.

والذى يتكون عن طريق تجميع التجربة والمعرفة، واللتين تؤلفان على حد تعبير «جاستون بوتول» معطية روحية موضوعية تربط الأجيال ببعضها[1].

ولما كان المجتمع فى نظر اوجست كونت من أكثر الكيانات ميلاً للتغير وأشد قابلية للتوافق مع الظواهر الخارجية المتنوعة، فإنه ينفرد عن بقية الكيانات بقدرته على التقدم السريع المستمر.

ولما كان «اوجست كونت» يرى أن علم الإجتماع يجب أن يبحث عن قوانين الظواهر والروابط الثابتة، التى توجد بين الظواهر موضوع الملاحظة، لتحديد نشأتها وطبيعتها، وتطورها ومدى إختلاف أشكالها باختلاف مراحل التطور، وذلك لأن توفر فكرة عامة عن سير عملية التطور يساعدنا فى عملية تفسير الظواهر الإجتماعية. ومن ثم أكد على أهمية الدراسة التاريخية، وقدم قانون الحالات الثلاثة، والذى يرى فى ضوئه أن الناس قد مروا خلال إجتهاداتهم المستمرة لفهم وتفسير العالم المحيط بهم، بثلاث مراحل متتابعة[2].

تبدأ بالحالة الدينية حيث فسرت خلالها الظواهر المختلفة بعلل أولية تكمن فى الاله وفى النظم الإجتماعية المتوافقة مع تلك العقليات، وفى المرحلة الثانية استبدلت العلل الأولية بعلل عامة ميتافيزيقية يسيطر عليها مبادئ قبلية مثل الفضيلة الكاملة، والحرية المطلقة. وفى المرحلة الثالثة يتم تفسير الظواهر بعلل تستند على الملاحظة العلمية والمقارنة والتجربة وحقائق تاريخية.

---

(١) جاستون بوتول، المرجع السابق، ٥٨.

(2) Fletcher, R, The Making of Sociolgy, Britain: Nelson's University pap., 1977. p. 169.

وقد تأثر اوجست كونت فى تقسيمه لعلم الإجتماع بين الاستاتيكا الإجتماعية، والتى تدرس الحياة الثابتة للمجتمعات، والديناميكا الإجتماعية التى تهتم ببحث قوانين نمو المجتمع بقانون الحالات الثلاثة، التى مر بها التفكير، من ثم حاول أن يجعل من علم الإجتماع علماً موضوعياً، يعتمد على الملاحظة والتجربة والحقائق التاريخية. وذلك بتحديد الفترات والعصور التاريخية تحديداً دقيقاً، حتى يمكن التعرف على مظاهر التطور المرتبطة بالجوانب الإقتصادية والدينية وذلك لإستخلاص الجوانب المرتبطة بكل من تلك المظاهر[1].

وقد كان إهتمامه بقانون الحالات الثلاثة راجعاً لرغبته فى تحديد الطريقة التاريخية فى البحث، بالإستناد لهذا القانون الذى يقرر اوجست كونت أنه استخلصه من خلال دراسته لتاريخ الإنسانية، على أساس علمى تحليلى، وبغض النظر عما وجه لقانونه من نقد باعتباره لا يعبر عن حقائق التاريخ ولا يصور تطور المجتمعات البشرية تصويراً حقيقياً، إلا أن ذلك يعنى إيمان اوجست كونت بالدراسة التاريخية للإستفادة بالحقائق التاريخية فى الوصول إلى قوانين عامة تحكم الظواهر الإجتماعية فى علاقاتها بالظواهر الأخرى، وبالسياق الإجتماعى والثقافى للمجتمعات البشرية المختلفة وفى فترات تاريخية مختلفة.

ولاشك أن فهم كونت للطريقة التاريخية فى البحوث الإجتماعية ليس على النحو الذى تفهم به الدراسات التاريخية اليوم والتى تقوم على المنهج التاريخى الذى يمكن الباحث من معرفة طبيعة الظواهر وعناصرها وتطورها وإختلافها بإختلاف الشعوب والفترات التاريخية، وذلك لأنه لم يستخدمه

---

(١) دكتور عبد الباسط حسن، المرجع السابق، ص ٢٨٩.

إستخداماً علمياً، ولكن فهمه له قام على معنى فلسفى أبعده عن طبيعة الظواهر الحقيقية. ومع ذلك فإن محاولة اوجست كونت تلك تؤكد على أهمية الدراسات التاريخية بالنسبة لعلم الإجتماع، وصياغة القوانين، التى تحكم الظواهر موضوع دراسة هذا العلم، لما يوفره هذا المنهج، وتلك الدراسات من حقائق تاريخية، تضفى مزيداً من الوضوح على الظواهر الإجتماعية، وتساعد على كشف القوانين، التى تحكم تلك الظواهر.

(ب) نقد النزعة التاريخية المتطرفة :

ينتقد «كارل بوبر» من يستندون للمنهج التاريخى ونزوعهم التاريخى المتطرف وتصورهم إمكان تشكيل المجتمع كله من جديد[١]، ومن ثم يرفض بوبر قوانين التطور التاريخى ويسلم مع فيشر بما أكده فيشر فى مؤلفه (تاريخ اوربا) من عبارات تشير إلى: أن الناس تبينو فى التاريخ خطة وايقاعاً منتظماً ونمطاً مرسوماً... ولست أرى فيه إلا مفاجأة تتلوها مفاجأة – أو مجرد واقعة واحدة كبرى يستحيل علينا أن تصدر التعميمات بشأنها، لأنها واقعة مفردة[٢]. ومن ثم يتأكد لنا أن «بوبر» يرفض قوانين التطور لماركسى، والتى تستند لتفسيره المادى للتاريخ[٣]. وبوبر بذلك لا ينكر أهمية الحقائق التاريخية فى دراسة الظواهر وذلك ما يتضح من قوله: إننا قد نفترض أن أى تعاقب فعلى للظواهر يحدث طبقاً للقوانين، ولكن من المهم أن نتبين أنه لا توجد سلسلة واحدة من الظواهر تحدث طبقاً لأى قانون مفرد[٤].

---

(١) كارل بوبر، عقم المذهب التاريخى، ترجمة، الإسكندرية، دار المعارف، ١٩٥٩، ص ١٣١.

(٢) كارل بوبر، المرجع السابق، ص ١٣٧.

(3) Fletcher, op. cit. p. 392.

(٤) كارل بوبر، المرجع السابق، ص ١٤٥.

(جـ) التحليل التاريخي عند ماكس فيبر Max, Weber :

أولى ماكس فيبر إهتماماً كبيراً بمناهج البحث فى العلوم الإجتماعية، ورغم إعتقاده بأنه من الصعوبة بمكان تحديد أساس منهجى عام يخدم البحوث الإجتماعية، ويمكن إستناد النظرية السسيولوجية إليه فى كافة الميادين التى نتناولها، إلا أنه يرى أن العلوم الإجتماعية ذات طبيعة تاريخية. ومن ثم يتخذ من التاريخ أساسه فى إدراك كيفيات الظواهر، وعناصرها وخصوصياتها، وهو بذلك يفضل إستناد علم الإجتماع فى صياغة نظرياته، وإستخلاص مبادئه على دراسة التطور التاريخى للكيانات الإجتماعية، وما يتصل بها من حقائق. ومن ثم استمد التحليلات التاريخية فى دراسته المقارنة لنشأة التنظيمات السياسية والإقتصادية لتجريد أشكالها الواقعية وصولاً للمعنى الذاتى التى تنطوى عليه[1] ورغم تأكيده على دراسة العلاقات الإجتماعية فى صورها المجردة فى سياق علم الإجتماع إلا أنه يرى أن طبيعة البحث فى هذا العلم تقتضى رجوع الباحث للدراسات الإجتماعية التاريخية للوظاهر، وقد قام فيبر نفسه بتطبيق هذا الإتجاه فى دراسته للعلاقات المتبادلة بين الظواهر الدينية والإقتصادية والتاريخية، لتحديد صور التفاعل القائمة فيما بينها.

ولما كان فيبر يولى إهتماماً كبيراً بالحقائق التاريخية، فقد أكد أن تفسير تتابع الأحداث، والوصول منها لتعميم معين يحتاج لسند إحصائى، ولكنه يؤكد أنه بالنسبة لتلك الظواهر التى يتعذر وضعها، وتفسيرها إحصائياً، يقتضى الأمر مقارنتها بأكبر عدد ممكن من العمليات المتماثلة سواء كانت تاريخية أو معاصرة.

---

(١) دكتور مصطفى الخشاب، مدارس علم الإجتماع، الكتاب الثالث، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٧٥، ص ٦٥.

ونظراً لإهتمام فيبر بالتحليلات التاريخية وصولاً لتعميمات معينة حول قضايا تتابع الأحداث، فقد استند في معظم دراساته إلى التحليلات والمقارنات التاريخية[1].

(د) المعرفة التاريخية عند كارل مانهايم K. Mannheim :

لكارل مانهايم إهتمام واضح بالتاريخ ووقائعه، الأمر الذى جعل «نيقولا تيماشيف» يذهب إلى أن الإنسان يلمس فى مؤلفات «كارل مانهايم» الأولى إيماناً ميتافيزيقياً قوياً بالوظيفة الخلاقة للتاريخ. وإن كان مانهايم قد قرر فى مرحلة تالية لذلك، وخاصة فى سنوات إقامته بإنجلترا أن التاريخ وحده لا يمكن أن يهدى الإنسان، حيث كان إهتمامه واضحاً بإدخال معايير أخرى مثل العقل فى مقابل اللاعقل، والسلام فى مقابل العدوان، وهو بذلك يدخل علم الدراسة التاريخية أحكاماً قيمية، وذلك مالا يقره الإتجاه العام فى علم الإجتماع المعاصر[2].

ومما يؤكد إهتمام مانهايم بالتاريخ أيضاً تناوله للعلاقة القائمة بين الحقيقة وصدق المعرفة، والموقف الإجتماعى التاريخى، حيث أنه يذهب إلى أن مفهوم الصدق لا يظل ثابتاً خلال الزمن، ولكنه متضمن فى عملية التغير التاريخى، وذلك خلال عرضه لأساليب التفكير وبنائها[3]. وكذلك إهتمامه بمناقشة مشاكل التكنيك فى البحث التاريخى الإجتماعى Historical Sociological Research فى مجال علم الإجتماع المعرفى. وذلك لإيمانه

---

(١) تيماشيف نيقولا، نظرية علم الإجتماع، ترجمة، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٧٢م، ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

(٢) تيماشيف نيقولا، المرجع السابق، ص ٤٦٦ - ٤٦٧.

(3) Mannheim, Karl, Ideology and Utopia, London: Routledge and Kegan Paul, Ltd., 1966, p. 262.

بأن الواجب الهام لعلم الإجتماع المعرفى يتمثل فى دوره وقدرته فى البحث العلمى فى الدائرة الإجتماعية التاريخية[١]، وأن حياة الجماعة الإجتماعية التاريخية ما هى إلا ذلك الإعتماد المتبادل بين الجانبين[٢] الأمر الذى جعله يؤكد على نسبية المعرفة التى تأثرت بإتجاهه الوظيفى فى عملية تفسير الظواهر والأحداث الإجتماعية التاريخية. وذلك لأن الفكر فى نظره يتأثر بالأوضاع الثقافية والتاريخية، وأن هذه الأوضاع تطبع بصماتها على المبادئ العقلية والمعرفة[٣].

ومن ثم فإن مانهايم يفسر الوعى والمعرفة البشرية فى سياق روح العصر، وما يسوده من ظروف إجتماعية وثقافية. وذلك ما جعله يرفض الإتجاه التقليدى فى المعرفة. وما ذلك إلا لإيمانه بأن المواقف التاريخية أساس عملية تفسير المعرفة. كما أنها أى المواقف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية – هى التى تشكل معارفنا الحقيقية.

ومن ثم نجده يسلك فى تفسيره للمعرفة وأنواعها مسلكاً ديناميا تاريخياً، ويسعى لتفسير الجوانب الإجتماعية والتاريخية التى تشكل حياة الجماعة وإطارها الفكرى[٤]. ونظراً لأن المواقف التاريخية الإجتماعية فى نظره لا تتكرر على مدار التغير التاريخى بصورة واحدة ولا تتبع قوانين واحدة، نجده يقرر أن الحقيقة ما هى إلا نتاج للعملية التاريخية، ولذلك اهتم بدراسة البناءات الإجتماعية الثقافية للفكر، فى سياق العملية التاريخية. ومن هنا كان إهتمامه فى علم الإجتماع المعرفى بدراسة الأصول التاريخية والتطور التاريخى للمعرفة.

---

(1) Mannheim, Ibid. p. 275.

(2) Mannheim, K., Ibid. p. 278.

(3) Mannheim, K., Ideology and Utopia, Ibid, p. 278 - 279.

(4) Coser, Lweis. & Rasenberg, Bernard, Sociological Theory, London: Collier - Macmillan Limited, 1968. p. 670.

٢- الإهتمام المعاصر بالإجراءات التاريخية بين علماء الإجتماع:

حظى الإجراء التاريخى بإهتمام العديد من علماء الإجتماع المعاصرين بالإضافة إلى محاولات «تالكوت بارسونز» لتطوير دراساته للمجتمعات البشرية فى ضوء الإجراء التاريخى. إذ نجد أن العديد من علماء الإجتماع الأمريكيين قد إهتموا بالتطبيقات المنهجية للإجراء التاريخى، ومن هؤلاء هوارد بيكر H. Becker الذى قدم إسهامات طيبة فى هذا المجال، وإن كانت تلك الإسهامات متناثرة بين كتاباته المختلفة خلال الخمسة وعشرين سنة الأخيرة، إلا أن عملية الأساس من القيم للتفسير الإجتماعى(١) قد تضمن الكثير من تلك الإسهامات فى الإستخدام المنهجى للإجراء التاريخى فى البحوث الإجتماعية.

كما أن اليوت D. Eliot إهتم بمعالجة الإستخدام المنهجى للتاريخ فى بحوث علم الإجتماع النظرى(٢)، حيث قدم لنا إقتراحات محددة، تكشف فى جملتها عن الإهتمام بالإستخدام المنهجى للمادة التاريخية. كما أن هيرتزلر Hertzler قدم إقتراحه، مؤكداً به على أهمية الإستخدام السسيولوجى للتاريخ، وذلك فى عام ١٩٢٥(٣)، وهذا ما تضمنته مقالته حول الإستخدام السسيولوجى للتاريخ. هذا بالإضافة لإهتمام «تيجارت» F. S. Teggart فى دراساته لعمليات التاريخ ١٩١٨ ونظرية التاريخ ١٩٢٥. والذى قدم لنا إسهامات منهجية أساسية كانت مغفلة من قبل علماء الإجتماع. وقد كان

---

(1) Becker, H., Through Values to Social Interpretation 1950.
(2) Eliot, T. D., The Use of History For Research in Theoretical Sociology. AJS 27, 1922, March, pp. 626 - 636.
(3) Becker, Modem Sociological Theory, op. cit., p. 230.

مؤلفه بعنوان «روما والصين» ١٩٣٩ . بمثابة محاولة طيبة، حاول فيها أن يكشف عن الإرتباطات القائمة بين الحوادث التاريخية.

وبالإضافة لتلك الأعمال التى خصصت جميعها لمعالجة الإستخدام المنهجى للإجراء التاريخى، وللمادة التاريخية فى البحوث الإجتماعية، نجد العديد من الأعمال التعليمية لكل من «اوديم» Odum و «جوشر» Jocher و«المر» Elmer و «بولين ينج» Paulin Young تفرد فصولاً معينة لمعالجة المنهج التاريخى.

وقد أمكن تمييز مستويين أساسيين لإستخدام المنهج التاريخى فى المعالجات السسيولوجية، أولهما: ذلك الإستخدام على المستوى الكبير، ويعد «سروكن» ممثلاً لهذا الإتجاه فى أمريكا فى تحليلاته للدورات الحضارية، والتى تضمنها مؤلفه بعنوان «الديناميات الإجتماعية والثقافية»، وكذلك «ستيوارت شابين» S. Chapin فى دراسته للتغير الثقافى ودراسة «الوود El-wood» للتطور الثقافى. أما عن الإتجاه الثانى الذى إختص بدراسة ظواهر معينة مثل الحرب والأسرة والباثولوجيا الإجتماعية فيمثله «رايت» فى دراسته للحرب و «زمرمان» فى معالجته للأسرة فى مولفه الأسرة والمدينة و «جيرت وميلز» فى معالجتهما لعلم النفس الإجتماعى كما وجدت فى مؤلفهما (الطابع والبناء الإجتماعى).

هذا بالإضافة لإستخدامات بعض علماء الإجتماع الآخرين للمادة التاريخية فى طرق أخرى، ويمثل هذا الإتجاه الأخير «يونج» فى دراستها لتثقيف الجماعة المهاجرة فى المدينة الروسية، ودراسة «هوارد بيكر» لحركة الشباب الألمانى فى مؤلفه «الشباب الألمانى» حيث كشف عن حركة الجماعة الصغيرة فى إطار الأحداث الكبرى. وكذلك «اليوت» وغيره من العلماء أمثال

«بكريسى» وهو الذى إهتم بدراسة السمات الصينية فى الثقافة الأوربية، كمثال للإنتشار الثقافى. هذا بالإضافة لذلك الجهد الذى قام به كل من «ولبرت مور» و «وليمز» اللذان إهتما بفحص التدرج من مدخل تحليل مقارن، أضف لذلك محاولة «فرانكلين فرازر» فى دراسته لزنوج الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدامه لسجلات الماضى ليلقى الضوء على الوضع الراهن للزنوج[1].

والواقع أن عرض مثل تلك النماذج للدراسات السسيولوجية التى إهتمت بالإجراءات التاريخية واعتمدت على معطيات التاريخ، تكشف لنا عن مدى الإهتمام بالإجراء التاريخى فى علم الإجتماع لما لهذا الإجراء من فائدة علمية جعلته يمثل جانباً هاماً فى مدخل عالم الإجتماع[2]، فى الدراسات الإجتماعية التى يجريها حول المجتمع وظواهره.

ثالثاً: جوانب المفارقة والإلتقاء بين التاريخ وعلم الإجتماع:

شغل الحوار حول العلاقة بين علم الإجتماع والتاريخ إهتمام الكثيرين من علماء الإجتماع والتاريخ، وقد اتخذ هذا الحوار مسلكين متمايزين تمثل أولهما فى ذلك الإتجاه الذى يؤكد الإختلاف والتمايز بين العلمين، ومن ثم تكون البيانات والطرق التاريخية بالنسبة لهم ذات دلالة، وأهمية محدودة فى الدراسات الإجتماعية. وبالنسبة لأنصار المسلك الثانى وهم الذين يؤكدون على الإلتقاء والإتصال بين التاريخ وعلم الإجتماع، تشكل البيانات والطرق التاريخية أهمية بالغة لعالم الإجتماع.

---

(1) Farzier, E. Franklin, The Negro in The United States, New York: 1949.

(2) Becker, H., Modern Sociological Theory. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1966. p. 232.

وفى ضوء ذلك نعرض لهذا الموضوع من خلال تحليلنا للجوانب التالية:

- جوانب المقارنة بين علم الإجتماع والتاريخ.
- وجوانب الإلتقاء بين علم الإجتماع والتاريخ.
- أهمية البيانات التاريخية والطريقة التاريخية فى دراسات علم الإجتماع(١).

١- جوانب المفارقة بين علم الاجتماع والتاريخ:

ثمة محاولات مختلفة استهدفت التمييز بين علم الإجتماع ودراسة التاريخ من حيث الأساس المنطقى والمنهجى لكل منهما. وذلك طيلة الفترة التى تبلور خلالها الإطار النظرى والمنهجى لعلم الإجتماع. ومع أن معظم تلك المحاولات لم تقدم لنا تميزاً مقنعاً بشكل تام بالنسبة للفروق القائمة بين علم الإجتماع والتاريخ، إلا أنها أكدت على ضرورة تحديد معالم العلاقة القائمة بين علم الإجتماع والتاريخ على المستوى النظرى والعملى(٢).

ومن ثم تزايد الإهتمام بين علماء الإجتماع بقضية العلاقة القائمة بين علم الإجتماع والتاريخ، وما إذا كان مختلفان، أم بينها قدر من الإلتقاء، وفى أى الجوانب يكمن الإختلاف والإلتقاء فيما بينهما؟.

ورغم وجود فريق من علماء الإجتماع والتاريخ يذهب إلى أن كل من التاريخ وعلم الإجتماع له أسلوبه المختلف لتحليل الوقائع الإجتماعية عملياً إذا لم يكن منطقياً، فلا يوجد إتفاق حول ما إذا كان هذا الإختلاف كامن فى

---

(1) Blumer, Martin, Sociological Research Methods, London: The Macmillan Press Ltd., 1977. p. 182.

(2) Coldthorpe, John, H , The Relevance of History to Sociology in Blumer, Martın, Ibıd., p. 178.

موضوع، والإطار المرجعي ومنطق التفسير والنظرية، والمناهج المستخدمة فى جمع البيانات وتحليلها، أو فى المعيار المستخدم لتقويم البيانات.

ومع ذلك فإن «مارتن بلومر» يذهب إلى أن الإختلاف بين علم الإجتماع والتاريخ قائم، ومن ثم يذهب إلى أن العلاقة بينهما ما تزال مشكلة يهتم بها علماء الإجتماع الإنجليز والفرنسيين والأمريكان وإن إختلفت درجات الإهتمام فيما بينهم(١).

ومن المحاولات المشهورة للتمييز بين التاريخ وعلم الإجتماع، ما قام به فلاسفة الكانتيه المحدثة أمثال «فندلباند» و «ديكارت» اللذان استندا للإختلافات الكمية بين التاريخ والعلوم الأخرى كمحك للتمييز بينها. فالتاريخ يهتم بالحوادث الفردية الخاصة ويدرسها لذاتها، فى حين أن العلوم الأخرى مثل علوم الطبيعة والكيمياء فإنها تهتم بصياغة القضايا العامة التى تنظر من خلالها للظواهر موضوع بحثها، وتحاول فهمها، وتقديم التفسيرات العلمية لها، فى ضوء تلك القضايا. وعلم الإجتماع هنا يوضع فى مصاف العلوم الطبيعية، وباعتباره نظاماً تعميمياً يقوم على صياغة القضايا العامة، التى يستند إليها فى رؤية الظواهر موضوع بحثه لفهمها، وتقديم التفسير لها فى ضوء هذه القضايا.

وفى ضوء هذا الأساس الذى استعان به «جون جولد ثورب» فى التمييز بين علم الإجتماع والتاريخ يتضح لنا أن عالم الإجتماع يحتاج لإطار تصورى، أو لأطر تصورية يحل فى ضوئها ظواهر الوجود الإجتماعى. فى حين أن عالم التاريخ يهتم بالأفراد والأحداث وما يتعلق بهما من تفصيلات

---

(1) Blumer, Martin, Sociological Research Methods, op. cit. p. 172.

خاصة. ومن ثم يمكن التمييز بين التاريخ وعلم الإجتماع باعتبرهما علمين مختلفين على المستويات التجريدية.

وإذا كان الزمن هو البعد الرئيسى لعمل رجل التاريخ، حيث أنه يقوم برصد الحوادث الماضية، محاولاً إيضاح كيف أن هذه الحوادث تفضى لبعضها فى إطراد موجه، فإن عالم الإجتماع على العكس من ذلك يهتم بالعلاقات الوظيفية التى توجد بين العناصر البنائية للمجتمع، وبين الأنساق الإجتماعية(1).

وثمة تمييز آخر بين علم الإجتماع والتاريخ، لا ينهض على أساس التمايز بين قضايا كل منهما، ولكن يتخذ من نوع المنهج أساساً لهذا التميز، فى عملية البحث.

والإهتمام هنا ينصب على المنهج السسيولوجى بما يحويه من عينة، ومقابلة، وملاحظة منتظمة، فى مجال البحث الميدانى. وما يستند عليه من تكنيكات وتكميم، وتحليل إحصائى للبيانات المتحصلة عن العمل الميدانى. فاتباع هذه الإجراءات المنهجية غير ممكن، وغير قابل للإستخدام لدراسة الماضى. وعلى أساس ذلك فإن التاريخ وعلم الإجتماع أنشطة فكرية مختلفة تماماً. حيث أن علم الإجتماع يسعى لدعم عمليته بالإستناد إلى منهجية العلوم الطبيعية فى حين أن التاريخ فى الجانب الآخر، ولإعتبارات منهجية أساسية لا يمكنه تحقيق ذلك نظراً لطبيعة موضوعه.

٢- جوانب الإلتقاء بين علم الإجتماع والتاريخ:

رغم أن المؤرخين التقليديين كانوا قلقين على التاريخ من العلوم الإجتماعية، ويرون فيها تهديداً لمجال عملهم، إلا أن التطور الذى طرأ على

---

(1) Goldthorpe, op. cit. p. 179.

علم الإجتماع مؤخراً فى إنجلترا قد شجع بعض المؤرخين لتطبيق الأساليب السسيولوجية للتحلل على المشكلات التاريخية، المتعلقة بالبناء الإجتماعى. وذلك على نحو ما فعل «كريستوفر هل» C. Hill وهوبزباون E. Hobsbawn وتومبسون E. Thosmpson وغيرهم من الذين أسهمت كتاباتهم فى كشف جوانب العلاقة القائمة بين علم الإجتماع والتاريخ.

وتحليلنا لجوانب الإلتقاء بين علم الإجتماع والتاريخ ينصب على جوانب ثلاث رئيسية تتمثل فى :

- إستخدام التحليل التاريخى فى علم الإجتماع.
- تطبيق المؤرخين للأساليب السسيولوجية فى التحليل، على مشكلات البناء الإجتماعى.

(أ) إستخدام التحليل التاريخي في علم الإجتماع :

ذهب «أرمان كوفيليه» فى مؤلفه «مدخل إلى علم الإجتماع» إلى أن التاريخ منهج حقيقى للتحليل والتفسير، وأنه بمثابة مصدر للبحث يستطيع عالم الإجتماع أن يستفيد منه. وهو يستند فى ذلك لما ذهب إليه دوركايم من أن الدراسة فى علم الإجتماع تحتاج للتمهيد التاريخى، كما أن الدراسات التى يقوم بها علماء الإجتماع تحتاج للتاريخ المقارن. وذلك لأن التاريخ يساعدنا على فهم الأحداث الإجتماعية فى تغيرها.

واستناداً إلى ما ذهب إليه علماء الإجتماع من أن التاريخ منهج حقيقى للتحليل السسيولوجى للأحداث والظواهر الإجتماعية، ذهب عالم الإجتماع الإنجليزى «توماس بيرتون بوتومور» فى مؤلفه (علم الإجتماع) إلى أن الإتجاه التاريخى فى علم الإجتماع إتخذ شكلين أساسيين: تمثل أولهما فى ذلك الشكل الذى نلمسه لدى علماء الإجتماع الأوائل، الذين تأثروا بفلسفة

التاريخ، ومن بعدها بنظرية التطور، ويتضمن هذا الإتجاه نظاماً معيناً للأفضليات المتعلقة بمشكلات البحث والنظرية. كما أنه يركز بصفة أساسية على المشكلات المتعلقة بأصول النظم الإجتماعية والمجتمعات والحضارات ونموها، والتحولات التى طرأت عليها.

واضعاً فى إعتباره التاريخ البشرى، وجميع النظم الإجتاعية الرئيسية للمجتمع، وذلك على النحو الذى تمثله أعمال كل من «اوجست كونت»، و «هربرت سبنسر» و «هوب هاوس». أو التطور الكلى لنظام إجتماعى خاص كما هو فى أعمال «وستر مارك» وبوجه خاص فى مؤلفه «تاريخ الزواج البشرى» وفى مؤلف الدولة لـ. ف. اوبنهايمر F. Oppenheimer.

وهنا يذهب «بوتومور» إلى أن ثمة اطروحة مبكرة تقرر أنه لا يوجد قانون للتطور، وأن أعمال هؤلاء التطوريون ليست فى الواقع سوى وصف وتفسير تاريخى[١].

ومن الإنتقادات الشديدة التى وجهت لهذا الإتجاه تلك التى لاحظت أن المنهج التطورى المقارن قد بلغ حد العبث فى أعمال كل من «فرازر» Frazer ووستر مارك Westermarck لأنه من غير المحتمل أن علماء الإجتاع سوف يكونوا فى المستقبل أكثر إهتماماً بتلك الأنساق التطورية.

فأعمال التطوريين قد إرتبطت بمحاولات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر التى دارت حول التقدم الإجتماعى. وقد تمت هذه المحاولات تحت تأثير تلك الفكرة الباعثة والمتحكمة، على نحو ماأسماها «بيرى» Bury ورغم رد «حينزبرج» على تلك الإنتقادات إلا أن «بوتومور» يذهب إلى أن الإهتمام

(1) Bottomore T. B., Sociology, London: George Allen & Unuin. Ltd. 1972. p. 53.

المعاصر بمشكلات التنمية الإجتماعية يعتمد بشكل واضح على التصنيع والنمو الإقتصادى، ومن ثم يؤكد «بوتومور» أن مثل تلك المنطلقات تشكل ظاهرة تاريخية مختلفة، وذلك لأنه يسير فى مسالك مختلفة وقد يؤدى إلى نهايات مختلفة كذلك[1].

وبذلك يسعى «بوتومور» لإخراج فهم التغيرات الإجتماعية فى العالم الحديث من إطار التطور الإجتاعى الشامل. وذلك لأن هذه الأطر التطورية قد اكتسبت فى بعض الأحيان طابعاً متزمتاً، قد يسهم إلى حد ما فى إعاقة الفكر والبحث، ومن ثم ساق «بوتومور» مثالاً لذلك بالنزعة التطورية الماركسية المتزمتة التى إتبعها ماركس فى دراسته للرأسمالية الحديثة، والتى تحولت لمذهب فى التطور الإجتماعى. والذى شاع الإستناد إليه فى تفسير حركة التاريخى بشكل يبعث على القلق.

وما يدعيه أنصار المدخل التاريخى هو أن علم المجتمع ليس إلا علم التاريخ وهم لا يقصدون هنا التاريخ بالمعنى التقليدى، بمعنى أنه مجرد سجل للوقائع التاريخية، وإنما ما يقصدونه بالتاريخ يتمثل فى إعتباره وعلم الإجتماع شيئاً واحداً لا يرجع بنظرته للماضى فحسب، وإنما ينظر أيضاً إلى المستقبل. وهنا يؤكد أنصار هذا الإتجاه أن التاريخ يتناول القوى المؤثرة، وقوانين التطور التاريخى.

ومن رأى أنصار هذا الإتجاه أن يلتزم علماء الإجتماع بالمدخل التاريخى، ومحاولة الوصول إلى فكرة عامة عن الإتجاهات العريضة التى تسبب تغير البناء الإجتماعى، وذلك محاولة منهم لإدراك علل هذه العملية،

---

(1) Bottomore. T. B., Ibid. p. 53.

وأسبابها، والسعى لصياغة القوانين العامة التى تحكم التطور الإجتماعى، لإمكان التنبؤ بالتغيرات المستقبلية بالإستناد لتلك القوانين العامة[1].

ورغم أن الإتجاه التاريخى لدى التطوريين الأوائل قد وفر قدراً من المعلومات التاريخية المفيدة، بالإضافة إلى بعض القوانين والشروط الملائمة لبعض أنواع التغير، إلا أن هذا الإتجاه لا يتلاءم بصورة مطلقة على نحو ما ذهب التطوريون الأوائل لتفسير التغيرات الإجتماعية، خاصة وأن التغيرات الإجتماعية المعاصرة تبدأ بمنطلقات مختلفة أو تسير فى مسالك مختلفة من تلك التى تأكدت فى فكر التطوريين الأوائل.

إما الشكل الثانى للإتجاه التاريخى الذى حدده بوتومور، فيمثله ماكس فيبر، وبعض علماء الإجتماع اللاحقين، والذين إتخذوا منحى الخط الفكرى لماكس فيبر، فقد حدد «فيبر» فى نقده للماركسيين فى عصره، معالم المدخل التاريخى الثانى، الذى تحسن بصدد الحديث عنه الآن. خاصة وأن «ماكس فيبر» قد رفض ما أسماه الماركسيون بالمفهوم المادى للتاريخ كفلسفة للحياة، وكتصور للتفسير العلمى السببى للحقيقة التاريخية، وأكد على أن تطوير التفسير الإقتصادى للتاريخ من الأهداف الرئيسية التى يسعى إليها[2].

وماكس فيبر هنا يؤكد على موقفه ضد التفسير العلمى لماركس، ويعارض فكرة التفسير السببى كمنهج صالح لكل شيء، وهو بذلك يرفض زعم ماركس بإمكانية تفسير مسار التطور الإجتماعى بشكل كامل. ومن ثم يذهب إلى أهمية إستخدام التفسير التاريخى، والتفسير العلمى فى الدراسات، وخاصة تلك الدراسات التى أنجزها حول أصول الرأسمالية، ونمو

---

(١) بوبر، كارل، عقم المذهب التاريخى، ترجمة، الإسكندرية، المعارف، ٢٩٥٩، ص ٦٠.

(2) Bottomore, op. cit. p. 54.

البيروقراطية الحديثة. والتأثير الإقتصادى للأديان. وهو بذلك يؤكد أن القضايا السسيولوجية النظرية العامة تشير للإتجاهات فقط، فى حين أن تطبيقها فى مواقف ومجتمعات يتضمن دراسة تاريخية مفصلة.

وقد كان لهذا الإتجاه التاريخى دور فى علم الإجتماع الحديث حيث نجد أن أعمال «رايت ملز» و «رايمون ارون» موجهة بهذا الإتجاه فتناولا المنهج عند ماكس فيبر موضحين أهمية تناول الدراسة لبعض التغيرات التاريخية التى طرأت على البناء الإجتماعى، وبعض أنماط المجتمعات، ومقارنة بعض جوانب هذه التغيرات بأنماط أخرى من التغيرات والمجتمعات(١).

وفى ضوء ذلك ذهب «بوتومور» إلى أن الإهتمام المتزايد بالتغير الإجتماعى فى المجتمعات النامية والمتقدمة يؤكد أهمية مناهج ماكس فيبر، وإمكانية إستخدامها على نطاق واسع فى تقديم تفسيرات علية سببية، وتفسيرات تاريخية(٢).

وقد أكد عالم الإجتماع الفرنسى «اميل دوركايم» على أهمية التاريخ، لما يقدمه لنا من عون فى فهم الأحداث الإجتماعية، وحركتها. وبذلك يستخدمه دوركايم كأداة للتحليل، لفهم التنظيم الإجتماعى، ومعرفة أصوله وتركيب عناصره، والعلاقات القائمة فيما بينها، نظراً لأن التاريخ يبرز لنا هذه العناصر ويوضحها، وذلك لأن العناصر التى تؤلف تلك التنظيمات تنشأ تباعاً، وتتولد عن بعضها، ومن ثم يجب ملاحقة سير تكوينها فى الزمان، أى فى التاريخ، لمعرفة عناصرها المكونة لها، وطبيعة تلك العناصر(٣).

---

(١) بوتومور، تمهيد فى علم الإجتماع (ترجمة)، القاهرة، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٣، ص ٧١.

(2) Bottomore, Ibid, pp. 54 - 55.

(3) Blumber, op. cit. p. 173

ومن ثم يؤكد «رمان كوفيليه» على التاريخ كمنهاج تفسيرى، لتفسير الواقع التاريخى، وتحديد الأسباب التى ترجع لإصول تاريخية. ومن ثم يؤكد دوركايم على أهمية المقارنة بين عدة نماذج من التطورات التاريخية، وذلك مثلما فعل اميل دوركايم فى تفسير التاريخى لنسق القرابة، وتغيراتها، من الصيغة المرتبطة بالأم، حتى الصيغة الحالية الزواجية، التى تتعلق بالأم والأب معاً، مروراً بقيام نسق القرابة الأبوية، مع تأكيده على أهمية تتبع العلاقات القائمة بين كل منها عبر التاريخ.

(ب) إستخدام المؤرخون للأساليب السسيولوجية في التحليل :

تدارك المؤرخون أهمية تطبيق أساليب التحليل السسيولوجية على المشكلات المتعلقة بتاريخ البناء الإجتماعى. وقد شجع هذا الميل قلق بعض المؤرخين على التاريخ من العلوم الإجتماعية، نتيجة لكتابات «كار» E. Carr ومحاضراته التى إهتمت بهذا الجانب. ومن ثم تأثر علماء التاريخ الإقتصادى فى بريطانيا بالتقدم الذى أحرزه علم الإجتماع، واستخدموا المدخل السسيولوجى فى دراساتهم.

وفى ضوء تلك التغيرات والإسهامات الأولية «لتاونى» Tauney و «نامير» Namier، أو لهؤلاء الذين تأثروا بالإطار المادى فى أعمالهم أمثال كرستوفر هل C. Hill و «هوبزباوند» E. Hobsbawn و «تمبسون» E. Thompson واتجهوا لتطبيق الأساليب السسيولوجية للتحليل فى الدراسات التاريخية. ومن ثم تأثر علماء التاريخ بهذا الإتجاه، واهتموا باستخدام الأساليب السسيولوجية، فى دراساتهم للمشكلات المتعلقة بتاريخ البناء الإجتماعى. وقد أتت دراساتهم تلك بنتائج طيبة. أدت لتزايد الإهتمام بتوثيق العلاقة القائمة بين التاريخ وعلم الإجتماع، ومن ثم أكدت هذه البحوث من جديد طبيعة العلاقة القائمة بين علم الإجتماع والتاريخ.

وقد كان من بين علماء التاريخ الذين أكدوا هذا الجانب كل من لورنس ستون L. Stone، وهو بزباون، وفنكنث Jvincent، وثمبسون E. Thompson واسا برجز A. Briggs فهم الأمثلة الحقيقية لهذا الإتجاه من بين علماء التاريخ. ومن بين علماء الإجتماع الذين قدموا إسهامات هامة فى التاريخ الإنجليزى كل من سملزر N. Smelser، وبانكز O. Banks وجيتزمان W. Guttsman[1].

وقد أوضح «جون جولد ثورب» فى تحليله الملاءمة وإتصال التاريخ بعلم الإجتماع، أن التاريخ وعلم الإجتماع يعتمد كل منهما على الآخر، ويرتبط به وقد إجتهد لإبراز جوانب التماس، والإتصال بين كل منهما[2] كما أن «ميثال اندرسون» قد عرض لإحتمالات قيام علم الإجتماع التاريخى الكمى بالإستناد إلى الإحصاء، وذلك لتأكيد جوانب الصدق والثبات فى البيانات المتحصلة، والتى تستند إليها الدراسة التاريخية.

ومن ثم يؤكد «مارتن بلمر» أن المجلدات الإحصائية وغيرها من إحصاءات منشورة تمثل العملية المتصلة بسلسلة البيانات التى تجمع، والتى يمكن أن يكمن فيها الخطأ، إذا لم يتوفر فى تسجيلها الصدق والدقة. ومن ثم يذهب «فريجلى» فى مؤلفه «علم إجتماع القرن التاسع عشر»[3]، إلى أن الإصرار على أهمية تأكيد الصدق فى المعطيات التاريخية، وفى البيانات

---

(1) Wrigley, E. A. (ed) Nineteenth Century, Sociology, Cambrige University Press, 1972. p. L In Blumer, op. cit. p. 173.

(2) Goldthorpe, J. H., The Relevance of History to Sociology, In Blumer, op. cit. p. 178.

(3) Gottschalk, L. The Uses of Personal Documents in History, Anthropology and Sociology, New York: SSRC. 1947, In Blumer, op. cit. p 174.

التاريخية عن طريق إستخدام الإسلوب الكمى فى التحليل، ما هو إلا إدخال للأساس المنهجى لعلم الإجتماع فى الدراسات التاريخية. ومن ثم إهتم بهذا الجانب المتعلق بتحقيق الصدق والثبات فى البيانات التاريخية، والمصادر التاريخية المستخدمة، كل من اندرسون وغيره ممن أسهموا فى هذا الجانب، بمناقشة موضوع إستخدام أساليب التحليل السسيولوجية فى مجال التاريخ ودراساته. وذلك لإمكان التخلص من التفسيرات المضللة للمراحل التاريخية المختلفة[1].

ويضيف اندرسون جانباً آخراً من أساليب التحليل السسيولوجية يمكن إستخدامها فى الدراسات التاريخية، وهو ذلك الجانب المتعلق بالتحليل الوصفى، وهو هنا يريد أن يؤكد على إمكانية إستخدام طريقة التحليل المعتمد على المصادر التاريخية غير الكمية، والتى أسماها اندرسون «بالبيانات الوصفية Descriptive Data» التى تساعدنا فى رؤية الوضع الذى كانت عليه الأفعال، والأحوال الإجتماعية. وترجع أهمية إستخدام هذا الإسلوب غير الكمى، إلى أنه جانباً كبيراً من الدراسات الإجتماعية والتاريخية تتناول جوانب غير كمية، ولذلك يذهب «بليمر» إلى أهمية الحذر والحيطة فى إستخدام البيانات الكيفية، ويؤكد على أن إستخدامها بعناية يؤدى لمزيد من الفهم والوضوح للأحوال الإجتماعية، والرؤية الخاصة للفاعلين الإجتماعيين لوضعهم.

ومن ثم نجد أن الميل هنا واضح لإستخدام أساليب التحليل السسيولوجية التفسيرية والوصفية، فى مجال الدراسات التاريخية. بالإستناد إلى التفسير السسيولوجى المستند للبيانات الإحصائية المسجلة، والإجراءات التى يمكن أن

(1) Blumer, op. cit, p 175.

ترتبط بهذا الجانب التفسيرى من ناحية، بالإضافة لإستخدام التوثيق الشخصى المتضمن السير الذاتية، والتسجيلات اليومية، أو اليوميات المسجلة، والوثائق المكتوبة، حول تواريخ الحياة. وذلك ما أكده «جونزشالك» فى مؤلفه بعنوان «إستخدامات الوثائق الشخصية فى التاريخ، والانتروبولوجيا وعلى الإجتماع» حيث أكد فيه على البيانات المتعلقة بالجانب الشخصى للمشتركين وإنطباعتهم، فى تحليل الأوضاع الإجتماعية، التى كانوا مستغرقين فيها بفاعلية[1].

ومن ثم نجد أن إسلوب التحليل السسيولوجى الوصفى يستند فى الدراسات التاريخية (وخاصة لدى علماء التاريخ السياسى) على السير الذاتية واليوميات والكتابات والتى ظلت بمثابة المصدر الأساسى للمؤرخين، وعلماء التاريخ السياسى. وقد استخدم «رارلى» هذه المصادر التوثيقية، أو هذه الوثائق واهتم بما تحويه من مادة ى دراسته للطبقة العاملة. كما أن «بيرنت» و«هيدسون» و«آسيماوارفز» اهتموا بالمادة التى تحويها هذه الوثائق فى تحليلاتهم، ومن ثم نجد أن العديد من الدراسات التى استخدمت المصادر التاريخية قد زاوجت بين إسلوبى التحليل التاريخى الكيفى والكمى، وأكدت على إمكان إستخدام هذه الأساليب السسيولوجية المنهجية، وتطبيقها فى دراسة الماضى وتقدير مشاكله.

وبذلك تكشف معالجات «ماكس فيبر»، ومارك بلوخ «ولبزت» S. Lipset العلاقة القائمة بين التاريخ وعلم الإجتماع. والأكثر إثراءاً للدراسات التاريخية

(1) Hoggart, R. The Uses of Literacy, London: Chatto and Windus, 1957.

هى تلك العلاقة القائمة على المشاركة فى المناهج العامة فى مجال كل منها[1].

٣- أهمية البيانات التاريخية وطريقة إستخدامها في دراسات علم الإجتماع :

أبدى عدد من علماء الإجتماع الإنجليز إهتماماً واضحاً بالمادة التاريخية، فى البحوث الإجتماعية. ومن ثم إستخدموا البيانات المتعلقة بالسير الذاتية والمرتبطة بحياة الطبقة العاملة، فى دراساتهم، وذلك على نحو ما فعل «رتشارد هوجارت»[2].

وقد اهتم علماء الإجتماع بالحياة الإجتماعية فى فترات تاريخية ماضية وذلك على نحو ما فعل «توماس» و «زنانيكى» وعلماء الإجتماع بمدرسة شيكاغو من بعدهما حيث استخدموا السير الذاتية فى دراساتهم للفعل الإجتماعى من الجانب الذاتى، وذلك بالإضافة للإهتمام الحديث الذى تمثل عند عالم الإجتماع التاريخى «دنزين» والذى حاول الحصول على تقريرات شخصية عن الأحوال الإجتماعية فى الماضى من الأعضاء المسنين للمجتمعات المحلية[3]، والذين اعتمد عليهم كإخباريين Informents، وقد أصبح الإهتمام الآن متزايد بين علماء الإجتماع البريطانيين بالبحث التاريخى. ومن ثم، ولتحقيق أغراض تلك الدراسة تضمن إهتمامهم بالدراسات التاريخية، إهتماماً بتطبيق الطريقة التاريخية فى علم الإجتماع،

---

(1) Benzin, N. The Research, London: Butter Worths, 1970. And the Logic of Naturalistic Inquiry, Social Forces, 1971. pp. 166 - 182.

(2) Vansina, J. Oral, Tradition, London: Penguin, 1973.

(3) Smelser, N. J., Social Change in The Industrial Revolution, London: 1959. In Blumer, op. cit. p. 181.

والأنتروبولوجيا لدراسة الماضى بنمو التاريخ الشفهى Oral History، وظهور النقد المنهجى (لفانسينا)، والإهتمام متزايد بتلك التكنيكات[1] فى العديد من البحوث التاريخية التى رستخدمته وأعطته كل إعتبارها.

وقد كان إهتمام «سملزر» بالبيانات التاريخية فى دراساته السسيولوجية، التى أجراها لفهم العلاقة بين النمو الإقتصادى ووظائف الأسرة، فى إنجلترا خلال الثورة الصناعية، راجعاً لرغبته فى توفير البيانات، التى يمكن تطبيقها فى إختبار الجانب الدينامى للنظرية العامة للأنساق الإجتماعية.

ومن ثم يتضح لنا مدى إهتمام علماء الإجتماع باستخدام البيانات التاريخية فى دراساتهم وما يمكن أن تسهم به تلك البيانات التاريخية فى الدراسات العلمية السسيولوجية.

والواقع أن الإهتمام بالطريقة التاريخية فى البحوث الإجتماعية يرجع إلى أن محاولات الفصل والتمييز بين علم الإجتماع والتاريخ على الأساس المنهجى، تتطلب حصر علم الإجتماع فى دراسات المجتمعات القائمة اليوم، ولاشك أن ذلك ينطوى على قدر من التناقض والمغالطة المبالغ فيها من قبل أنصار هذا الإتجاه، وذلك لأن إستخدام الطريقة التاريخية فى علم الإجتماع ذات دلالة وفائدة فى أعمال علماء الإجتماع، سواء على المستوى النظرى أو المنهجى.

كما أننا لو أخذنا فى الإعتبار البناء المنطقى للفئات التحليلية التى تستند إليها النظرية العامة للأنساق الإجتماعية. من حيث تولد هذه الفئات وفائدتها التجريبية. فإننا نجد أن المادة التاريخية بصورة عامة ليست ذات قيمة كبيرة لعالم الإجتماع، بصورة أكثر من أى نوع آخر من البيانات حول المجتمعات

---

(1) Blumer, op. cit, pp. 181 - 182.

البشرية، فضلاً عن أنها قد تكون ذات قيمة أقل مما نسميه بيانات مسحية أو البيانات المتعلقة بالسلالات والأجناس، نظراً لإحتمال عدم إكتمالها أو ثباتها. غير أن البيانات التاريخية بالنسبة لعالم الإجتماع الذى يهتم بالنظرية السسيولوجية. ذات قيمة وفائدة كبيرة لجانب معين فقط، يهم عالم الإجتماع، وهو ذلك الجانب المرتبط بالنواحى الديناميية للنظرية. حيث يكون إختبار القضايا العامة General Proposition حول التغير الإجتماعى على المدى البعيد، فى حاجة لتلك البيانات المتعلقة بالتتابع الزمنى. ومن الأمثلة التى توضح لنا البيانات التاريخية المستخدمة بواسطة عالم الإجتماع لهذا الغرض، المرتبط بالجوانب الديناميية للنظرية، وإختبار القضايا العامة حول التغير الإجتماعى فى سلسلة التتابع الزمنى، تلك الدراسة الحديثة حول التغير الإجتماعى المرتبط بالثورة الصناعية، والتى قام بها «نيل سملزر»[1] حيث أن «سملزر» استخدم قدراً كبيراً من المادة المتعلقة بالتاريخ الصناعى، والتغير بلانكشير Lancashiere، فى الفترة ما بين ١٧٧٠ وحتى ١٨٤٠ وذلك للإختبار التجريبى للنظرية العامة للتغير فى الأنساق الإجتماعية، من خلال عملية الإختلاف والتمايز البنائى، تلك النظرية التى تمثل جزءاً من النظرية الواسعة للفعل الإجتماعى Theory of Social Action التى قدمها تالكوت بارسونز Parsons وزملاؤه.

وقد كان الإجراء الأساسى الذى اتبعه «سملزر» هو إيضاح كيف يمكن تطبيق نموذجه للتغير البنائى بنجاح لفهم مظاهر التغير، وذلك ما جعله يحاول تطبيق نموذجه على التغير فى صناعة القطن بلانكشير. ومن ثم تطبيقه على تغير الإقتصاد العائلى للطبقة العاملة بلانكشير، ومع أن النسقين

(1) Blumer, Ibid., p. 187.

الفرعيين اللذين تناولهما سملزر مختلفين تماماً من حيث إنتظامهما، فإنه يقترح إمكانية مناقشتهما معاً، أو فى سياق نمط ونموذج التمايز والإختلاف، البنائى، وفى كلا الحالتين يمكن فحص عملية التغير فى سياق النموذج الدينامى Dynamic Model ذاته. ومن ثم نجد أن سملزر يذهب بشكل قاطع إلى أن قابلية التطبيق العامة بنموذجه المقترح مرتبطة بالنظرية الواسعة للفعل التى اشتق منها النموذج.

ومن ثم يذهب «مارتن بليمر» إلى أنه بالنسبة لعلماء الإجتماع الذين يتمسكون بالإختلافات المنهجية الأساسية، القائمة بين التاريخ وعلم الإجتماع، تكون البيانات التاريخية ذات دلالة وفائدة محدودة أكثر مما لهذه البيانات من دلالة بالنسبة للمهتمين بالنظرية العامة، وفى ضوء ذلك نجد أن بليمر «يقرر أن للدراسات التاريخية الواسعة قيمة توجيهية عامة بالنسبة لعالم الإجتماع. وذلك ما لاحظه «لازرزفيلد Lazarsfield بالنسبة لتكوين علماء التاريخ لبعض القضايا المتعلقة بالرأى العام، وذلك فى دراسة التغير الإجتماعى، على نحو ما يتم بالنسبة للدراسات التتبعية، التى تتناول خصائص العلاقات القائمة بين الظواهر المتغيرة من حيث كونها طردية، أو عكسية، بمعنى دراسته النظم الإجتماعية والجماعات بتكرارها فى فترات زمنية مختلفة.

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن البيانات المتحصلة بكيفية أو نوعية، تجعلها تسمح بالتحليل النظرى المثمر لعمليات وميكانزمات التغير الإجتماعى ترتبط بالدراسات التاريخية وتكسب معطياتها قيمة وإذا نظرنا لأهمية البيانات التاريخية بالنسبة لمن يفصلون بين علم الإجتماع والتاريخ فإن البيانات التاريخية تكون ذات دلالة وأهمية محدودة. فى حين أن البيانات التاريخية ذات دلالة وأهمية بالغة القيمة بالنسبة لمن يرون أن علم الإجتماع

يمتد بجذوره ليرتبط بالدراسات التاريخية، ولذا فهم يؤكدون على أهمية البيانات التاريخية.

والحقيقة أن كلا المدخلين فى حاجة للدراسات والبيانات التاريخية وذلك:

(أ) لأن الفهم العميق يتطلب الإختلافات المحتملة فى المجتمعات البشرية، وبوجه خاص فى الطرق التى تكون متكاملة فيها أو متغيرة. وذلك قبل إنجاز تقدم ذات دلالة للنظرية العامة، ولذلك فإن النقد الرئيسى الذى يوجه للنظرية العامة لبارسونز أنها ليست عامة بالقدر الكاف، وذلك لوجود أشكال معينة من المجتمعات التى لا تطبق فيها بفاعلية وكفاءة[١].

(ب) وان نوع الدراسات التاريخية والمقارنة ضرورية لتعمل كاطر للعمل، والتى تكون فيها الدراسات التفصيلية للوسط ممكنة، وبطريقة ذات دلالة تخدم التحليل البنائى.

(جـ) ان الدراسات التى تركز على أنماط الإختلاف، فى البناء الإجتماعى وفى الثقافة، وأيضاً فى الطبيعة البشرية فى حد ذاتها. تساعدنا فى محاولتنا لفهم مجتمعنا وعصرنا. وذلك يتم فى الغالب من خلال المقارنة بنماذج العوامل الأخرى. ومن ثم نجد أن البعد التاريخى، وبالمثل البعد الجغرافى، واللذان يشكلان وجودنا الإجتماعى، له أهمية فى تحقيق وضوح وفهم أكثر. وبذلك يؤكد «بليمر» على أهمية التوجيه التاريخى لعلم الإجتماع، وأنه سيظل يشكل الأساس الجوهرى لهذا العلم[٢].

---

(1) Blumer, Ibid., p. 187.

(2) Blumer, Ibid., p. 187.

٤- ظهور علم الإجتماع التاريخي كتجسيد للإلتقاء بين علم الإجتماع والتاريخ:

لقد كان للحوار الدائر فى مجال العلاقة بين علم الإجتماع والتاريخ إسهاماً واضحاً، تمثل فى تأكيد الرابطة بينها من خلال ظهور الإهتمام فى الربع الثانى من القرن العشرين، بصياغة أسس علم الإجتماع التاريخى، وإمتداده للربع الثالث من هذا القرن، ونعنى بمفهوم علم الإجتماع التاريخى، تلك الجهود التى إستهدفت تحديد المبادئ العامة، والإنتظامات التى تحكم حركات المجتمعات أو الثقافات والحضارات بصورة عامة.

وقد مهدت لظهور هذا الإتجاه الفكرى، وهذا الفهم لطبيعة العلاقات القائمة بين علم الإجتماع والتاريخ، ظهور الإهتمام بالدراسة الإجتماعية التاريخية للجماعات الكبرى وديناميانها وعوامل تغيرها والطابع المميز لها ورغم أن لهذا الإتجاه جذور متأصلة فى أعمال دانفسكى، وخاصة مؤلفه (روسيا وأوربا)، إلا أن إسهامات «أوزو الدشنجلر» (١٨٥٦ - ١٩٣٦) تمثل البدايات الحقيقية لهذا الإتجاه فى القرن العشرين. حيث صدر مؤلفه تدهور الغرب عام ١٩١٨. والذى يعالج مظاهر الإنتظام فى الثقافات والحضارات، ويؤكد أن الدلالة الأساسية تكمن فى تاريخ وحياة كل ثقافة على حدها. وهو بذلك يرفض النظرة لتاريخ الإنسانية ككل، ولذلك يعارض تقسيم تاريخ البشرية التقليدى بين التاريخ القديم، والوسيط، والحديث. وذلك لإيمانه بأن كل ثقافة منفردة تمثل مورثات شعب أو مجموعة شعوب معينة، تقوم حياتها على فلسفة واحدة مشتركة وهو بذلك يؤكد على الطابع المميز لإسلوب كل ثقافة عن الأخرى.

وشبنجلر بذلك يؤكد أن الثقافة كائن حى يمر بمراحل نمو مماثلة لنمو

الكائن الحى، وبذلك تبدأ بالطفولة والشباب، والنضج ثم الشيخوخة. وفى ضوء ذلك ناقش ثمانى ثقافات أساسية هى، الثقافة المصرية، والهندية والصينية. والعربية، والغربية... إلخ. وهو فى معرض حديثه يشير لنمط من الثقافات الناشئة هى الثقافة الروسية.

وقد إهتم علماء الأنثروبولوجيا والإجتماع والمؤرخون بأعماله، ومن ثم حفزتهم للإجتهاد لوضع نظريات شاملة يفسرون فى ضوئها التغيرات التى تطرأ على الثقافات والحضارات.

ومن هؤلاء المورخ الإنجليزى أرنلود تونبى (١٨٨٩) الذى إهتم بدراسة التاريخ. ومن دراساته الإجتماعية التاريخية تناوله للمبادئ التى تحكم الحضارات فى نموها وأنماط تغيرها. وهو فى ذلك يدرس نماذج من الحضارات فى مراحل معينة من نموها. ومن ثم نجد أن تونبى فى ميدان الدراسة التاريخية يهتم بالحضارة كوحدة. ومما يميز رأى تونبى عن رأى شبنجلر إعتقاده فى وجود حضارات مشتقة، ورغم أنه يعتقد فى وجود إسلوب وطابع مميز للحضارة، إلا أنه لم يحدد هذا الإسلوب بصورة كاملة.

وقد خلص «تونبى» من دراسته لنشأة الحضارات ونموها إلى أن العمليات المرتبطة بأصل الحضارات ونموها ما هى إلا نتيجة للتحدى والإستجابة للتحدى، الذى يصدر عن قوى طبيعية معينة مثل المناخ القاسي وحروب الجيران وما يرتبط بذلك من إستجابة أقلية أو صفوة معينة لهذا التحدى.

كما أنه يؤكد أن الحضارات فى نموها وتطورها تتخذ لنفسها طابعاً منفرداً يميزها عن غيرها من الحضارات.

ومن الأعمال الأساسية أيضاً لتونبى مؤلفه بعنوان «دراسة التاريخ» حيث ناقش فيه بعض قضايا التغير والتفسير والتنبؤ. ورغم أن التعديلات التى

أدخلها على أفكاره الأساسية، إلا أن هذه التعديلات لا تقدم تعديلاً جوهرياً فى نظريته العامة المتعلقة بالتغير. وذلك رغم إعترافه بإمكانية حدوث فترات إزدهار ثقافى متكرر فى إطار حضارة واحدة، وتأكيده على إمكانية بعض الحضارات على إحتواء حضارة واحدة. هذا فضلاً عن تأكيده على الدور الفعال الذى يمكن أن يلعبه الدين فى مجرى التغير التاريخى وأحداثه.

وبذلك نجد أن توينبى يستند على الحقائق التاريخية فى تقديم تفسيراته العلمية للأحداث والظواهر الإجتماعية من ناحية، كما أنه يستند إليها فى صياغة تعميماته حول نشأة تلك الظواهر ونموها من ناحية أخرى.

وعندما نتناول «بيترم سروكن» P. Sorokin كعالم إجتماع تاريخى، إهتم بتحديد ملامح التغير الإجتماعى، نجد أننا بصدد عرض جهد علمى من قبل علماء الإجتماع الذين إهتموا بالمعطيات التاريخية فى تحليلاتهم السسيولوجية، والتى مكنتهم من صياغة بعض التعميمات التى استندت إليها النظرية السسيولوجية، ومازالت حتى اليوم تتخذ منها حججها العلمية، التى تقيم عليها مشروعية صياغة النظرية العامة فى علم الإجتماع.

وقد تحددت إسهامات سروكن بصفة أساسية فى مؤلفه بعنوان «الديناميات الإجتماعية والثقافية»[1]، والذى يضم أربعة مجلدات. حيث يحدد الجوانب الفريدة التى لا تتكرر بالتغير الإجتماعى، ويشير إلى أن العمليات الإجتماعية لا تقوم على مواد مفردة. وهو بذلك يؤكد أن تلك العمليات تتسم ببعض العناصر المتكررة. و «سروكن» هنا يتفق فى الرأى مع المؤرخين المهتمين بدراسة التغير الإجتماعى فى المجتمعات البشرية ومظاهر هذا التغير.

(1) Sorokin, P , Social and Cultural Dynamics, 1947.

وقد استند سروكن فى صياغته لبعض القوانين التى تحكم عملية التغير والتطور إلى الوقائع التاريخية، والأحداث والظواهر الثقافية التاريخية. مثال ذلك تأكيد سروكن على أن الإتجاه العام للتغير الإجتماعى يتم فى شكل تقدم مضطرد، لمستوى معين ينتهى بجمود ثقافى فى بعض الأحيان، أو ينتهى بإنعكاس خط التقدم المستقيم، والذى يسير فى الإتجاه المنعكس حتى يبلغ مستوى معين. ثم ما يلبث أن يرتد ليأخذ الخط المضاد. ومن ثم يأخذ التغير عند سروكن في التحول بين الثقافة الفكرية، والثقافة الحسية. وهنا يؤكد سروكن أن إتجاه التغير قد يأخذ فى الإنتقال الدورى من إتجاه لآخر، وقد يأخذ فى أحدهما نمط الثقافة المختلط، وفى الآخر قد يأخذ النمط الفكرى.

وهنا يذهب سروكن إلى أن تاريخ الثقافة الغربية يتسم بهذا النمط. وهو بذلك يسعى لتأكيد القضية التى طرحها بالنسبة للتغير الإجتماعى وإتجاهه، بمحاولة إستقراء تاريخ الثقافة الأوروبية، متتبعاً لهذا التاريخ منذ اليونان القديمة حتى الثقافة الأوروبية المعاصرة. وفى سياق تطبيقه لوجهة نظره، على الحقائق التاريخية للمجتمع الأوربى وتاريخه الثقافى، نجد سروكن يقرر بأنه إكتشف النمط الثقافى الفكرى فى ثقافة الإغريق، والتى تبدأ من القرن الثامن حتى نهاية القرن السادس قبل الميلاد، ثم يتعقب هذه الثقافة خلال القرن الأخير والنصف الأول من القرن الخامس قبل الميلاد ويصفها بأنها تحولت إلى ثقافة مثالية، ثم يقرر أنها تحولت إلى النمط الثقافى الحسى فى الفترة من أواخر القرن الرابع قبل الميلاد حتى القرن الرابع الميلادى، حيث ظهرت الإمبراطورية الرومانية. وبعد ذلك، وخلال القرن الخامس والسادس الميلادى، إتخذت الثقافة النمط المختلط. تلا ذلك تحولها للنمط الفكرى خلال فترة طويلة، ثم تحولها للنمط المثالى منذ أواخر القرن الثانى عشر وحتى أوائل القرن الرابع عشر، وهو عصر الكنائس القبطية، ودانتى والقديس

توماس الإكوينى، ثم بدأت الثقافة تأخذ النمط الحسى تدريجياً منذ نهاية القرن الرابع عشر، حتى أصبحت فى قمتها الحسية فى عصرنا الحالى. وفى ضوء ذلك يقرر سروكن إمكانية تحديد بعض المعالم والأعراض التى تكشف عن إحتمالات التغير الثقافى فى إتجاه النمط الفكرى فى المستقبل[1].

وبذلك نجد أن سروكن يتخذ من حقائق التاريخ وإستقراء حوادثه وظواهره، ركائزه فى إستخلاص تعميماته النظرية حول التغير الإجتماعى والثقافى للمجتمعات البشرية، وتحديد العوامل المؤثرة فى التغير الإجتماعى والثقافى فى النسق، وتحديد إتجاهه وعملياته، والقوى الداخلة فى النسق. ورغم الإنتقادات التى وجهت لتعميمات سروكن النظرية إلا أن بعض هذه التعميمات مازالت تمارس تأثيرها، وتوجه التفكير النظرى لدى العديد من علماء الإجتماع المعاصرين.

وقد تأكدت من أعمال كل من سيتوارت تشابين، والفريد كروبر، والفريد فيبر، أهمية الدراسات التاريخية فى علم الإجتماع، وتدعمت أسس علم الإجتماع التاريخى. فذهب تشابين إلى أن الوعى العميق بالإتجاه الرئيسى للثقافة، والذى يميز التاريخ البشرى تقع مسئوليته فى المحل الأول على عالم الإجتماع. أما الفريد فيبر فيؤكد أن الحياة تاريخية فى أساسها، وأن عالم الإجتماع هو الذى يضطلع بالإجابة السسيولوجية عن السؤال المتعلق بتحديد موقعنا من تيار التاريخ، والذى لا يمكن الإجابة عليه إلا بفهم العملية التاريخية فى مجموعها. وفيبر هنا يقدم لنا تصوره لإمكان الإجابة عن السؤال الذى يواجه عالم الإجتماع، بتقسيم التاريخ الكلى إلى عمليات ثلاثة تتمثل فى العملية الإجتماعية، والعملية الحضارية، والعملية الثقافية، والتى

---

(١) نيماشيف: المرجع السابق، ص ٤٢٠.

تخضع لقوانين نمو وحركة مختلفة تناسب كل منها، إلا أنه يقرر أن تلك العمليات الثلاثة مترابطة مع بعضها بروابط وثيقة، حيث أن العملية الإجتماعية تتحدد من ظهور الحوادث التاريخية فى المجتمعات البشرية، والعوامل والقوى المؤدية إليها.

ومن ثم يقرر أن العملية الإجتاعية تلك ندركها فى قيام الأسر والقبائل والأمم، ومن خلال تنظيماتها الإجتماعية، والعمليات المختلفة، التى تقع فى كيانها. فى حين أن العملية الحضارية تتضح من نمو التكنولوجيا، والعلوم الطبيعية.

وبالإستناد لقابلية العملية الحضارية للتراكم يقرر «فيبر» أن العملية الحضارية أحادية الإتجاه وتقدمية، وأنها غير قابلة للإنعكاس، بل إنها تؤدى فى النهاية لحضارة موحدة. وهو بذلك يختلف مع «سروكن» فى تحديده لخط التقدم. فى حين أن العملية الثقافية. تتميز فى نظر فيبر بخاصية الإبداع كما أنها غير قابلة للإنتقال بسهولة من فترة تاريخية لأخرى. وهى تتضح فى الفن والدين والفلسفة وتتكون من العالم والشخصية الفردية، ثم يعود فيبر ويقرر أن هذه العمليات مترابطة مع بعضها، وترتبط جميعها بالحركات الثقافية، والتى تتأثر بدورها بتلك العمليات.

وقد ظهر الإهتمام بالدراسات التاريخية فى علم الإجتماع لدى بعض علماء الإجتماع المعاصرين والذين يمثلون إتجاهاً معتدلاً، ومنهم «تالكوت بارسونز»، الذى إجتهد لوضع نظرية عامة فى التغير الإجتماعى، وذلك ما تضمنه مقاله «المظاهر التطورية العامة فى المجتمع»[1]، (أو عموميات التطور فى المجتمع) وهى الفكرة التى أوضحها بارسونز فى مؤلفه بعنوان

---

(1) Parsons, T., Evolutionary Univerals in Society, Am. Social. R., 196, Vl. 92, N. 3.

«المجتمعات من منظور تطورى مقارن» والتى حددها بالدين واللغة والتنظيم الإجتماعي والتكنولوجيا والتى يضاف إليها البيروقراطية، التى ترتبط تاريخياً بالتدرج الإجتماعى المتزايد، وظهور السوق السوداء، ونمو نظام قانونى تماماً بمثابة شرط لها. ومن ثم نجد أن بارسونز قد إهتم بقضية التطور التاريخى للمجتمعات البشرية بتحليل المظاهر العامة، التى إتخذها كمعالم أساسية لهذا التطور فى المجتمع البشرى.

وبارسونز فى مؤلفه «المجتمعات من منظور تطورى مقارن» يكشف لنا عن أبعاد الطريقة التاريخية فى البحوث الإجتماعية، حيث نجده يعالج بعض قضاياه الإجتماعية المتعلقة بالمجتمعات البشرية من منظور تطورى مقارن.

رابعاً: الإجراءات المنهجية للبحوث التاريخية في علم الإجتماع:

من التحليل السابق حول الدراسات التاريخية تتحدد أبعاد الرؤيا السسيولوجية للإجراءات المنهجية المتبعة فى الدراسات، والبحوث التاريخية فى علم الإجتماع، ومن ثم بات ضرورياً أيضاً تناول تلك الإجراءات من خلال إستخدامها بين علماء الإجتماع من ناحية، ثم تناول الإجراء التاريخى والإجراءات المنهجية التي تستخدم فى البحوث التاريخية من ناحية أخرى.

وذلك لتقديم صورة متكاملة حول الإجراءات المنهجية، التى يستعان بها فى البحوث التاريخية.

وفى ضوء ذلك نسير فى معالجة هذه النقطة فى الخطوات التالية :

- إستخدام العلماء للإجراء التاريخى فى البحوث والدراسات الإجتماعية.
- الإجراء التاريخى كعملية فى البحث الإجتماعى التاريخى.
- إستراتيجيات التحليل التاريخى ومنطقه.

١- إستخدام الإجراء التاريخي في البحوث والدراسات الإجتماعية :

يتبين لنا من تحليل التراث الإجتماعى أن الإهتمام متزايد فى علم الإجتماع لرستخدام الإجراء التاريخى فى البحوث والدراسات وذلك ما تتضح معالمه من التحليلات التالية إذ يذهب «مارتن بليمر» وهو بصدد مناقشة العلاقة بين علم الإجتماع والتاريخ إلى أن المناقشة المثمرة للعلاقة بين علم الإجتماع والتاريخ تكون أكثر فائدة بتناول المناهج العامة المشتركة فيما بينها، مما لو ركزنا على المشكلة، أو المشاكل العامة[١] .

وبليمر بذلك يؤكد على أهمية مناقشة الإجراءات المنهجية التى تتبع فى البحوث والدراسات التاريخية، وذلك لما لهذه الإجراءات من إتصال مباشر بنقاط الإلتقاء والمفارقة بين علم الإجتماع والتاريخ.

وبتحليل الأساس المنهجى للدراسات التاريخية تتحدد هذه الإجراءات المنهجية، والتى تنحصر فى المقارنة، كإجراء منهجى أساسى للبحوث والدراسات التاريخية، ودراسة الحالة، كإسلوب منهجى يستخدم أيضاً فى الدراسات التاريخية.

ولو رجعنا لتحليل «بليمر» لهذه الإجراءات، لتبين لنا أنه يؤكد بصفة أساسية على المقارنة، باعتبارها إجراءاً منهجياً أساسياً للبحوث التاريخية. حيث نجده يذكر وهو بصدد الحديث عن مصادر علم الإجتماع التاريخى بأنه علم إجتماع تاريخى مقارن، وأن المقارنة على درجة بالغة من الأهمية فى الدراسات السسيولوجية التاريخية.

أما بالنسبة لدراسة الحالة، فيذكر «بليمر»: إن عالم الإجتماع التاريخى يهتم بدراسة الأحوال الإجتماعية فى الماضى؛ من خلال كبار السن فى المجتمع المحلى، وهو بذلك يستخدم طرق تاريخ الحياة فى الدراسة

(1) Blumer, op. cit., p. 175.

السسيولوجية والأنثروبولوجية للماضى. وهو بذلك يؤكد أن دراسة الحالة الثقافية والإجتماعية للماضى من الإجراءات المنهجية الأساسية فى البحوث التاريخية، حيث تستخدم فيها التقديرات الشخصية؛ والتى تستند على رواية التاريخ الشفهى؛ من واقع تقديرات الشخص للأحوال الإجتماعية، ذلك الشخص الذى يستعين به عالم الإجتماع بصفته إخبارى، فى بحوثه التاريخية.

ومن الإستخدامات المباشرة لإجراءات المقارنة ودراسة الحالة فى البحوث والدراسات التايرخية إستخدام«ميشال أندرسون» فى دراسته بعنوان «الدراسة التاريخية لبناء الأسرة»، والتى حاول فيها أن يقارن البناء الأسرى على مستوى الثقافات المختلفة فى فترات تاريخية مختلفة. وذلك لتحديد العلاقة بين وضع الأسر، والصورة التى كانت عليها، والحياة الإجتماعية فى الماضى. وما كان عليه بناء الأسرة فى القرن التاسع عشر، والقرن العشرين. وهو هنا يركز على تأثير التصنيع والتحضر على بعض جوانب البناء الأسرى فى بريطانيا.

وما قرره «أندرسون» بعد تحليله لبعض الأعمال التى أجريت حول بناء الأسرة، وعلاقته بالتغيرات الإجتماعية والثقافية، فى فترات تاريخية مختلفة، يكشف عن مدى إهتمامه بالمقارنة كإجراء منهجى ضرورى فى الدراسات التاريخية، وذلك ما قرره بوضوح من قوله «بأن هذا النوع من البحوث على درجة كبيرة بالنسبة لعالم الإجتماع، وبالمثل لعالم التاريخ[1].

ولما كانت دراسة «أندرسون» تهتم فى المحل الأول ببحث ووصف

(1) Anderson, Michael, The Historical Study of Family Structurre, in Blumer, M., op. cit., p. 192.

الأنماط، والإطرادات فى الحياة الأسرية، لقطاعات معينة من السكان، فقد ركز فى دراسته على علاقات الأب بالإبن والأسرة. ومن ثم كانت هذه الجوانب من بناء الأسرة المحور الرئيسى لدراسته.

ولذا فقد استخدم بعض التكنيكات لدراسة بناء الأسرة فى الطبقة الدنيا، والطبقة المتوسطة، وذلك مع ربطها بالوضع الإجتماعى. وبذلك إتضح من معالجته إستخدامه للمقارنة بين الطبقات للتعرف على الخصائص العامة المميزة للبناء والأسرة، فى المناطق الحضرية، التى تناولها بالدراسة، لمعرفة وفهم أنماط العلاقات الأسرية والعوامل المؤثرة عليها فى فترات زمنية مختلفة. وبذلك نجد أن «أندرسون» يؤكد على إستخدام المقارنة الرأسية والأفقية فى دراسته التاريخية لبناء الأسرة.

فالدراسة التى تناولت فترات زمنية مختلفة يجب أن تعتمد على البيانات الوصفية فى الفترة الأولى، وعلى مادة المقابلة فى الفترة الأخيرة، أو على البيانات الكمية، وقد أشار «أندرسون» إلى أن البيانات الإحصائية يمكن أن تستخدم فى التحليل، وإستخدام البيانات الوصفية فى نظره يفيد فى إقتراح الفروض، لإمكان فحصها. كما أنه يؤكد على أهمية إستخدام البيانات الإحصائية فى الدراسات التاريخية أيضاً.

وإن كان «أندرسون» يولى البيانات الوصفية أهمية فى الدراسات التاريخية فذلك لأنه يرى إمكانية إستخدامها فى جوانب ثلاثة أساسية[1]:

(أ) وصف كيف. ولماذا أعضاء الجماعة من الناس يتصرفون بصورة عامة؟

(ب) ولماذا وكيف يتصرف الأفراد الآخرون؟

(1) Anderson, op. cit., p. 205.

(جـ) كيف ولماذا تصرفوا بأنفسهم؟

وبالنسبة للبيانات التفسيرية فإنه يؤكد على أهمية مراعاة إحتمالات الثبات والقابلية للتعميم. وهنا يقتضى الإجابة على أسئلة ثلاث تتمثل فى السؤال الأول: هل يعرف المسجل أو معد التقرير فى المقابلة ما يكفى من الوقت لتسجيله بصورة دقيقة؟

وهل كان متحيزاً.....؟. وإلى أى مدى يمكن تعميم معطياته[1].

وهو يرى أن الجانب الأول هام بالنسبة للبحث التاريخى، لبناء الأسرة وكذلك جانب التحيز أما بالنسبة للجانب الثالث فهو على درجة كبيرة من الأهمية ويشكل المعضلة الأساسية فى البحث والدراسة التاريخية. وذلك لأن البحث يهدف إلى تحقيق القابلية للتعميم، بالنسبة للمعطيات التى يتوصل إليها. وهذا التعميم يعتمد بدوره على الجانب الأول والثانى.

وقد مهد لهذا الإهتمام المعاصر بالدراسات التاريخية ما ذهب إليه عالم الإجتماع الفرنسى «اميل دوركايم» من أن معرفة أبعاد تنظيم إجتماعى معين وفهمه فهماً سليماً، يقتضى معرفة الأصول المكونة له. فكون التنظيم الإجتماعى كل مقعد يتألف من عناصر مختلفة تربطها ببعضها علاقات متبادلة، ويقتضينا أن نحلل هذا التركيب ونكشف عناصره، وذلك لأن دوركايم يرى أن ذلك لا يمكن تحقيقه إذا ما إكتفينا بفهم التنظيم أو المؤسسة فى شكلها المكتمل الحديث، والذى اعتدناه، ومن ثم تبدو لنا بسيطة.

وهنا يذهب دوركايم إلى أن التاريخ يساعدنا على إبراز هذه العناصر وإيضاحها. وذلك لأن تلك العناصر نشأت تباعاً جزءاً تلو الآخر، نظراً لتولد أجزائها عن بعضها. وأضيفت إلى بعضها لتكون ذلك الكل المركب الذى

(1) Anderson, Ibid, p. 206.

نسميه بالمؤسسة أو التنظيم الإجتماعى. ومن ثم يقتضينا تحليل هذه العناصر أن نلاحق عملية تكوينها، وهى تسير عبر الزمان (أى فى التاريخ) لمعرفة هذه العناصر المختلفة التى تتركب وتتكون منها، والتى كانت متفرقة.

ومن ثم جاءت تأكيدات كل من «لانجلو وسنيوبو» فى مؤلفهما (مدخل إلى الدراسات التاريخية) على أن للتاريخ إسهام واضح بالنسبة لعالم الإجتماع نظراً لأنه أى التاريخ يوقفنا على نسبية كل شىء، بما فى ذلك التغير المستمر للعقائد، والأشكال الفنية والمؤسسات.

ومن ثم ذهب «ارمان كوفيليه» إلى أن التاريخ المقارن طريقة أساسية للبحث ومنهج للتحليل الشامل. وقد تزايد الإهتمام بالإجراءات التاريخية فى البحوث الإجتماعية لدى علماء من قبل علماء الإجتماع فى أمريكا يتجاوز الإهتمامات الأخرى، الأمر الذى جعل «جون مكينى» J. Mckinney يذهب إلى أن علم الإجتماع الأمريكى أصبح بصورة عامة تاريخياً فى مدخله لدراسة المجتمع[1].

وإذا كانت إنجازات التطوريين الأوائل قد إنحصرت فى تصنيف المعلومات الاثنوجرافية والتاريخية بصورة أفادتهم فى تحديد أنماط المجتمعات الإنسانية، وتقديم القوانين المرتبطة بأنواع معينة من التغير بدلاً من مجرد الوصف العام لمسار التطور الإجتاعى. فإن تلك الإنجازات لا يمكن التقليل من قيمتها خاصة وأن أعمال رواد علم الإجتماع قد إستفادت منها، واستندت عليها فى أحيان كثيرة.

وإذا كان كارل ماركس قد أكد على المفهوم المادى للتاريخ واتخذ من

(1) Mckinney, J., Methodology, Procedures, and Techniques, in Becker, Howard Modern Sociological Theory. London. Hotel, Rinehart and Winston, 1966. p. 228.

فلسفته واعتبره أساساً للتفسير العلمى للواقع التاريخى. فإن ماكس فيبر يرفض هذا الفهم المادى للتاريخ ويجتهد لتطوير التفسير الإقتصادى للتاريخ متخذاً من التفسير منطلقاته المنهجية لرفض التعليل ومعارضة الزعم الماركسى بتفسير مسار التطور الإجتماعى بأكمله ومن ثم يتضح إتجاه «ماكس فيبر» من خلال دراساته لنمو البيروقراطية وأصول الرأسمالية والتأثيرات الإقتصادية للأديان[1].

ومما يميز هذا الإتجاه تناوله لبعض التغيرات التاريخية التى تطرأ على البناء الإجتماعى، وكذا بعض النماذج الإجتماعية للمجتمعات البشرية، ومقارنة هذه التغيرات بجوانب التغير التى طرأت على المجتمعات الأخرى. وما تجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد أن ماكس فيبر يؤكد أن القضايا السسيولوجية العامة تمثل الإتجاهات فحسب، فى حين أن تطبيق تلك القضايا يقتضى دراسة تاريخية مفصلة للمواقف والمجتمعات التى يتناولها عالم الإجتماع.

وقد أكد «بوتومور» أن الإتجاه التاريخى فى علم الإجتماع الحديث كان له تأثير واضح فى توجيه «رايت ملز» فى بعض دراساته وبوجه خاص ذوات الياقة البيضاء ١٩٥١، وكذلك ريمون آرون R. Aron فى العديد من أعماله وبوجه خاص دراسته للصراع والحرب من وجهة نظر علم الإجتماع التاريخى[2]. إذ أن كل من ملز وارون قد تناولا المنهج عند ماكس فيبر فى بعض مقالاتهما.

---

(1) Bottomore, T., Sociology, London: George, Allen & Unvin Ltd. 1975.

(2) Aron, Raymond, Conflict and War (From) The Nature of Conflict (UNESCO 1957), War and Industrial Society, Oxford, 1958 & 18 Lecture on Industrial Society.

ومما أدى إلى تزايد الميل لقبول منهج ماكس فيبر وتفسيراته التاريخية، تزايد الإهتمام بالتغير الإجتماعي، والمجتمعات الصناعية، وتصنيع المجتمعات النامية[1].

٢- الإجراء التاريخي كعملية في البحث الإجتماعي :

اهتم «فيكو» فى مؤلفه العلم الحديث بتحديد خطوات الإجراء التاريخى، لإعتقاده بأهمية الحقائق التاريخية بالنسبة للنظريات الإجتماعية، وقد حصر هذه الخطوات الأساسية فى :

- تحديد الظاهرة موضوع البحث وتعقبها عبر التاريخ.
- وجمع المصادر التى تتضمن إيضاحاً للعقائد الدينية والعادات والحوادث التاريخية، التى ترتبط بتلك الظاهرة التى يسعى الباحث لدراستها.
- دراسة النماذج البدائية المعاصرة، للإستدلال منها على طبيعة النماذج البدائية القديمة، التى لا يتوفر للباحث عنها ما يعينه على دراستها.
- تحليل المصادر التى يجمعها الباحث للتأكد من مدى صحتها وصدق ما تتضمنه من مادة حول الظاهرة.
- دراسة اللغات لإمكان تفهم نمط الحياة من خلال تعقب اللغات وتحليل مضمونها وما طرأ عليها من تطور.
- تصنيف الحقائق والتأليف بينها، وصولاً لما يحكم الظاهرة موضوع البحث من قوانين[2].

وقد ناقش «جون مكنى» الإجراء التاريخى فى البحث الإجتماعى فى

---

(1) Bottomoer, op. cit., pp. 54 - 55.

(٢) دكتور عبد الباسط حسن، المرجع السابق، ص ٢٨٨.

سياق مناقشته للعلاقة بين علم الإجتماع والإجراء التاريخى، مؤكداً أن فهم الإجراء التاريخى يكمن فى تحديد العمليات التى يتخذها المنهج التاريخى، ويمر بها فى البحث الإجتماعى، وقد أوضح «لويس جوتشالك» Louis Gottschalk أن الإجراء التاريخى يتضمن العمليات الآتية :

- جمع المصادر الممكنة للبحث.
- فحص هذه المصادر (جميعها أو بعضها).
- تحليل هذه المصادر، أو بعضها بما يساعدنا على معرفة جوانب الصدق، المتعلقة بجوانبها الخاصة الحقيقية.

وقد إجتهد «جوبال» لتحقيق موضوعية الإجراء التاريخى، التى تعتمد على محكات ثبات البيانات وملاءمتها. وكفايتها، لفهم الظاهرة موضوع البحث، وذلك باتباع خطوات معينة عند تطبيق الإجراء التاريخى تتمثل فى:

- إختيار المشكلة موضوع البحث.
- جمع المادة من المصادر بعد تحديدها.
- التأكد من صدق المادة حول الظاهرة، وكفايتها لدراسة الموضوع. وذلك على أن يتم تصنيف مصادر البيانات بين مصادر أولية، ومصادر ثانوية، ومصادر أولية وثانوية معاً. وتقييم تلك المصادر وبياناتها[1] .

وقد نظر «جوتشالك» للمراحل التى يتضمنها الإجراء التاريخى كعملية تتم خلال البحث الإجتماعى[2] . ومن ثم يذهب «مكنى» إلى أن هذا

---

(1) Gobal, M. A. Introduction to Research Procedure, London: A. P. H. 1964., pp. 84 - 85.

(2) Gottschalk, Louis, Clydekluckholm and Angell, R. C. The Use of Personal Documents in History, Anthropology, and Sociology, New York: 1945, p. 10.

الإجراء المحـــدد سلفـاً يتمتع بدرجة من الـصدق، كما أنه يساعدنا فى أى نظام علمى.

والواقع أن المادة المتحصلة عن طريق هذا الإجراء التاريخى ذات أهمية رغم أن الغالبية من علماء الإجتماع لا يولونها إهتماماً كبيراً. إلا أن هناك عدداً من هؤلاء العلماء وإن كان قليلاً، إلا أنه يرى أن تلك المادة ذات دلالة كبيرة. ومن ثم عنى بهذه المادة، وأولاها مزيداً من إهتمامه. وهذه المادة التاريخية تشتمل على الجوانب التالية :

- الأحداث التاريخية المؤرخة.
- والسجلات التاريخية.
- والسير الذاتية.
- وتقارير الهيئات.
- واليوميات المدونة.
- وسجلات الأنساب والسلالات.
- وتسجيلات النقوش أو الكتابة المحفورة.
- الوثائق الرسمية.
- والرسائل أو المكاتبات الرسمية (سياسية أو عسكرية ... إلخ).
- والتقارير العامة.
- لوائح العمل وسجلاته والقرارات المتعلقة به.
- والصحف والمجلات والنشرات الدورية.
- روايات الرحالة.
- روايات العامة.

- والحكايات والنوادر التى تروى.
- والمنظومات الغنائية.
- الرسومات.
- والنحت.
- والعمارة.
- واللغة.
- ومنتجات الإنسان الصناعية.
- والأدوات والآلات.
- والأدب.

من كل تلك المصادر تتكون المادة التاريخية التى يمكن لعالم الإجتماع أن يستفيد منها فى بحوثه الإجتماعية[1].

وقد ذهب «جوبال» M. Gobal فى تحديده للمصادر التاريخية مذهباً آخراً، يكشف عن أساسها بدلاً من تحديد نوعها، كما فعل «مكنى» فى تحديده لتلك المصادر، ومن ثم تكون مصادر البيانات التاريخية عند «جوبال» حسب الأساس الذى تقوم عليه تلك المصادر أو حسب مصدرها. مصنفة إلى :

- السجلات والمواثيق الرسمية وغير الرسمية.
- التقارير الشخصية للملاحظين. وذلك مثل تقارير «ابن بطوطة»، وغيره ممن دونوا معلوماتهم فى تقارير شخصية معينة[2].

(1) Mckinney, John, op. cit , p. 230.
(2) Gobal, M. H., An Introduction to Research Procedure in Social Sciences, London: Asia Publishing House, 1964, p. 85.

وسواء كانت هذه المصادر رسمية، أو شخصية، أو غير رسمية كما هو الحال بالنسبة للزيارات العامة، والنادر من الحكايات، وأياً كانت تلك المصادر التاريخية، يتعين على عالم الإجتماع أن يحدد منها ما يعتمد بحثه على بياناتها، أو ما يفيد منها بحثه.، وذلك ما يقوم به فى أول مرحلة من مراحل الإجراء التاريخى فى البحث. ثم يأتى بعد ذلك دوره فى تمحيص هذه المصادر وفحصها، للتأكد من صدق مضمونها، أو صدق المعلوات التى تشتمل عليها. وذلك بمراجعتها ببعضها والتأكد من عدم تعارض الأقاويل أو التسجيلات المتعلقة بها.

وبعد أن يقوم الباحث بالخطوة الثانية من عملية الإجراء التاريخى، ويتأكد بها من سلامة المصادر من ناحية، وإستبعاد ما لا يكون محلاً للثقة لتناقض الأقاويل حوله من ناحية أخرى. بحيث تتحدد أمامه المصادر التى سوف يعتمد على المادة الواردة بها فى تحليلاته الإجتماعية، يتعين عليه القيام بالخطوة التالية من خطوات الإجراء التاريخى وهو تحليل تلك المصادر وما تتضمنه من مادة تتعلق بموضوع بحثه.

٢- إستراتيجيات التحليل التاريخي ومنطلقه:

والواقع أن الإجراء التاريخى ذات دلالة كبيرة فى البحث الإجتماعى، وذلك ما سعى «جوبال» لتأكيده، وهو بصدد تحليله للمنهج التاريخى، وتحديد خطواته، وأهمية تطبيقه فى البحوث الإجتماعية، التى تجرى على الدول النامية[1]. وذلك لأن الماضى يلعب دوراً بالغاً بالنسبة لجميع المجتمعات البشرية، وبوجه خاص بالنسبة لتنميتها الإقتصادية. ويرجع ذلك للتأثير الواضح للتقاليد والنظم الإجتماعية على عمليات التنمية بتلك الدول. وجوبال هنا يسوق لنا مثالاً للتدليل على أهمية الماضى بالنسبة لحاضر المجتمعات،

(1) Gobal, M. H., op. cit., p. 77

فيشير إلى أن الماضى بالنسبة للمجتمع الهندى يعد بمثابة مفتاح لحاضره، والذى مازال خاضعاً لتأثيرات الماضى ونظمه. ذلك الماضى الذى مازال يرتبط بعلاقة وثيقة بحاضر هذا المجتمع.

ومن ثم كان إهتمام علماء الإجتماع بتلك العملية، وما تتضمنه من مشكلات إقتصادية وإجتماعية وسلوكية خاصة. وأن فهم مثل تلك التأثيرات الأساسية على حاضر المجتمع تمكننا من إنجاح عملية التنمية. وهنا يعود جوبال ليؤكد من جديد أن تقدير مثل تلك التأثيرات الإجتاعية المنتظمة تقتضى الإستعانة بالمنهج التاريخى، والذى يمكن وصفه بأنه «إستقراء للمبادئ التى تشكل الحاضر من خلال بحث الماضى والقوى الإجتماعية[1].

ومن ثم فإن «جوبال» يجعل هدف الإجراء التاريخى فى البحث الإجتماعى، تطبيق التفكير المنعكس على المشاكل الإجتماعية، التى لم تحل باكتشاف إتجاهات أحداث الماضى، والحقائق والإتجاهات، ورصد خطوات نمو الفكر والفعل البشرى. ولهذا فإن أى باحث يهمل الماضى من تحليله للحاضر يقع فى مخاطرة بالغة.

ومن هنا تتحدد المنطلقات الأولى لأهمية التحليل التاريخى فى البحث الإجتماعى. التحليل الذى يعين الباحث لإقامة العلاقات بين الماضى والحاضر، بين الظواهر الإجتماعية، وتعاقب الأحداث، وتطورها فى السياق الإجتماعى والإقتصادى والثقافى والسلوكى، والذى يتصل بنظيره عبر الزمان، ويعكس تأثيره على تلك الظواهر الإجتماعية.

وفى ضوء ذلك يتضح لنا أن الإجراء التاريخى فى البحوث الإجتماعية

---

(1) Young Paulıng, Scientific Social Survey and Research, New York: Prentice - Hall, 1942, p 2.

يقتضى من الباحث الذى يطبقه أموراً معينة لكى يكون صحيحاً ومثمراً. ومن هذه الأمور ما يشير لضرورة البدء بقدر كبير من الرؤيا الإجتماعية، والتوجيه التاريخى. وذلك لأن الأحداث والآراء والنظم تنتج بيئة خاصة. فى فترة معينة من الزمن. وذلك يقتضى من الباحث أن يفهم البيئة، وما يرتبط بها من بيانات على أساس النظرة التى تتيح له دراسة هذه البيانات فى سياق بيئتها الإجتماعية، للتحقق من علاقاتها السببية وما يترتب عليها من نتائج[1].

والواقع أن تطبيق الإجراء المنهجى التاريخى على هذا النحو يتطلب من الباحث جهداً غير عادى، كما أنه يقتضى قدراً من المعرفة، تمكنه من إقامة مثل تلك العلاقات بين البيانات التاريخية التى تتحصل لديه والأحوال الأساسية المؤثرة، وتقدير دلالاتها فى سياقها الخاص. ولما كانت البيئة على هذا القدر الدائم من التعقيد من الباحث التمتع بقدر من المعرفة، التى تمكنه من ربط العلوم الإجتماعية بذلك الجهد الذى يوجهه غرضه الخاص من البحث، فى إتجاه معين.

ومن ثم فإن تطبيقه للمنهج التاريخى فى البحث الإجتماعى يقتضى منه أن يسلك مسلكين أساسيين فى معالجته للحقائق التاريخية :

* يتمثل أولها فى المسلك التحليلى.

* ويتمثل ثانيهما فى المسلك التأليفى.

وفى ضوء ذلك نعالج إستراتيجية التحليل التاريخى فى النقاط التالية:

– المسالك الأساسية لمعالجة الحقائق التاريخية.

---

(1) Gobal, op. cit p. 79

– معضلات التحليل التاريخى فى البحث الإجتماعى.

– أعباء التحليل التاريخى فى البحوث الإجتماعية.

(أ) المسالك الأساسية لمعالجة الحقائق التاريخية:

وذلك لأن التاريخ ليس مجرد تسجيل للوقائع، والحدوث التاريخى المنفصل لتلك الوقائع، التى تعكس لنا جانباً معيناً للحياة الإجتماعية. كما أنه ليس مجرد فهم للأحداث اليومية. ومن ثم كان لزاماً على الباحث أن يحصل على العوامل المتداخلة مع بعضها والتى تشكل القوى الدافعة لتلك التغيرات الواسعة.

ومن ثم عليه أن يقوم بخطوتين متمايزتين فى تحليله للوقائع: تتمثل أولهما فى إتخاذه لوجهة النظر التحليلية لكى يحكم السيطرة على جميع الوقائع التى تجمع حول الظاهرة موضوع بحثه. ثم عليه بعد ذلك أن يعيد تأليف تلك الوقائع مع الوضع الراهن لتقدير العلاقة الحقيقية بين الحوادث وبعضها وبينها وبين البيئة.

وهنا يتعين على الباحث أن يحقق المدخل الموضوعى فى تفسيره لتلك الوقائع بمثل ما حققه فى إكتشافه لها. فرغم أن منهج البحث يحقق الموضوعية إلا أن إستخدام المنهج التاريخى فى البحث الإجتماعى يقتضى تأكيداً أكثر على الموضوعية. وهنا يسوق «جوبال» مثالاً على أهمية التأكيد على الموضوعية عند إستخدام المنهج التاريخى بقوله «أن تفسيرات كارل ماركس للتاريخ والأحداث الإقتصادية إفتقدت للموضوعية لأنه لم يكن عالم إجتماعى، ولكنه كان داعية سياسى. ومن ثم جاء إستخدامه السىء للمنهج التاريخى»[1].

---

(1) Gobal, op. cit., p. 80.

(ب) معضلات التحليل التاريخي :

لاشك أن التحليل التاريخى للوقائع فى البحوث الإجتماعية يواجه بالكثير من الصعاب، التى يتعلق بعضها بمدى تحقيق الموضوعية فى إستخدام المنهج التاريخى من ناحية، ويتعلق بعضها الآخر بعدم القدرة على إعادة التجربة التاريخية، كذلك تتمثل بعض تلك المعضلات فى عدم القدرة على القيام بعملية الحساب والقياس فى البحوث التاريخية، كما هو الحال فى الدراسات الإحصائية.

فى حين أن تحقيق الموضوعية عن طريق محكات الثبات والملاءمة وكفاية البيانات، شرط أساسى للوصول إلى مستوى التحليل العلمى السليم، نظراً لأن ذلك يمدنا بالأساس السليم لفهم الظواهر، ويمكننا من تقييم الماضى إذا كان ضرورياً بالنسبة لفهم الحاضر. إلا أن هناك العديد من الحدود والتحفظات التى تطرح نفسها فى هذا الشأن نذكرها فيما يلى :

١- **وجود بعض العوامل التى تحد من محكات تحقيق الموضوعية المتمثلة فى الثبات والملاءمة والكفاية. وذلك راجع إلى أنه بقدر ما يبعد الماضى، بقدر ما تزداد صعوبة حصولنا على البيانات.**

٢- **وغالباً ما تكون مصادر البيانات نفسها غير معروفة. وقد لا يتوفر منها** الكثير، والذى يمكن الباحث من التأكد من ثبات البيانات، وإختيار ما يلاءم بحثه منها.

٣- حاجة المنهج التاريخى لخلفية معرفية كبيرة قد لا تتوفر للبعض، وخاصة إذا كان الشخص بصدد دراسة المجال الذى يمارس عمله به، فإنه يكون فى حاجة لمعرفة تمكنه من التخلص من تأثيرات العمل.

٤ - يقتضى إستخدام المنهج التاريخى وعى الباحث بالحدود التى يمكن أن تواجهه فى عملية الفهم، والتفسير للحوادث.

٥- أن هناك قدراً كبيراً من التصور والتخيل ضرورى فى إستخدام المنهج التاريخى. ورغم أننا لا يمكن أن نقيم الأحداث التاريخية بدون مصادر أخرى غير التصور، إلا أن التصور يشكل جانباً هاماً، وبدونه تصير الحوادث التاريخية مجرد جمع بدون معنى.

٦- أن خروج من يستخدم المنهج التاريخى فى البحوث الإجتماعية، عن مجرد كونه عالم إجتماعى يفقده إمكانية تحقيق الموضوعية فى التحليل.

٧- أن التحليل العلمى يقتضى بصورة عامة إمكانية التحقق، أو على الأقل إمكانية إعادة التجربة، أو إعادة خلق الموقف. إلا أن ذلك أمر غير ممكن الحدوث بالنسبة للدراسات التاريخية.

٨- أن إمكانية الحساب والقياس على نحو ما هو حادث فى الدراسات الإحصائية أمر غير ممكن فى الدراسات التاريخية. خاصة وأن بعض التقارير قد يكون مبالغاً فيها لأمر ما من الأمور التى تتعلق بظروف المجتمع الإجتماعية والسياسية.

ولاشك أن مثل تلك التحديدات والتحفظات تجعل التحليل التاريخى أمراً صعباً، ولكنها تؤكد فى جملتها على الحاجة لخبرة أكثر من جانب الباحث، عندما يستخدم المنهج التاريخى. كما أن إستخدام هذا المنهج يحتاج من الباحث موضوعية وصبر ومثابرة أكثر.

(جـ) أبعاد التحليل التاريخى :

وبعد أن يتم تحديد مشكلة البحث كخطوة أولى من خطوات الإجراء

التاريخى، وتحديد مصادر جمع البيانات التاريخية حول مشكلة البحث، سواء كانت هذه المصادر أولية أو ثانوية، أو أولية وثانوية معاً، أولية مثل الآثار والوثائق، والثانوية هى تلك المصادر التى نقلت عن المصادر الأولية.

أما المصدر الثانى فيجمع بين المصدرين السابقين، وغالباً ما تتخذ تلك المصادر شكلين بصفة عامة. يتمثل أولها فى الوثائق الرسمية وغير الرسمية، والرسمية هى تلك التى يقوم بنشرها هيئات رسمية، وغير الرسمية هى تلك التى يتناقلها الباحثون عن المصادر الرسمية.

ويتمثل شكل المصدر الثانى فى التقارير الشخصية لملاحظين معاصرين يضاف إلى ذلك النوادر والأمثال والحكم والقصص والمنظومات الغنائية التى تتناولها الأجيال وبعد أن يحدد الباحث تلك المصادر ونمطها فى المرحلة الثانية من مراحل الإجراء التاريخى يطرح التساؤل التالى نفسه، وهو إلى أى مدى يستطيع الباحث أن يستفيد من تلك المصادر، وما تتضمنه من بيانات فى بحثه؟

والإجابة على مثل هذا السؤال يرتبط مباشرة بمدى قدرة الباحث على تحليل البيانات الكيفية، مع تحديد درجة من الموضوعية فى تحليله لتلك البيانات، بالإستناد إلى محكات الثبات، والملاءمة، وكفاية هذه البيانات لدراسة المشكلة من ناحية، ثم إتخاذه موقف عالم الإجتماع فى تطبيقه للإجراء التاريخى، وتحليل معطياته، والإبتعاد عن أى نزعة سياسية من ناحية أخرى.

هذا فضلاً عن أن البيانات التاريخية لا تقبل القياس على نحو ما هو حادث بالنسبة للدراسات الإحصائية الكمية[1]، وذلك لأن عملية البحث

---

(1) Gobal, op. cit., p. 83.

الإجتماعى الكمى تتم من خلال الملاحظات المنظمة حول المتغيرات، والتى يستهدف قياسها، وخاصة من خلال العلاقات الكمية بين المتغيرات، رأن تحليل العلاقات القائمة بين هذه المتغيرات يؤخذ كنسق، كما يتخذ القياس الكمى فى البحوث الإجتماعية هنا من أنواع الموازين القائمة فى العلوم الطبيعية أساساً لعملية التصنيف والترتيب والدرجات التى يمكن مقارنتها بدرجة من الثبات. وذلك يقتضى تحويل مفهومات الخصائص الإجتماعية، لمتغيرات قابلة للقياس.

ومن ثم فإن كل تلك العمليات تقتضى إجراءات معينة فى المقابلة وأثناء الملاحظة للمؤشرات المراد قياسها[١]، ذلك على المستوى الكمى أما على مستوى القياس الكيفى للبيانات فإن قياس هذا الجانب يتطلب تكميم البيانات الكيفية حول الظاهرة الكيفية المراد دراستها، وحسم مثل تلك المشكلة يتم على مستوى الميزان الإجتماعى السسيومترى من ناحية، ومدى تحقيق ثباته وصدقه من ناحية أخرى.

ومن ثم فإن تحليل مثل تلك البيانات الكمية، والكيفية، قد يجعل المرء يستخدم بعض التكنيكات التجريبية والأساليب الإحصائية، التى قد تؤدى به لعقد المقابلة، والقياس السوسيومترى.

ولهذا ذهب جوبال إلى أنه بالنسبة للوقائع التاريخية تكون الإعادة غير ممكنة فى الدراسات التاريخية، لإعتبارات تتعلق بالزمن[٢]. ومن ثم تبرز صعوبات التحليل فى الدراسات التاريخية نظراً للتباعد بين الوضع المدروس، والتحليل الحالى.

---

(1) Barton, Allen, & Lazarsfield, Paul, F., Methodology of Quantitative Social Research, A New Survey of the Social Sciences, New York: Asia Publishing House, 1962, pp. 152 - 153.

(2) Gobal, M H., op. cit., pp. 82 - 83.

وعليه نستهل مناقشتنا لأبعاد عملية التحليل، بتحديد المبادئ الأساسية التى يتطلبها إستخدام الوثائق التاريخية، وتحليل مضمونها. وذلك تمهيداً لمناقشة البعد التحليلى المتعلق بالجوانب الشكلية، ثم تحليل مضمون الوثائق التاريخية. وذلك فى إطار تعيين أسس التحليل السسيولوجى فى الدراسات التاريخية :

مبادئ إستخدام الوثائق التاريخية وتحليلها :

اتضح لنا من التحليل السابق أن الدراسات التاريخية تختلف عن الدراسات الكمية فى جوانب أساسية تتعلق بإمكانية إعادة التجربة، والتى يمكننا أن نحققها بسهولة فى الدراسات الكمية. وذلك راجع لتدخل البحث الزمنى الذى يفصل ما بين الوضع التاريخى المدروس، والتحليل الحالى، الذى يقوم به الباحث فى سياق الدراسة التاريخية. ومن ثم يقتضى إستخدامنا للوثائق التاريخية مراعاة بعض الأسس والمبادئ الأولية التى تساعدنا فى تحليلها من ناحية، وتمكننا من تحقيق قدر من الموضوعية فى إستخدامنا للبيانات التاريخية التى تتضمنها تلك الوثائق من ناحية أخرى.

- ويتمثل أول تلك المبادئ فى مراعاة جوانب الثبات وملاءمة البيانات للموضوع، وكفايتها للقيام بعملية التحليل.

بمعنى أن نقوم بعملية التحليل المقارن بين الوثائق التى تتناول حادثة تاريخية معينة، للتعرف على مدى إتفاق تلك الوثائق حول بيانات معينة تتعلق بالحادثة. وبعد إجراء هذا التحليل المقارن من أجل تحقيق ثبات البيانات التاريخية، علينا أن نتأكد من كفاية البيانات لتحليل الظاهرة موضوع البحث، على أن تكون تلك البيانات منسجمة مع موضوع الدراسة، وألا تكون بعيدة عن مقتضيات التحليل من البيانات.

– أن تكون البيانات مختصرة بالقدر الذى يكفى لتحليل الموضوع. وذلك لكى لا يغرق الباحث نفسه فى خضم البيانات التاريخية، لأن ذلك قد يقلل من تعمقه حول الحادثة من ناحية، وقد يجعله يخرج عن الموضوع فى بعض الأحيان من ناحية أخرى، على ألا نتخذ ذلك حجة لتقليل البيانات بالقدر الذى لا تمكن من عقد المقارنات الهادفة لقياس ثبات تلك البيانات، وكفايتها لعملية التحليل.

– أن تركز جهود الباحث حول عدد معين من الحوادث، وألا يكون طموحاً لتناول أكبر عدد من الحوادث، لأن ذلك يقلل من قدرته على تحقيق الفهم العميق حول تلك الحوادث، وربطها بسياقها الإجتماعى والإقتصادى والثقافى والسلوكى.

– أن يحرص الباحث بقدر الإمكان على توفير المصادر الرسمية الكافية لدراسة الظاهرة موضوع البحث، وذلك لا يعنى التقليل من قيمة المصادر الشخصية لأنها قد تخدم بصورة أكبر البحث التاريخى، خاصة وأن بعض المصادر الشخصية قد تكون معتمدة على المصادر الرسمية، الأمر الذى يفيد فى عقد التحليل المقارن بين معطيات المصدرين للتأكد من ثبات البيانات، وتوفر قدراً من الموضوعية فى البيانات. وذلك لأن الإتفاق بين المصادر المختلفة يزيد من تأكيد صحة البيانات[1].

إن مشكلة المصادر الشخصية وما يمكن أن تنطوى عليه من صور التحيز المحتملة يمكن حلها بمراجعتها ببعضها من ناحية، وبالبيانات التى تتضمنها المصادر الأخرى التى يمكن أن تزودنا بإيضاحات كبيرة من ناحية أخرى. وبذلك تكون المقارنة، بين بيانات المصادر الأولية، سواء كانت رسمية أو شخصية، على درجة كبيرة من الأهمية، بالنسبة للدراسات التاريخية، وسير عملية تحليل بياناتها.

---

(1) Gobal, op. cit., p. 86.

وقد تكون المصادر معاصرة للوضع المدروس أو قد تكون فى فترة لاحقة متمايزة فى خاصيتها عن تلك الفترة. وما بها من معرفة توجه تلك الحوادث، وإلى هذه الفئة تنتمى التقريرات الرسمية وغير الرسمية، مثال ذلك معظم الكتب والصحف، وهنا يكون تقدير أهمية تلك المصادر على درجة كبيرة من الأهمية ولابد أن يحدث نوع من الإختيار بين تلك المصادر، على أن يضمن توفر قدر من المصادر المعاصرة للوضع المدروس والمصادر اللاحقة له.

وذلك لنضمن قدراً من الثبات فى البيانات بالإستناد إلى محك المضاهاة، والمقارنة بين بيانات المصدرين. وهنا يؤكد «جوبال» على أهمية الإستعانة بالمصدرين معاً، لأن القاعدة العامة فى الوصول إلى الحقائق تتمثل فى إستخدام المصادر المختلفة على نحو ما أكد «أنجلوز» و «سجنو» فى مؤلفهما «مدخل لدراسة التاريخ»[١]. وذلك ما استعان به «جوبال» فى تأكيده على أهمية توفير المصادر المتنوعة فى الدراسات التاريخية[٢].

وهذا ما أكدته أيضاً «بولين يونج» عندما اعتبرت أن البيانات التاريخية التى تستخلص من المصادر التاريخية المختلفة على أساس من الإختيار العادل، والفحص النقدى للإستخدام المتمايز، يشكل أساس المعرفة والفهم والتعميم حول ظواهر المجتمع المحلى، والوسط الإجتماعى، والنظم الإجتماعية[٣].

---

(1) Anglois, C. V., & Signo - VOS, G., Introduction to the Study of History, p. 70.

(2) Gobal, op. cit., p. 87

(3) Young, Pauline, scientific Social Surveys, New York, Prentice Hall, 1942, p. 224.

ويسوقنا موقف «بولين يونج» من كيفية إستخدام المصادر التاريخية على أساس الإختيار العادل، والفحص النقدى، لإستخداماتها المتمايزة. وذلك بهدف تعميق الفهم حول تلك البيانات، بما يمكن من إستخلاص التعميمات منها حول الظاهرة المدروسة، للتأكيد على أن التطبيق الناجح للمنهج التاريخى، يتطلب وعياً متقدماً بالأفكار الجديدة المماثلة، وذلك حتى يمكننا أن نوفق بين نتاج الدراسة، وإستخدام المعطيات التاريخية فى فهم حاضر المجتمعات البشرية.

خامساً: التحليل السسيولوجي في الدراسات التاريخية:

لاشك.فى أن ثمة قواعد عامة تحكم عملية التحليل فى علم الإجتماع سواء كان هذا التحليل على المستوى الوصفى، أو المستوى التفسيرى[1]. حيث أنه على المستوى الوصفى، يشير لتلخيص ووصف المظاهر أو العناصر العديد للبيانات[2]، المتحصلة حول الظاهرة موضوع البحث، سواء كانت هذه البيانات كمية أو كيفية. وذلك رغم أن متطلبات الوصف الكيفى تفرض على الباحث ظروفاً قلما يتعرض لها وهو بصدد الوصف الكمى. وإن كان «جود» و«سكاتس» قد إهتما بالتحليل الخارجى، والتحليل الداخلى، على إعتبار أن التحليل الداخلى أرفع مستوى من التحليل الخارجى[3]، فقد استند إليه دكتور عبد الباسط حسن عند صياغته لإطار تحليل المصادر التاريخية ونقدها[4]، حيث ناقش المصادر التاريخية على المستوى الخارجى، والمستوى الداخلى.

---

(1) Forcese. Dennis & Richer Stephen. Social Research Methods, New Jersey: Prentice - Hall, Inc., 1973, p. 195.

(2) Deppel, Geoffery, Design and Analysis, New Jersey, Prentice - Hall, Inc., 1973, p. 9.

(3) Good. & Scates, op. cit., p. 188 - 189.

(٤) دكتور عبد الباسط حسن، المرجع السابق، ص ٢٩٢.

والواقع أن تحديدنا لمستويات التحليل السسيولوجى فى الدراسات التاريخية تقتضينا بادئ الأمر مناقشة وحدات التحليل السسيولوجى فى مثل تلك العمليات.

وبذلك تتوزع مناقشتنا لأبعاد التحليل السسيولوجى بين :

* وحدات التحليل السسيولوجى فى الدراسات التاريخية.
* التحليل الوصفى للوثائق التاريخية.
* التحليل التفسيرى للبيانات التاريخية.

(أ) وحدات التحليل السسيولوجي في الدراسات التاريخية ومستواه :

تتوزع مستويات التحليل السسيولوجى فى الدراسات التاريخية على مستويات ثلاث أساسية هى:

- تحليل على مستوى الوحدات الإجتماعية الكبرى.
- تحليل على مستوى الوحدات الإجتماعية المتوسطة.
- تحليل على مستوى الوحدات الإجتماعية الصغرى.

وبالنسبة لتحليل الوحدات الإجتماعية الكبرى يكون التحليل هنا على مستوى مجتمع معين، فى فترات تاريخية مختلفة، كأن نتخذ من المجتمع المصرى وحدة للتحليل خلال حقبات تاريخية معينة معتمدين فى ذلك على المصادر التاريخية، التى تمدنا بالبيانات المختلفة التى تدور حول موضوع الدراسة.

وهنا يكون المجتمع المصرى كوحدة إجتماعية أساسية للتحليل، وتسير المقارنة التاريخية هنا على مستوى الحقبات التاريخية، التى تعكس كل منها خصائص وظروف معينة اتسم بها شكل العلاقات الإجتماعية، والإنتاج والنسق الثقافى والسياق الإجتماعى للمجتمع. وهنا تتوزع دراستنا للمجتمع

المصرى فى كل فترة من فتراته لتسجيل أنساقه الثقافية وأنساقه الإجتماعية وأنساقه السلوكية.

وقد يكون المجتمع وحدة للتحليل على أساس المقارنة بين نموذجين من المجتمعات فى فترة تاريخية معينة، مثال ذلك المقارنة بين المجتمع المصرى فى فترة تاريخية معينة، وأى مجتمع آخر سواء كان من نفس نموذجه، أو من نموذج آخر، ولكن فى نفس الفترة التى نتناول فيها المجتمع المصرى. وهنا تكون الوثائق التاريخية الأداة التى يستعين بها الباحث لتوفير المادة التاريخية المتوفرة حول تلك النماذج الإجتماعية.

أما تحليل الوحدات الإجتماعية المتوسطة، فذلك يشير إلى تناول الباحث لنظام معين من النظم كوحدة للتحليل السسيولوجى، ومن ثم يسعى لتوفير المادة التاريخية حول هذا النظام، خلال فترات تطور المجتمع. وذلك كأن نتخذ من النظام التربوى وحدة للتحليل على مستوى التطور التاريخى للمجتمع المصرى، مع مقارنة ملامح هذا النظام بمثيله على مستوى كل فترة تاريخية مميزة من تطور المجتمع المصرى، ونفس الحال بالنسبة لتناول النظام الأسرى ونظام السلطة.

أما بالنسبة لوحدة التحليل الصغرى فى الدراسات التاريخية، فذلك يشير لإتخاذ الباحث من ظاهرة إجتماعية محددة وحدة للتحليل، وذلك مثل ظاهرة إرسال الرسائل إلى الأولياء، وما تعرضت إليه تلك الظاهرة من تغير خلال فترات تاريخية معينة، أو ظاهرة دفن الموتى عند المصريين. أو ظاهرة الأسواق، أو ظاهرة الإحتفال بالمناسبات المختلفة، أو ظاهرة الزعامة فى حقبة تاريخية معينة، أو على مستوى حقبات تاريخية مختلفة من تطور المجتمع المصرى مثلاً. وسواء كان الباحث يتناول هذه الظواهر على مستوى فترة تاريخية معينة أو المقارنة بين الفترات التاريخية المختلفة من تطور

نفس المجتمع، أو مقارنة بين فترة تاريخية معينة ونظيرتها فى مجتمعات أخرى، فإن وحدته للتحليل هنا تكون الظاهرة بعناصرها الأساسية، والتى عليه أن يسعى لتوفير المادة التاريخية حول تلك العناصر.

وذلك يكشف لنا عن ضرورة تحديد مستويات التحليل التى تكشف لنا عن العناصر الأساسية المكونة لوحدات التحليل السسيولوجى فى الدراسات التاريخية ويرجع ذلك إلى أن الواقع الإجتماعى يتكون من مجموعة الظواهر الإجتماعية.

وهذه الظواهر الإجتماعية بدورها تتألف من جوانب أساسية تتمثل فى الجوانب الثقافية بما تحويه من قيم ومعانى ومعايير، والجوانب إجتماعية التى ترتبط بنظم المجتمع وعلاقاته، وما يحويه من أوضاع وأدوار، جوانب شخصية تعكسها دوافع الشخص وميوله وإتجاهاته وسلوكه، ولما كان الواقع الإجتماعى هو محصلة تلك الظواهر، فإنه يتكون بودره من جوانب أساسية هى فى حقيقتها جوانب ثقافية بما لها من مظاهر مادية وغير مادية، وجوانب إجتماعية تتمثل فى النظم الإجتماعية، والجماعات وما بينها من علاقات، وجوانب فردية مع الجوانب الثقافية والإجتماعية على نحو ما أكد «بيتريم سروكن»، و «تالكوت بارسونز» حينما ذهبا إلى أن هذه الجوانب الثلاث تشكل الواقع الفعلى للمجتع، وتتفاعل مع بعضها، وتتبادل التأثير.

وبذلك فرضت الرابطة القائمة بين تلك الجوانب الحاجة، لتحليل الوحدات الإجتماعية المختلفة من مستويات ثلاث تشمل المستوى الثقافى، والمستوى الإجتماعى، والمستوى الشخصى.

وإنطلاقاً من وحدات التحليل الثلاثة، ومستويات تحليل كل منها يكون الباحث موجهاً فى تحليله للوثائق التاريخية لكشف الأبعاد الثقافية فى الوثائق، وكذلك الأبعاد الإجتماعية، والأبعاد الشخصية. والتى تتكامل

مع بعضها فى تناول أى وحدة من وحدات التحليل، سواء كانت المجتمع، أو النظام أو ظاهرة إجتماعية معينة، أو جماعة أو شخصية معينة.

(ب) التحليل الوصفي للوثائق التاريخية:

وتتمثل الوظيفة الأساسية للتحليل الوصفى للوثائق التاريخية فى توصيف تلك الوثائق وتصنيفها على أساس هذا الوصف، ثم تلخيص ما تتضمنه من بيانات.

والتحليل الوصفى هنا يتناول الوثائق التاريخية على المستوى الخارجى، أو المستوى الشكلى، وذلك لأن الوظيفة الوصفية للتحليل تتمثل فى توصيف الوثيقة، أو البيانات، وتلخيص تلك البيانات، ووضعها فى فئات. وذلك لأن خصائص البيانات التى تجمع حول الموضوع قد تكون متعددة، الأمر الذى يتطلب تحديد خصائصها وتصنيفها لفئات بالإستناد إلى تماثل الخصائص أو تقاربها لوضعها فى شكلها البسيط[1]، الذى يسهل عملية إستخدامها ومراجعتها.

وبذلك تسير عملية التحليل الوصفى للوثائق التاريخية فى الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: توصيف الوثائق والبيانات التاريخية:

استناداً إلى موضوع الدراسة يتم توصيف الوثائق من حيث النوع كوثيقة أولية أو ثانوية، رسمية أو شخصية. ثم توصيف بياناتها حسب مستويات التحليل الثقافية. والإجتماعية. والشخصية. ولمرحلة التوصيف تلك وظائفها الأساسية حيث أنها تفيدنا فى تحقيق ما يلى :

---

(1) Keppel, G., Design and Analysis, op. cit., pp. 4 - 9.

- تحديد ما يتلاءم من تلك الوثائق مع موضوع الدراسة.
- تحديد مدى كفاية البيانات التى تشتمل عليها بالنسبة للدراسة.
- التأكد من ثبات البيانات بمضاهاتها ببعضها والتعرف على مدى ما يتحقق من إتفاق بين الوثائق المختلفة حسب نوعها ومصدرها، حول الحقائق التاريخية التى تتضمنها الوثائق.
- وبذلك يمكن إستبعاد المزيف والمنحرف منها، والذى لا يتلائم مع موضوع الدراسة.
- كما أن تلك الخطوة تمهد للخطوة التالية حيث يمكن بناءاً على توصيفها القيام بعملية تصنيفها ووضعها فى فئات متماثلة.
- كما أن عملية التوصيف تلك تساعد فى معرفة مدى صدق هذه الوثائق وصحة البيانات التى تتضمنها وذلك بمراجعة بياناتها ببعضها والتعرف على تواريخ إعدادها لمعرفة ما إذا كانت قد كتبت متزامنة مع الوضع المدروس، أم أنها كتبت بعد ذلك فى فترة زمنية لاحقة.
- تحديد خصائص كل وثيقة وما تتضمنه من بيانات.

الخطوة الثانية: تصنيف الوثائق التاريخية وبياناتها:

فى ضوء الوظائف التى تحققها الخطوة الأخرى من عملية التحليل الوصفى وهى توصيف الوثائق تتم عملية تصنيف الوثائق وبياناتها بحيث يكون عندنا، وثائق أولية أو وثائق ثانوية، وثائق رسمية، أو وثائق شخصية. وكذلك تحديد ما إذا كانت بياناتها تخدمنا فى التحليل الثقافى، أو الإجتماعى أو الشخصى لموضوع الدراسة.

وفى ضوء التوصيف والتصنيف للوثائق التاريخية وبياناتها، أو الوثائق

أو البيانات التى تتضمنها، وما إذا كانت تغطى كافة الجوانب الهامة للظاهرة المدروسة[1]. أم أن هناك بعض جوانب الظاهرة ما تزال فى حاجة لمادة تاريخية تغطيها. الأمر الذى يجعلنا نكتفى بالوثائق إذا ما كانت تغطى كافة جوانب الظاهرة المدروسة أو أن نواصل البحث عن وثائق ومصادر أخرى للحصول على بيانات تاريخية تغطى الجوانب التى لم تستكمل بياناتها بعد.

الخطوة الثالثة: تلخيص بيانات الوثائق التاريخية:

يفيدنا تلخيص البيانات التاريخية فى توزيع بيانات الوثائق على السمات العامة للظاهرة والتى تستهدفها بالوصف. وذلك تمهيداً لمعالجة الظاهرة وعناصرها موضوع البحث فى ضوء تلك البيانات حيث يمكننا فى ضوء ذلك أن نتأكد مما إذا كان وصفنا لعناصر الظاهرة المدروسة يمكن أن يتم بالإعتماد على البيانات التاريخية، التى حصلنا عليها من الوثائق التاريخية، أم أنها ما تزال فى حاجة لمزيد من البيانات التاريخية لإستكمال وصف عناصرها ودراستها.

(جـ) التحليل التفسيري للوثائق والبيانات التاريخية:

تسير عملية التحليل التفسيرى للوثائق فى خطوات أساسية تستهدف فى جملتها التعرف على المعنى الحقيقى لمضمون الوثيقة والظروف التى أحاطت بها، أو التى أعدت خلالها والتى كان لها تأثيراً على الوثيقة. وذلك تمهيداً لمناقشة الظاهرة موضوع البحث فى ضوء الظروف الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والشخصية التى أحاطتها. بحيث يتم فى ضوء عملية التفسير تلك الإستدلال على بعض النتائج التى يمكننا فى ضوئها أن نجرى تقديرات

---

(1) Keppel, G., op. cit., p. 9.

معينة حول المسار التاريخى لهذه الظاهرة، ووضعها الراهن، والتوقعات المستقبلية لها.

وبذلك نناقش التحليل التفسيرى من خلال الخطوات التالية :

- التحليل التفسيرى لمضمون الوثائق التاريخية.
- التفسير الإستدلالى للبيانات التاريخية.
- التقديرات التنبؤية للتحليل التاريخى.

الخطوة الأولى: التحليل التفسيري لمضمون الوثائق التاريخية :

نستهدف بالتحليل التفسيرى للمضمون هنا، التعرف على جانبين أساسيين لمضمون الوثيقة التاريخية، يتمثل أولهما فى فهم المعنى الحقيقى للعبارات التى تتضمنها الوثائق، وذلك يقتضى وعياً كافياً بمعنى المصطلحات اللغوية من ناحية، والمفاهيم التى تتضمنها الوثيقة من ناحية أخرى. وخاصة أن اللغة والمفاهيم تتأثر فى إستخدامهما وتحديد المعانى المرتبطة بهما بالسياق العام للمرحلة التاريخية، التى صيغت فيها الوثائق. وبقدر ما كانت تلك الوثائق قديمة بقدر ما تحمل ألفاظها وعباراتها والمفاهيم التى تتضمنها معناً متمايزاً نسبياً عن المعانى التى تستخدم لها فى الوقت الحاضر. وبذلك يكون على الباحث مسئولية فهم هذه المعانى بالصورة التى تحملها من خلال الفترة التى صيغت خلالها، وليست من خلال الفهم المعاصر لمعانيها. كما أن هذا المستوى من التحليل التفسيرى يتضمن ثانياً: تحديد المناخ الإجتماعى والثقافى والسياسى الذى عاشه الشخص الذى أعد هذه الوثيقة، أو الهيئة التى أصدرتها، وذلك للتعرف على ما إذا كانت تلك الظروف قد تدخلت فى صياغة الوثيقة تدخلاً متحيزاً، بالتأكيد، أو التشكيك لواقع هذه الفترة، أم أن الظروف كانت مواتية لصياغتها بحيادية مطلقة.

الخطوة الثانية: التفسير الإستدلالي للبيانات التاريخية :

من خلال تحديد الباحث للمعنى الحقيقي الذى تقوم عليه عبارات الوثائق وما تعنيه مفاهيمها، يستطيع أن يصل إلى مجموعة من الحقائق الجزئية، التى يمكن تصنيفها بين حقائق تاريخية ثقافية، وحقائق تاريخية إجتماعية. وحقائق تاريخية سلوكية. ورغم أن العلماء الألمان قد إبتكروا طريقة لتصنيف الحقائق التاريخية إلى حقائق طبيعية، وحقائق نفسية، وحقائق إجتماعية، وذهب البعض إلى أن الحقائق الإجتماعية وحدها هى التى تعنى الباحث الإجتماعى[1]. إلا أن الفئات المختلفة للحقائق تتكامل مع بعضها لإعطاء المدلول الحقيقى للوثاذق التاريخية فى التحليل السسيولوجى.

ومن ثم يبدأ التحليل التفسيرى الإستدلالى بتصنيف تلك الحقائق حسب مستويات التحليل الثقافية والإجتماعية والسلوكية، وذلك حسب الزمان والمكان. ثم يعنى التحليل بعد ذلك بتحديد العوامل والظروف. التى أثرت فى الظاهرة موضوع البحث، وأدت إلى تطورها بالصورة التى هى عليها.

وفى ضوء ذلك يتخذ التحليل التفسير الإستدلالى إجراءات تحليلية معينة، للإستدلال منها على العوامل المؤثرة فى الظاهـرة المدروسة، والتى أدت إلى تطورها وتغـيـرها بصورة مـا من الصـورة. وتتمـثل تلك الإجـراءات التحليلية فى:

- تحليل الرابطة القائمة بين الحقائق الثقافية والإجتماعية والسلوكية، لمعرفة مدى تأثيرها على بعضها، ومدى تحديدها لجوانب الظاهرة المدروسة.
- تحليل العلاقة القائمة بين المستويات الثقافية والإجتماعية والشخصية الماضية: التى كشفت عنها الوثيقة، ونظائرها فى المجتمع الحاضر.

---

(١) دكتور عبد الباسط حسن، المرجع السابق، ص ٢٩٧.

- تحليل الرابطة القائمة بين أشكال النظم الإجتماعية التى كشفت عنها حقائق الوثيقة، وبين النظم الإجتماعية المعاصرة.

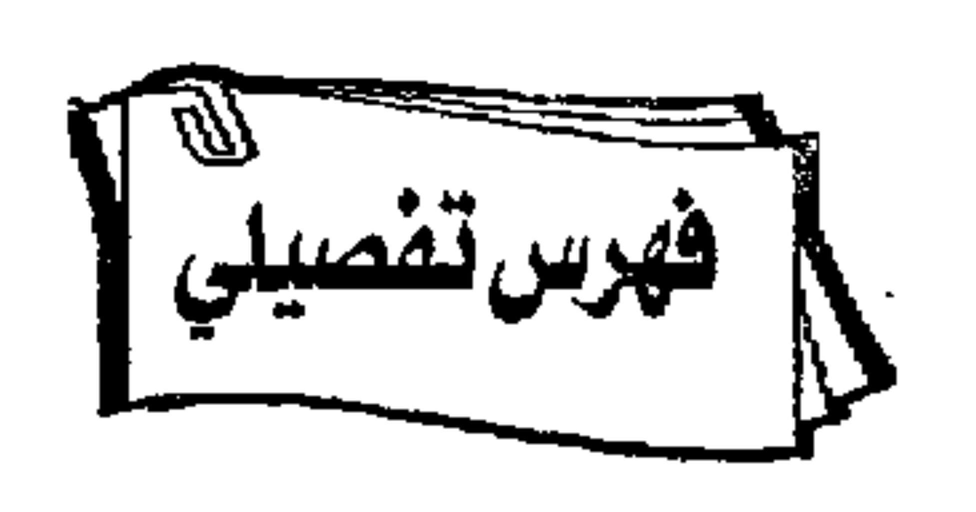
- ثم تحليل العلاقات القائمة بين الظاهرة المدروسة، والظواهر الإجتماعية التى إتصلت بها فى الماضى، ومعرفة مدى تبادل التأثير فيما بينها، ومقارنة ذلك بتحليل العلاقة بين الظاهرة المعاصرة وعلاقتها بالظواهر الإجتماعية الأخرى، ومدى تأثير تلك الظواهر الإجتماعية على بعضها.

الخطوة الثالثة: التقديرات التنبؤية للتحليل التاريخي:

ولما كان الأصل فى التحليل الوصفى والتحليل التفسيرى أن كلا النظامين موجهاً بفروض معينة حول الظاهرة المدروسة، فإن هذا التحليل بمستوييه يفيد فى الوصول إلى تقديرات معينة قائمة على الإستنتاج من التحليل الوصفى، والتحليل التفسيرى. وذلك لأن الإستنتاج يتضمن تنبؤات معينة حول الظاهرة المدروسة[1]، وهذه التنبؤات تشمل مختلف الجوانب المتعلقة بالظاهرة، من حيث العوامل المؤثرة فيها، والظواهر المرتبطة بها، وإتجاهات تغيرها، وإحتمالاتها فى المستقبل.

---

(1) Keppel, G., op. cit., p. 10


فهرس تفصيلي

الفصل الثالث

نماذج البحث الإجتماعي والبرهان العلمي

في العلوم الإجتماعية

الفصل الرابع

بناء التفسيرات الإجتماعية

الفصل الخامس

نموذج تصميم البحث الوصفي

الفصل السادس

نموذج تصميم البحث التفسيري

في العلوم الإجتماعية

الفصل السابع

نموذج البحوث التاريخية

في العلوم الإجتماعية


Bibliotheca Alexandrina
12122245